

AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY



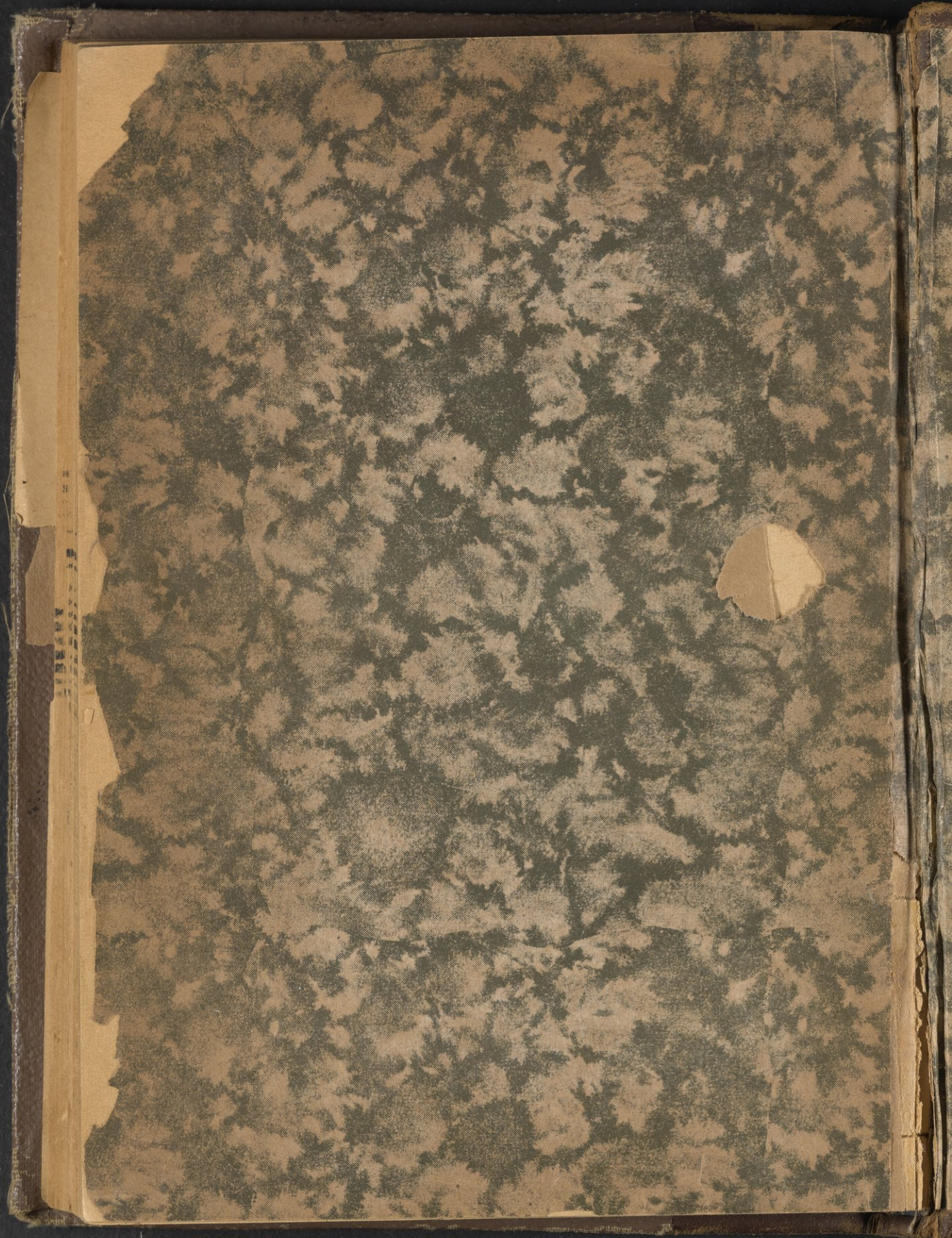
3 8534 01007 5285

Library of
The American University
at Cairo

A man is the man that
th wisdom and
an that getteth
rstanding ++ ++

PROVERBS 3-13

bris datis
emoriā
lk Mc Kinney
h, Pennsylvania



00-B1452

Put 17.200000

خالد محمد خالد

من العلماء

DT
70

K.5
1952

P 51, 56
P 107, 118, 119
120, 125, 129

من هُونا.. نبداً

نوى

X 106-144

الطبعة السادسة

١٩٥٢

ملتم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

1178
~~297-451~~

~~K 526~~

nck.

2cc
wig

29920

اقرأ هذه الكلمات ..

شهد هذا الكتاب مؤامرة دنيئة . بدأت منذ عام ونصف ،
ثم لم تؤخذ بعد بانتهاء ..

ولقد كنت أظن أنني لن أحذر القراء مرة أخرى من طبعات
زائفة تحمل اسم الكتاب . لكن بعض المفسدين في الأرض
يأبون علينا ذلك ..

لقد ظهرت منذ عام ونصف طبعة زائفة تضاهي طبعتنا الثالثة ..
وكانت مشحونة بالأغلاط المطبعية .. ثم ظهرت طبعتنا الرابعة
وبعد نفاذها بأيام فوجئنا بطبعة زائفة تضاهيها .. والآن ونحن
نتيحاً لإخراج الطبعة السادسة من الكتاب فوجئنا مرة أخرى
بظهور طبعة زائفة تحمل اسم « الطبعة الرابعة » .. رديئة الإخراج
كثيرة الأغلاط ، كالعهد بكل عمل يتم في الظلام ..

ويبدو أن المزيفين قد استمرأوا مقارفة جرمهم هذا ، فقد
زيفوا في هذه الأيام بضعة كتب لكبار الكتاب وإلى أن يقيم
القانون لأمثال هؤلاء عقوبة زاجرة .. ويجعل مشواهم أعماق
السجون .. فنحن لا نملك إلا أن نحذر القراء من هذه الطبعات .
فليذكر القارئ كلما رأى طبعة فيها رداة وأخطاء أنها زائفة
لم يأذن المؤلف بنشرها . ولم يطلع عليها .. ونرجو أن يعلم القراء
أن جميع الطبعات الصحيحة من الكتاب قد نفدت حتى آخر نسخة

منها. والطبعة الصحيحة المعروضة اليوم للبيع هي «الطبعة السادسة»
نشرتها وطبعتها دار الفكر العربي .

ونحن نهيب بضمائر أصحاب المكتبات هنا ، وفي البلاد العربية
أن يكافحوا معنا هؤلاء المزيفين حتى لا يساهموا وإياهم في غش
القارىء ، وإفساد الثقافات . وعلى الله قصد السبيل ؟

ديسمبر ١٩٥١

المؤلف

الاهداء

٤

إلى الذين إذا جاءهم ما عرفوا — لم يكفروا به ...
وإذا جاءهم ما جهلوا — لم يعرضوا عنه ...

في هذا الكتاب

صحيحة

٤١	.	.	.	.	.	.	الدين . . . لا الكهانة
٨٣	.	.	.	.	.	.	الخبز . . . هو السلام
١٤٥	.	.	.	.	.	.	قومية الحكم
١٧٩	.	.	.	.	.	.	الرثة المعطلة
١٩٧	.	.	.	.	.	.	وبعد

قصة هذا الكتاب

.. وشام ربك ان تكون لهذا الكتاب قصة .. تتمثل فيهاحنة
الفكر وروعة انتصاره ، وترسم في أفقها أهداف التقدمية الرشيدة
— بيضاء مشرقة كضوء الفجر . وأغراض الرجعية البغيضة —
سوداء مظلمة كقلب الحقود . وتنهض وقائنها شاهدة على صدق
أكثر ما في الكتب من أفكار وآراء ..
وإذ قد صار الكتاب ملء وعيك البصير ووجدانك الحي ؛
فقد أصبح من حقلك أن تعرف عنه ما لم تكن تعرف . وفي هذه
السطور أقدم لك قصة الكتاب الذي أثره الله ورعاه .. والذي
مكننت له بحفاوتك وتقديرك ، نخرج يسعى في طبعته الثانية من هوأ
بإيثار الله وتقدير القارىء ...

...

المصادرة الأولى

قبيل استقالة وزارة دولة ابراهيم عبد الهادى باشا بسبعة
أشهر تقريبا ، وفي ضحى يوم جميل ، كان الكتاب في طريقه إلى
دار النيل للطباعة ، ويسر له مديرها الأستاذ اسماعيل شوقي مشقة
التكاليف بما فطر عليه من صفاء نفس ونبل عاطفة .

وفي اليوم الثانى كانت صفحاته الأولى بين العمال ، وفي اليوم
الثالث كانت أولى ملازمه فى رقابة المطبوعات بالداخلية ...
واستضيفت هناك ثلاثة أيام ، استدعيت بعدها لمقابلة الرقيب
الذى أفهمنى أن هذا الكتاب لا يمكن مراجعته « بالقطاعى » ..

ولا بد من تقديم أصوله كافة حتى يتسنى الحكم عليه مرة واحدة .
وبعد يومين آخرين حولت الملزمة الأخرى التي لحقت بها إلى
رقيب آخر — من علماء الأزهر — فاشتراط نفس الشرط الذي
اشتراطه سلفه . وقدمت أصول الكتاب جميعاً . واستودعته
الرقابة والرقيب ، وبعد شهر ذهبت لأتسلمه وأعود به إلى
المطبعة عود الظافرين . فاذا وكيل المطبوعات والرقابة يزف إلى
في أسف صادق مبرر أن فضيلة الرقيب قد أمر بمصادرة الكتاب
وتحريم طبعه .. ووقفت أخيراً على أسباب هذا المنع — وفخواها
أن فضيلته رأى في الكتاب هجوماً على رجال الدين وعلى الرأسماليين
وهذه سمة الشيوعية والشيوعيين ... أو كما قال !

وزج بالفكر في قبو الظلمات .. فلندعه الآن في سجنه أو في
منفاه ... ريثما نعود إليه أو يعود إلينا .

بلاد من ؟

وكان اسم الكتاب « بلاد من ؟ » ،

وكانت فصوله خمسة : إنسانيون . الدين لا الكهانة . الخير
هو السلام . أسرار المجتمع . الطريق .

أما فصل « قومية الحكم » فقد رفعته من الكتاب ووضعت
مكانه ، أسوار المجتمع .

لماذا ؟ لأن أصحاب الفكرة التي أناقشها في هذا الفصل كانوا يومئذ
في السجون والمعتقلات .. فلم يكن من الانصاف مناقشتهم بالغيب .

...

إفراج

وفي وزارة رفعة حسين سرى باشا - التمس من الرقابة إعادة النظر في الكتاب المضطهد الحبيس ، وأجبت رغبتي ، وأذن لي بنشره وإخراجه .. وأخذ طريقه إلى المطبعة من جديد ، وعملت فيه يد الاختزال والتركيز ، وعاد فصل « قومية الحكم » إلى مكانه بعد أن زالت البواعث التي زحزحته عنه من قبل . واتسم الكتاب بسملة الإيجابية والتوجيه فكان أنسب الأسماء له « من هنا .. نبدأ » .

ووقف صرير المطابع .. وغادرها الكتاب إلى القراء يبت فيهم دعوة السلام والحب والمساواة والعدل والواجب - هادىء الفورة .. حسن السميت ثابت الوطأة .. كل غاياته أن ينقى عن الدين تحريف المبطلين .. وعن المجتمع ظلم الظالمين .

عواصف

وليس في طبائع الأشياء أن يمر بسلام ، كتاب يتحدى حرص الناس .. ومآربهم الدنيا ومصالحهم العتيدة ، وتعصبهم المزمع لما لم ينزل به من الله كتاب ولا برهان ، فما أن صدر الكتاب حتى أزجت بعض النفوس جذازات من الزوابع .. تضامّت وتآلفت وأمسّت ركائما قائما يريد أن يحجب الضوء ويطمس مطالعه .. ولكن طبائع الأشياء أيضاً تأبى أن ينتصر الظلام على النور وتؤكد أعمق تؤكد تلك الحكمة القائلة :

« إن ظلام العالم كله ليعجز عن إطفاء شمعة ١٠٠ ، وهذا هو
الذي حدث .

فلقد مضى موكب الأضواء ممزقا هذا الركام من الضباب ، ساخرا
به وبالظلمات .. آخذا طريقه إلى الوعي البصير الحريحيته عن آلامه
وآماله ، وينفخ في الفحم الهامد . ويعلى كلمة الله ، وكلمة الشعب .

محاكمة

وعلى حين غفلة انقض البوليس على المكتبات وضبط نسخ
الكتاب تمهيدا لمصادرتة ، ووقف الكتاب أمام القضاء متهما
بالخروج على الدين وترويج الشيوعية وتحريض الفقراء على الرأسماليين !
وأخيراً — جاءت كلمة القضاء كهدير المحيط .. قوية هادئة .
وأفرج عن الكتاب للمرة الثانية .. ومضى مستأنفاً رحلته
المباركة ، شاكرًا للذين أساموا به الظن ، والذين أحسنوا .

ولكن

ولكنهم يتحدثون عن محاكمة أخرى مستجريها «هيئة كبار العلماء»
أتراها تريد تكريم الكتاب الذي بذل من ذات نفسه كل جهد
مستطاع لخدمة الدين والشعب ، فحرفت الاشاعة هذا التكريم
إلى محاكمة ١٩ ؟

أم أن الجزاء الوفاق اليوم لكل غيور على دينه من الكهانة ،
وعلى أمته من الاستغلال ، أن يلتبس له العيب ، وتفعل له التهم .

ثم يقال له : ذق جزاء ولائك لله . . وولائك للوطن ؟ !

أيأ كان الأمر :

فلن يرتاع من خوض السواقى فقى قد خاض فى البحر الكبير
وإنه لمن حسن الحظ أن التهمة التى تسدد إلى الكتاب هى تلك
التي قذف بها كل مصلح جليل الشأن صادق العزم . . كانوا جميعاً
خارجين على الدين لأنهم أرادوا أن يرفعوه فوق منال المساومة
والعبث والتسخير . . وأحيط بهم فما وهنوا ولا جزعوا .

كان زئير الأعصار يزيدهم تشبثاً وتفاؤلاً . ويشد فيهم زناد القوة
والنضال والاحتمال . وإن الذين جاءوا من بعدهم ليحاولوا صادقين
أن يسيروا على هذا النمط الرفيع ، وأن يكونوا امتداداً لهذه القوة
الزاخرة التى لا تخشى فى خدمة الله والشعب لوما ولا بأساً . ولعل
القارئ فى شوق إلى معرفة التهم التى حيكت للكتاب ، وسخت بها
لجنة الافتاء .

وها نذا أطوى القصة على ختامها . . حيث تطالعك باهرة متألقة
إحدى وثائق الحرية والعدل والرقى فى هذه البلاد . ممثلة فى حيثيات
الحكم الذى سيظل دفتاراً ، يطارد الظلمات من طريق الحرية والأحرار
وفى هذه الحيثيات سترى التهم الهزيلة المرعشة تتساقط كأنها
مزق ذباب بدده نفاث مطهر مبيد .

وبعد ، فلا يزال زئير العاصفة يلغظ ويدمدم ..
ولكن لا بأس ..
فهناك حكمة عذبة تقول :
خل العاصفة تزار ..
فإن ذلك أخلق بأن يجعل بفنائها ..
وسنخوض الأعصار ..
ونرسو آخر الأمر على الشاطئ السعيد ..

إحدى
وثائق الحرية والرقى

النص الكامل

لحيثيات الحكم بالافراج عن الكتاب

محكمة القاهرة الابتدائية

مكتب القاهرة

قرار

نحن حافظ سابق رئيس محكمة القاهرة الابتدائية
بعد الاطلاع على الأمر الصادر من النيابة العامة بتاريخ ٨ من
مايو سنة ١٩٥٠ بضبط كتاب « من هنا نبدأ » ، وعلى الكتاب
المذكور ، وعلى كتاب حضرة صاحب الفضيلة رئيس لجنة الفتوى
بالجامع الأزهر المؤرخ في أول مايو ١٩٥٠ ، وعلى التحقيقات التي
أجرتها النيابة مع الأستاذ خالد محمد خالد مؤلف هذا الكتاب. وبعد
سماع أقوال مؤلف هذا الكتاب ودفاع حضرة المحامي الحاضر معه .
حيث أن النيابة العامة طلبت تأييد الأمر الصادر منها بضبط
هذا الكتاب استناداً إلى المادة ١٨٩ عقوبات ، وقالت في تقرير
ذلك إن المؤلف ارتكب الجرائم الآتية :

أولاً — إنه تعدى علناً على الدين الاسلامي ، الأمر المعاقب
عليه بمقتضى المادتين ١٦١ و ١٧١ عقوبات .

ثانياً — إنه حشد وروج علناً مذهباً يرمي إلى تغيير النظم
الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والإرهاب ووسائل أخرى غير
مشروعة ، الأمر المعاقب عليه بمقتضى المادة ١٧٤ عقوبات .

ثالثاً — أنه حرض علناً على بغض طائفة من الناس وهي طائفة

الرأسماليين والازدراء بها ، تحريضاً من شأنه تكدير السلم العام ،
الأمر المعاقب عليه بمقتضى المادتين ١٧١ و ١٧٦ عقوبات .

وحيث إنه فيما يتعلق بجريمة التعدي على الدين الاسلامي ، فقد
اعتمدت النيابة في إسنادها إلى مؤلف الكتاب على رأى لجنة
الفتوى بالجامع الأزهر الذى يتحصل فى أن هذا الكتاب قد وضع
بروح تناسب الدين العدا السافر ، وتعمل جهدها على هدم كيانه
وتسلبه أخص وظائفه وهى الهيمنة على شئون الحياة وتديرها
 وإقامة أمور الناس فيها على أسس العدل والاستقامة ، وسياساتهم
بكل ما فيه إصلاح حالهم فى الدنيا وتوفير أسباب سعادتهم فى الآخرة
تارة بالنصح والارشاد والوعظ والهداية ، وأخرى بالقضاء العدل
والحكم الرشيد ، وتأمين الناس على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم
وسائر حقوقهم وإنصاف المظلومين ، والضرب على أيدي المعتدين
الظالمين . وإن كتاب الله وسنة رسوله كلاهما مليء بالتصريح الفقهي
الواضح البين فى الحكم والقضاء وما إليهما من مظاهر الهيمنة
الفعلية على جميع نواحي الحياة الاجتماعية مالية وجنائية ، فردية
 واجتماعية ودولية . وقد دعمت لجنة الفتوى رأيها هذا بمايلي :

١ — إن المؤلف صور الحكومة الدينية بخصائص وغلرائز
من شأنها أن تبعث فى النفوس محاربة هذا النوع من الحكم .
ورماها بالغموض المطلق . وأن دستوراً الذى تخضع له وتقوم به
وتقر إليه وتهرب ، هو الدين .. هو القرآن ، وأن القرآن والسنة
فيهما من الغموض والاحتمالات ما يجعل فى الآية والحديث متمسكاً
للمتخاصمين المتعارضين فى رأى ، وأن المؤلف يعنى بهذا أن ذلك
الغموض يجعلهما غير صالحين لأن يكونا أساساً صالحاً للحكومة .

٢ — إن المؤلف يقرر أن مهمة الدين لا تعدو الهداية والارشاد وأن ما قام به النبي صلى الله عليه وسلم من قيادة الجيوش والمفاوضات وعقد المعاهدات وغيرها من مظاهر السلطة التي يمارسها الحكام لم يكن إلا لحكم ضرورات اجتماعية. وأن المؤلف يعنى بذلك أن هذه الشئون التي قام بها النبي لم يقيم بها لأنها من مهمتها الدينية وعنصر من عناصر الرسالة.

٣ — إن المؤلف يرى أن الحدود جميعها موقوفة عن العمل وليس هناك مجال لإقامتها وأن عمر وقف حد السرقة أيام المجاعات وصار ذلك سنة رشيدة من بعده ، وأن حد الزنا يحمل موانع تنفيذه وأن حد الخمر كحد الزنا في صعوبة تنفيذه أو استحالتها ، وأن الدين لا يصح أن يعتمد فيما يعتمد عليه في إصلاح المجتمع — على العقوبة ، معللا ذلك بأن نفوذ الدين وأثره في مكافحة الرذيلة ليكونان أرسخ قديماً وأقوم سيديلاً حين يسلك طريقه إلى النفوس بالتساح والرفق والحجاج الهادئ والمنطق الرصين ، أما حين تتحول هذه الرسائل إلى سوط الحكومة الدينية وسيفها فإن الفضيلة آتت تصاب بجزع أليم .

٤ — إن المؤلف عرض لركن من أركان الدين وهو الزكاة وخلع عليه ثوباً يقرز منه النفوس ويجعله مظهر آ من مظاهر المذلة والهوان التي لا يرضى الله بها لعباده، ورأى أن الكهانة، أي الدعوة الدينية هي التي صورت للناس أن الإسلام يرى في الصدقات اشتراكية تلبي حاجة المجتمع ، وأنها بهذا التصوير تسير على طريقة الخداع التي تعودت بها إبداء بعض مظاهر العطف والرحمة بالناس في حين أنها تعمل بها على سلب الناس أعز ما يملكون من كرامة وحق .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الكتاب أن المؤلف نادى
 بقومية الحكم ورد على رأى القائل بضرورة قيام حكومة دينية بأن
 في ذلك مجازفة بالدين ذاته مجازفة تعرض نقاوته للسكدر وسلامته
 للخطر ، بينما يجب الحرص على صيانه وإبقائه بعيداً عن مهاب
 العواصف والذاريات ، وأن الرسول عليه السلام كان يحس إحساساً
 واضحاً بمهمته ويعرفها حق المعرفة وهي أنه هاد وبشير وليس رئيس
 حكومة ولا جباراً في الأرض . وقد عرضوا عليه يوماً أن يجعلوا
 له مثل ما كان للأباطرة والحكام ففرغ وقال : « لست كأحدكم .
 إنما أنا رحمة مهداة » . ودخل عليه عمر ذات يوم فوجده مضطجماً
 على حصير قد أثر في جنبه فقال له : « أفلا تتخذ لك فراشاً وطياً
 ليناً يا رسول الله » . فأجابه بقوله : « مهلاً يا عمر .. أتظنها كسروية ؟
 إنها نبوة لا ملك ، ثم قال المؤلف إن الرسول لم يكن حريصاً على
 أن يمثل شخصية الحاكم لأن مقام الرسالة أرفع مقام لولا
 الضرورات الاجتماعية التي ألجأته إلى ذلك لتحقيق المنفعة والسعادة
 المجتمع الجديد وإذا كان الرسول فاض وعقد المعاهدات وقاد
 الجيش ومارس كثيراً من السلطة التي يمارسها الحكام وأقام بعض
 خلفائه من بعده حكومات واسعة النفوذ عظيمة السلطان كان العدل
 لحتها وسداها فإن هذا لا يعني أن هناك طرازاً خاصاً من الحكومات
 يعتبره الدين بعض أركانه وفرائضه ، بل إن كل حكومة تحقق
 الغرض من قيامها ، وهو تحقيق المنفعة الاجتماعية للأمة ، يباركها
 الله ، ولئن كانت الحكومات الدينية قد توافرت لها في العصر
 الإسلامى الأول كل عناصر النجاح والتقدم ، فإن ذلك يرجع إلى
 الكفاية الشخصية والكمال الذاتى للذين كان يتمتع بهما رؤساء تلك

الحكومات كأبي بكر وعمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز .
غير أن الأمر لم يلبث أن انتهى إلى تنافس دموى على الحكم وفتنة
بين الناس وقادتهم وبين القادة بعضهم مع بعض وإلى نوع من الحكم
ليس بينه وبين الدين وشيعة ولا صلة وإن زعم أصحابه أنه حكم
وينى بل حكم الله ورسوله .

ثم قال المؤلف إن الحكومة الدينية لا تستلهم مبادئها وسلوكها
من كتاب الله ولا من سنة رسوله بل من نفسية الحاكمين وأطاعتهم
ومنافعهم الذاتية ، وهى تعتمد فى قيامها على سلطة غامضة لا يعرف
مأتاها ولا يعلم مداها . ولا تفسر وجودها إلا بأنها ظل الله فى
الأرض . وحين تسأل عن دستورها الذى تخضع له وتقوم به تفر
وتهرب إلى الغموض الذى لا تستطيع أن تعيش إلا فيه ، وتقول هو
الدين . هو القرآن . ولما كان القرآن دحمال أوجه ، كما قال على
كذلك السنة فقد استغل بعض الحكام بعض آيات القرآن استغلالاً
مغرضاً ، وكان أصحاب على - وهم يحرضون على دم معاوية وقتاله -
يقدمون بين أيديهم طليعة هائلة من الآيات والأحاديث هى نفس
الآيات والأحاديث التى كان يحرض بها أصحاب معاوية على ذم على
وقتاله ، وبيعض هذه الآيات قتل عثمان ، وبها ذاتها قتل الخوارج
علياً . كما قتل يزيد الطاغية الحسين بن على مبرراً فعملته هذه بآية
وحديث استمسك بهما .

ثم قال المؤلف إن الحكومة الدينية تحكم بهواها ، ثم تزعم أنها
تحكم بما أنزل الله ، وإن غريزة الغموض وغيرها من الغرائز التى
تستمد الحكومة الدينية منها سلطانها بعيدة كل البعد عن حقائق الدين
وفضائله ، وأن الحكومات التى حكمت الناس باسم الدين سواء فى

المسيحية أو الإسلام كانت أسوأ مثل للحكم ما عدا قلة نادرة فاضلة
لا تكاد العين تقع عليها في زحام الكثرة الباغية. وإن الحكومات
الدينية التي ينقدها هي تلك التي تعتمد على سلطة مبهمه غامضة ،
ولا تقوم على أسس دستورية واضحة ، والتي تمنح نفسها قداسة
زائفة وعصمة مدعاة .

ورد المؤلف على الداعين بوجوب إقامة حكومة دينية بأنهم إذ
يبررون ذلك بفكرة القضاء على الرذائل وإقامة الحدود فإن الدين
وحده من غير أن يكون دولة هو الذي يهدي إلى الفضيلة عن طريق
الترويض والاقناع وأن نفوذ الدين وأثره في مكافأة الرذيلة ليسكونان
أرسخ قدما وأقوم سبيلا حين يسلك طريقه إلى النفوس بالتسامح
والرفق والحجاج الهادى والمنطق الرصين ، أما حين تتحول هذه
الوسائل إلى سوط الحكومة الدينية وسيفها فإن الفضيلة آتئذ تصاب
بجزع أليم واستشهد على ذلك بقوله تعالى : « فمن أبصر فلنفسه ومن
عمى فعليها ، وقوله تعالى : « وما أنت عليهم بجبار . فذكر بالقرآن من
يخاف وعيد ، ثم تحدث المؤلف عن الحدود فقال : إنها موقوفة
عن العمل وليس هناك مجال لإقامتها فقد وقف عمر حد السرقة في أيام
المجاعات . وصارت سنة رشيدة من بعده . والشرق الإسلامي في مجاعة
مادام الناس لم يستوفوا ضرورات الحياة فحد السرقة موقوف إذن حتى
ينزل الرخاء مكان الجدوب ، ويوم يوجد الرخاء فلن تحصل سرقة وإذا
وجد السارق رغم الرخاء قطعت يده ، على أن يضع أيد سارقة إن
تحتاج إلى قيام حكومة دينية خاصة ، فمادة واحدة في القانون تقوم
مقامها . أما حد الزنا فإن أمر إقامته يحمل موانع تنفيذه فقد شرط
الله لإقامته أن تثبت الخطيئة باقرار مقترفها أو بالبينه واشترط أن

تكون البينة أربعة شهود وأن يروا العملية الجنسية نفسها رؤية سافرة ، وهذا أمر يكاد يكون مستحيلاً مما يجعل الشبوت بالبينة متعذراً كما أنه لن يثبت بالاقرار فإن أحداً لن يذهب من تلقاء نفسه ليقدم ذاته للعار والفضيحة والميتة الشنيعة رجماً بالحجارة أو جلداً بالسياط ، ولم يحدث في خلال عهد الرسول وخلفائه سوى وقائع معدودة أقيم فيها حد الزنا . وقد كان كل من أقيم عليهم الحد معترفين دفعتهم إلى الاعتراف نزعة مثالية حببت اليهم تطهير النفس وتحملها مسؤولية وزرها في الحياة الدنيا وهي نزعة نادرة ، أما حد الخمر فهو كحد الزنا تماماً في صعوبة تنفيذه أو استحالة فهو لا يقام إلا بالاقرار أو البينة وبينته شاهدان ولا تنحصر شهادتهما في رؤية الشارب وهو يشرب الخمر ، بل لابد في رأى كثير من الفقهاء أن يشهد بأنه شرب وهو عالم بأن الشراب خمر مسكر ، وأنه كان مختاراً غير مكره على شربه ، وهذا العلم ممكنون في ضمير الشارب وإن أيسطيع الشاهدان بلوغه أو الاطاحة به ولا سيما إذا زعم الشارب أنه شرب غير عالم به ، وخلص من ذلك إلى أنه لا داعى إلى إقامة حكومة دينية من أجل إقامة هذه الحدود خاصة . وقال المؤلف إن سدنة الكهانة يدعون باسم الدين إلى اشتراكية الصدقات وهم حين يدعون إلى ذلك إنما يجعلون الصدقة نظاماً اقتصادياً مشروعاً ، ومعنى ذلك أنهم يفتحون باب المسألة (أى السؤال) على مصراعيه مع أن الدين الذى يحقر المسألة ويمجد العمل ويأمر بأن يأخذ العامل حقه فيما عمل دون أن ينتقص من حقه شيئاً ، لا يمكن أن يعالج حقوق الشعب في الحياة بالصدقات كما تحاول الكهانة اليوم أن تفعل . والإسلام حين دعا إلى العمل والتكافل الاجتماعى لم تكن الصدقة في

حسابه قط كوسيلة تنهض بها حياة الشعوب ، بل هي شيء يشبه أكل
الميتة فتباح لبعض الأفراد الذين لا يجدون ما يقيم الأود ويمسك
الرمق ، ولكنها لا تعالج هبوط المستوى المعيشي للأمم والجماعات .
وهذه بديهة يعرفها الذين عرفوا محمد ودرسوا نفسه العالية ودينه
القوم . فلقد وضع رسول الله الصدقة في مكانها اللائق بها حين يقول :
« إنها أوساخ الناس . إنها غسالة ذنوب الناس » وقد خشى الرسول
أن يفهم الناس أن الصدقة مصدر مشروع من مصادر العيش والارتزاق
فكان يدعهم عنها ويدم المسألة إذ يقول : « المسألة كلوح في وجه
صاحبها يوم القيامة . إياك والمسألة فإنما هي رصف من النار ملهبة » .
وقد ذكر المؤلف في مواضع متفرقة من كتابه أن الدين يدعو إلى
توحيد الإله والحرية والمساواة بين الناس وإلى العدل والاحسان
والنهي عن الفحشاء والمنكر والبغى . وأنه يجب تقديم الدين للناس
وضيئاً متألماً كيوم نزل من لدن عزيز حكيم عليهم . وما توحيد الإله
وجعل الأمر كله والسلطان كله والكبرياء كلها له دون سواه إلا
هتاف علوي مقدس يشيع في الإنسانية الآمن والإيناس حتى تلتقي
الإنسانية كلها على الحرية والإخاء والمساواة . وإن الدين ليس في
حاجة إلى أن يكون دولة إذ هو عبارة عن حقائق خالدة لا تتغير
وإن وظيفة الدين هي الهداية والإرشاد إلى أنبل ما في الحياة من
معنويات وفضائل وتبليغ كلمات الله التي تهدي إلى الحق والفضيلة
والصلاح . وإن أجل خدمة تؤديها للدين هي أن تجعله قريماً من قلوب
الناس عميقاً في نفوسهم وتطعيم الدولة والمجتمع بروحه الحي ومعنوياته
الفاضلة لأن نأتى بحكومة تستغله في تقديس ذاتها وتبرير أطاعها
واستكراه الناس لجبروتها وإن الدين يجب أن يظل كما أراد ربه نبوة

لا ملوك ، وهداية لا حكومة ، وموعظة لا سوطا . وإن الدين في المجتمع الإنساني بأسره يمثل ضرورة اجتماعية لاغنى للناس عنها وهو مصدر قوة وإخاء ، ومساواة لاظهار أنانية وعدوان ، ويجب أن يحتفظ الدين بخصائصه الذاتية وأهدافه التي من أجلها شرعه الله وأنزله وهي إسعاد الناس سعادة واقعية في نطاق المساواة النبيلة التي جاء يعلنها ويحرص عليها . وإن الدين في صورته الصحيحة زميل مؤنس مسعد في رحلة الحياة كلها .

وحيث إن الدين شيء ، ودعاة الدين والحكومات الدينية شيء ، آخر . ولا يعد الطعن في هؤلاء الدعاة أو في هذه الحكومات طعنًا في الدين إلا إذا انصرف الطعن إليه وانصب عليه في ذاته ، فالدين حقائق خالدة ثابتة ، ، أما هؤلاء الدعاة ومتولوا شؤون هذه الحكومات فهم بشر من الناس يصيبون ويخطئون ، وقد مجد المؤلف عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأشاد بذكر الحكومات التي خلفته في العصر الإسلامي الأول ، وقال إنه توافر لها كل عناصر النجاح والتقدم وإنما وجه المؤلف نقده إلى ماعداها من الحكومات الدينية التي وصفها بأنها كانت تحكم بهواها وتزعم أنها تحكم بما أنزل الله وتفسر وجودها بأنها ظل الله في الأرض وإذا تسال عن دستورها الذي تخضع له وتقوم به تفر وتهرب إلى الغموض الذي لا تستطيع أن تعيش إلا فيه وتقول « هو الدين هو القرآن ، مع أنها ما كانت تستلهم مبادئها وسلوكها من كتاب الله ولا من سنة رسوله ، بل من نفسية الحاكمين وأطاعهم ومنافعهم الذاتية . ونعى المؤلف على رجال تلك الحكومات التي انقرضت وأصبحت أثرًا بعد عين ، أنهم كانوا يستغلون

القرآن استغلالاً سيئاً أو يسفكون دم المسلمين مسلحين ببعض الآيات
 القرآنية والآحادية النبوية ، مستغلين ما تحتمله هذه وتلك من
 وجوه ومعان عدة. وواضح من هذا أن المؤلف إذ قال إن القرآن
 حمال أوجه وكذا الأحاديث لم يقصد التعريض بكتاب الله وسنة
 رسوله ، بل التعريض بأولئك الذين استغلوه استغلالاً مغرضاً ،
 وقد نسب المؤلف إلى علي بن أبي طالب أنه قال . « إن القرآن
 حمال أوجه » . ولم تنكر لجنة الفتوى صدور هذا القول من علي .
 هذا إلى أن أبي نعيم أخرج عن ابن عباس وهو من أجلاء الصحابة
 أنه قال . « القرآن ذلول ذو وجوه فاحملوه على أحسن وجوهه » .
 وقال الألوسي في مقدمة تفسيره « إن بعض من يوثق بهم قال .
 « إن لكل آية ستين ألف فهم » وقال ابن جزى الكلبي في مقدمة
 تفسيره ، إن الطوائف المختلفة من المسلمين تعلقوا بالقرآن وكل
 طائفة منهم تحتج لمذهبها به وترد على من خالفها وترعم أنه خالف القرآن ،
 ولا شك أن منهم المحق والمبطل وأن بعضهم يرجح المجاز على
 الحقيقة فذهب أبي حنيفة يقدم الحقيقة لأنها الأصل ، ومذهب
 أبي يوسف يقدم المجاز الراجح ، وقال تعالى وهو أصدق القائلين :
 « هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب
 وأخر متشابهات . فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه
 ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في
 العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا . وما يذكر إلا أولو الألباب ،
 وحيث إن لجنة الفتوى أخذت على المؤلف قوله إن مهمة الدين
 لا تعدو الهداية والإرشاد وأن الرسول لم يكن حريصاً على أن يمثل
 شخصية الحاكم لولا الضرورات الاجتماعية التي ألجأته إلى ذلك لتحقيق

المنفعة والسعادة لشعبه الجديد مع أن الشئون التي باشرها النبي
 من قيادة الجيوش والمفاوضات وعقد المعاهدات وغيرها إنما هي
 من مهمته الدينية وعنصر من عناصر الرسالة . على أن المؤلف فيما
 قاله لم ينكر ركناً من أركان الدين ولم ينتقص من قدر رسول الله
 فقد قال صراحة إن مقام الرسالة أرفع مقام . وأن الرسول عليه
 السلام كان يحس احساساً واضحاً بمهمته ويعرفها حق المعرفة وهي
 أنه هاد وبشير وليس رئيس حكومة ولا جباراً في الأرض قد
 أيد ذلك بأحاديث نبوية صحيحة . وهو مؤيد كذلك بقوله سبحانه
 وتعالى « وما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً » ، وقوله تعالى : « إنما
 أنت منذر » ، « وإنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الله
 بإذنه وسراجاً منيراً » ، « ما عليك إلا البلاغ » ، وقوله تعالى : « ادع
 إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة » ، وقوله تعالى « وما أنت
 عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخاف وعيد » . وقد قال المغفور
 له الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي في تعريفه بكتاب
 « حياة محمد » ، مؤلفه الدكتور هيكل باشا . « أن الرسول أمر بأن
 يبالغ عن ربه ولم تبين له الطرق التي يتبعها في التبليغ وفي حماية
 الدعوة وترك له أن يتصرف بعقله وعمله وفطنته كما يتصرف غيره
 من العلماء والعقلاء . وجاء الوحي مفصلاً قاطعاً في كل ما يخص
 ذات الاله ووحدته وصفاته وكيفية عبادته ولم يكن كذلك فيما
 يختص بالنظم الاجتماعية للأسرة والقرية والمدينة والدولة منفردة
 ومرتبطة بغيرها من الدول . وقد صار النبي مبلغاً عن ربه داعياً إليه
 حامياً لتلك الدعوة وللحرية الداعين مدافعاً عنهم وأصبح حاكماً للامة
 الإسلامية وقائد حربها ومفتيها وقاضيتها ومنظم جميع الصلات

والروابط فيها وبينها وبين غيرها من الأمم وقد أقام العدل في ذلك كله وألف بين أمم وطوائف ما كان العقل يسيغ إمكان التأليف بينها وظهرت الحكمة والرصانة وبعد النظر وكال الفطنة وسرعة الخاطر وقوة الحزم في كل ما صدر عنه من قول أو فعل .

وحيث أن لجنة الفتوى أسندت إلى مؤلف الكتاب أنه عرض بركن من أركان الدين وهو الزكاة وخلع عليه ثوباً يقرز منه النفوس ويجعله مظهر آ من مظاهر المذلة والهوان .

وحيث أنه لاشك في أن الزكاة ركن من أركان الدين الخمسة وقد أمر الله سبحانه وتعالى بها بقوله : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » وبين سبحانه وتعالى مصارفها بقوله : « أنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » وقد وضعها الله جانب الإيمان به بقوله تعالى : « خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعتها سبعون ذراعاً فاسلكوه إنه كان لا يؤمن بالله العظيم ولا يحض على طعام المسكين » وقد قرنها الله بالصلاة في كثير من المواضع ، ومن ذلك قوله تعالى : « واسكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة » وقوله تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين » . وقوله تعالى : « قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن اللغو معرضون والذين هم للزكاة فاعلون » . وفي هذا ما يدل على أن الزكاة عبادة

وفرض واجب فالؤمنون إخوة ولا يتم إيمان المرء حتى يحب
لأخيه ما يحب لنفسه .

وفريضة الزكاة تتصل بهذا الاخاء ولا تتصل بالأخلاق وتهذيبها
ولا بالمعاملات وتنظيمها . وما اتصل بالأخاء اتصل بالإيمان بالله
ومن أجل ذلك قام أبو بكر بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم
يطالب المسلمين بأدائها واعتبر نكولهم عنها ضعفاً في إيمانهم وتفضيلاً
للحال عليه وخروجاً على النظام الروحي الذي نزل به القرآن
وارتداداً عن الإسلام فكانت حروب الردة التي ثبت بها أبو بكر
رسالة الإسلام كاملة .

وحيث إن المؤلف لم يحدد الزكاة ولم ينف أنها ركن من أركان
الدين . وهو لم يحقر الصدقة ذاتها بل حقر المسألة . فقد قال إن
الصدقة في عصر الرسول وفي لغة القرآن تعني ضريبة مفروضة هي
ضريبة الزكاة التي نزلت فيها الآية « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم
وتزكهم بها » ، وأنها مباحة للأفراد الذين لا يجدون ما يقيم أودهم
ويسد رمقهم . وقد أورد المؤلف ذلك في مقام الرد على أولئك
الذين يقولون بأن الصدقة نظام اقتصادي واف ووسيلة ناجحة لمحاربة
الفقر وإسعاد الشعب . فقال إنه لا يمكن معالجة حقوق الشعب
في الحياة بالصدقات وإن الدين يمجّد العمل ويأمر بأن يأخذ العامل
حقه فيما عمل دون أن ينتقص من حقه شيء وإن المستمع لأصحاب
ذلك الرأي ليكاد يخدع فيصدق أن الصدقة هي كل ما يستطيع
الإسلام أن يقدمه للشعوب من عدالة ومساواة . مع إن الإسلام
حين دعا إلى العدل والتكافل الاجتماعي لم تكن الصدقة في حسابه
قط كوسيلة تنهض بها حياة الشعوب . وأن هؤلاء القوم إذ يجعلون

الصدقة نظاما اقتصاديا مشروعا إنما يفتحون باب المسألة على
مهراجه مع أن الرسول عليه السلام ذم المسألة إذ قال : « المسألة
كلوح في وجه صاحبها يوم القيامة . إياك والمسألة . فإنما هي رصف
من النار ملهبة » .

وحيث إن ماورد بالكتاب عن ذم المسألة والتعفف عنها
صحيح . فقد جاء بالجزء الثالث من كتاب فتح الباري و متن الجامع
الصحيح للإمام البخاري أن رسول الله قال « ومن يستعفف يعفه
الله ومن يستغن يغنه الله ومن يتصبر يصبره الله وما أعطي أحد
عطاء أخير وأوسع من الصبر » . وأنه قال أيضاً : « لأن يأخذ أحدكم
حبله فيأتي بحزمة من حطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه
خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه » . وأنه قال : « ما زال
الرجل يسأل حتى يجيء يوم القيامة ليس في وجهه مزعة لحم » . وأنه قال :
« اليد العليا خير من اليد السفلى » . وقد فسروا هذا الحديث الأخير
بأن أعلى الأيدي هي المنفقة ثم المتعففة عن الأخذ ثم الآخذة بغير
سؤال ، وأن أسفل الأيدي السائلة والمانعة .

ويؤخذ مما روى عن النبي من الأحاديث المتقدم ذكرها وغيرها
أنه كان يحض الغنى على الصدقة ، كما كان يحض الفقير على التعفف
عن المسألة والتنزه عنها ، ولو امتن المرم نفسه في طاب الرزق
وارتكب المشقة في ذلك لما يدخل على السائل من ذل السؤال ،
ولما يدخل على المستول من الضيق في ماله إن أعطى كل سائل .
وأما من يسأل مضطراً فلا جناح عليه . وقد روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم كذلك أنه قال . « الصدقة أوساخ الناس وأنها لا تحل
لآل محمد وفي رواية أخرى . « إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة » .

ولعل الحكمة في ذلك أن الصدقة إنما يصرفها المتصدق على محتاج يريد بها وجه الله .

وحيث إن لجنة الفتوى نسبت إلى المؤلف أنه قال أن الدين لا يصح أن يعتمد — فيما يعتمد عليه في إصلاح المجتمع — على العقوبة . وقد تبين من مطالعة الكتاب أن المؤلف كان يرد على القائمين بوجوب قيام حكومة دينية تتولى القضاء على الرذائل . فقال : إنه لا سبيل للقضاء على الرذائل إلا بتطهير النفس وتعويدها على احترام ذاتها ، وأن الدين وحده — من غير أن يكون دولة — هو القادر على أن يوقظ في الضمائر واعظ الله ، أن الدولة لا تستطيع بقوانينها أن تهيب الناس نقاوة النفس . وأن نفوذ الدين وأثره في مكافحة الرذيلة ليكونان أرسخ قديما وأقوم سديلا حين يسلك طريقه إلى النفوس بالتسامح والرفق والحجج الهادى والمنطق الرصين .

وحيث أن المؤلف لم ينكر ما أمر الله به من حدود ، وإنما قال إنه لا ضرورة لقيام حكومة دينية من أجل إقامة هذه الحدود خاصة وأن هذه الحدود نادرة التطبيق عملا ، إذ أن حد السرقة يوقف أبان المجاعات ولأن حدى الزنا والخمر يصعب اثباتهما شرعا — وإن ما ذكره المؤلف عن هذه الحدود صحيح في جملة ، فقد جاء بالجزء العاشر من كتاب (المغنى) أن عمر بن الخطاب قال : (لا قطع في عام سنة) وأن أحمد بن حنبل قال : (لا قطع في مجاعة) وأن الإقرار بالزنا نادر الحصول ويدينه أربعة شهود عدول مسلمين ويشترط فيهم أن يشهدوا بأنهم رأوا ذكر الرجل في فرج المرأة كالمرود في المسكحلة والرشاء في البئر وأن بينة الخمر شاهدان يشهدان بأنهما رأيا الشارب يشرب مسكرا ، ولا يشترط فيهما —

على خلاف ما ذكره المؤلف — أن يشهدا بأن الشارب شرب مختاراً
عالمًا بأنه مسكر ، لأن الظاهر أن الاختيار والعلم وما عداهما نادر
بعيد ، هذا إلى أن الشريعة الإسلامية تميل إلى التشدد في الإثبات
والخرج في إقامة الحدود بدليل قوله عليه الصلاة والسلام « تعافوا
الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب » . وقوله : « ادروا
الحدود بالشبهات ما استطعتم » ، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن
الإمام إن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة .

وحيث أنه تبين مما تقدم أن المؤلف لم يطعن في الدين ذاته ولم
يجحد كتاب الله وسنة رسوله ، بل مجد الله وكرم الرسول في أكثر
من موضع من كتابه وقال : أنه يجب تقديم الدين للناس وضيئاً
متألقاً كيوم نزل من لدن عزيز حكيم علیم ، وهو لم يخرج فيما كتب
عن جد البحث العلمي والفلسفي ، وإذا صح أنه أخطأ في شيء مما
كتب فإن الخطأ المصحوب باعتقاد الصواب شيء ، وتعمد الخطأ
المصحوب بنية التعدي شيء آخر ، ويشترط للعقاب بمقتضى المادة
١٦١ عقوبات أن يكون الجاني قد تعدى على الدين أى أهانه
وامتهنه أو ارتكبت ما من شأنه المساس بكرامته أو انتهاك حرمة
والخط من قدره والازدراء به ، وأن يكون قد قصد ذلك وتعمد
ولما كان شيء من ذلك لم يتوافر في حق مؤلف الكتاب فلا جريمة
ولا عقاب .

وحيث أنه فيما يتعلق بالجريمتين الآخرين اللتين أسندتهما
النيابة العامة للمؤلف ، فقد تبين من مطالعة الكتاب أن المؤلف
قال : ان المجتمع المصرى كسائر المجتمعات العربية تعمل فيها جميعاً
كوامن السكبت والحرمان ، وبدا التذمر على كل لسان ووجه .

وهذا التذمر خطر على حياة الأمة ولا يمكن أن يستهين بعاقبته حاكم
له بصر بالأمور، وأن المسئولية الكاملة لتجتم على كاهل الرجعية
الاقتصادية التي تمتص الحياة من الشعب وتغرق كل اتجاه نحو
اقتصادية يانعة وأنه يجب مكافحة سياسة التجويع التي تمثلها تلك
الرجعية الاقتصادية في بلاد العرب قاطبة ومكافحة الاستغلال
الفردى لآته مهبط كل عاصفة وكل إعصار وييل . وقال إن الملكيات
الزراعية موزعة توزيعاً سيئاً وأن أجور الأفيان الزراعية مرتفعة
ارتفاعاً فاحشاً مرهقاً للمستأجرين ، وإلى ذلك ترجع أكثر أسباب
الغلاء الذي يئن الشعب منه ، وإنه يوجد تفاوت كبير بين طبقتي
المجتمع . ولعل من أشد أخطار هذا التفاوت الكبير أنه يقسم
الأمة على ذاتها ويجعل منها معسكرين متباعضين يحقر أحدهما الأدنى
ويمقت أدناهما الأعلى ، ويربص كل منهما بالآخر مضمر آله كل
كل كراهية وسوء . ومهما حاولنا إرضاء هذا الفريق برفع مرتبه
وتحسين دخله فإنه لن يرضى لأن مشكلته لا تتمثل فقط في حرمانه
بل وفي هذا الترف المسعور الذي يعيش فيه الآخرون ، فيأكلون
أكثر مما ينبغي أن يأكلوا ، ويلبسون أكثر مما ينبغي أن يلبسوا ،
ويرغدون أكثر مما ينبغي أن يرغدوا . ويجلسون فوق أهرام من
الذهب بينما بقية المجتمع تقف من آلامها وحرمانها . وأن كثيرين
من هؤلاء السادة سارعوا عند ما قررت الحكومة مجانية التعليم
الابتدائي منذ أربع سنوات إلى سحب أولادهم من مدارس الحكومة
حتى لا يخالطوا فيها الفقراء والرعاع . وإن وراء هذا التصرف المنجل
إيماناً عريقاً بالاستقراطية وحرصاً شديداً على الامتياز والاستعلاء
وجاهلية نابية لا تقرها أخلاق الدين ولا أخلاق الدنيا . وضرب

مثلا بما حصل في عهد الرسول إذ جاءه وفد من أعيان مكة وقالوا له :
« يا محمد لقد رضينا أن نستمع إليك ولكننا لانجالس هذه الأخطا
من عبيدنا وصعاليك مكة الفقراء فاجعل لنا يوما ولهم يوما . »
فاستمهلهم الرسول حتى يأتي أمر ربه . وسرعان ما جاءه الوحي
الرشيد بآيات باهرة إذ قال تعالى : « ولا تطرد الذين يدعون ربهم
بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من
حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين » . فاحسن
الرسول إليهم وخاطبهم بقوله : « أهلا بمن أوصاني بهم ربي ، وقد
علق المؤلف على ذلك بقوله : « ما أحوج هؤلاء الذين يستنكفون
عن زمالة الشعب إلى هذا الدرس البليغ الصارم ليطامنوا من صلفهم
وينهتوا من كبريائهم » . ثم قال المؤلف إنه إذ ينقد الرأسمالية
لا ينسى أنها عامل من عوامل الرقي وأحد الأطوار التي يمر بها التقدم
وهو ماض إلى غايته ، وهو لا يسألها إلا أن تفسح الطريق
لاشتركية عادلة يطلبها الشعب ويريدها ، وبذلك تظفر لنفسها
بحسن الختام . وقال إنه يجب علينا أن نعمل لسلامنا الخاص أولا
وقبل كل شيء وواجه كل جهودنا وإمكاناتنا لخدمة أنفسنا ومصالحنا
الخاصة وإذا بقي من جهدنا فائض ومزيد لانتحتاج إليهما فلا مانع
من اسباغهما على الآخرين .

وإنه يجب على الحكومة أن تعمل على ألا يوجد بيننا جوع
ولا جوع ، ولا يجوز لها أن تسلك سبيل الشح على رعاياها الذين
يدفعون لها الضرائب ، وإنه ليس للحكومات في هذا العصر من رسالة
سوى تحقيق المنفعة الاجتماعية للشعوب وإن الشعب بطبيعته يريد
دائما أن يرقى ولا ترى الحكومة الحصيفة أي تثريب عليه في ذلك

مادام العقل والحكمة والنظام هم حداته إلى حقوقه ومادامت هي
 نفسها تعينه على حفظ النظام . وقال إن الحرص على سلامة بلادنا
 وتجنّبها ويلات الفتن والاضطرابات يقتضينا أن نعمل على مكافحة
 الجريمة والقضاء على العوامل التي تيسر نشوءها . . وإنه يمتثل الجريمة
 مهما تكن بواعثها وأسبابها ويعتقد أن عبور الحياة في زورق
 جميل مهما طال رحلته خير من عبورها في مدرعة ، ولو أبلغتنا
 الهدف في لحظات . ثم قال إنه لا يدعو إلى إزالة كل فارق وحاجز
 بين الناس فهذا أمر مستحيل وإنما يدعو لتقريب المسافة البعيدة
 الفاصلة بين طبقتي الأمة وتوزيع الفرص على المواطنين توزيعاً يقضي
 على التفاوت القوي الذي يشطر وحدتها النفسية والفكرية . وإنه
 لا سبيل إلى إصلاح الأمور إلا إذا تسلحنا بروح الإنصاف وآمنا
 بضرورة حدوث تحول اجتماعي شامل وبذلنا جميعاً حكومة وشعباً
 محاولة صادقة لاتمام هذا التحول دون أن نريق قطرة دم واحدة
 ومن غير أن يكفر بعضنا ببعض ويلعن بعضنا بعضاً . ولا شيء يحسم
 الفوضى التي نعانيها مثل أن نخطو خطوة كبتك التي خطتها إنجلترا
 مثلاً فننتحول من مجتمع رأسمالي متطرف إلى مجتمع اشتراكي شامل
 رشيد وديع معتدل تنتظم الاشتراكية كل مرافقه وأجلها وتحرر
 فيه قوى الانتاج المحبوسة في أيدي الرأسماليين المتطرفين ، وإن العدالة
 الاجتماعية فطرة أحست بها الإنسانية منذ أحست بوجودها ومنذ
 سمعت وجيب الوعي والحياة يخفق بين جنبيها . وهي ليست روسية
 الجنسية ماركسية الدم وليس ضربة لازب أن يكون المؤمنون بها
 الداعون إليها بلاشفة يعذبون ويضطهدون . وإن إنجلترا ليست
 شيوعية وهي التي صعدت بالضريبة التصاعدية إلى ٩٤ في المائة

وراحت في سرعة البرق تؤمم الملكيات الانتاجية الكبرى . وإن
النظام الذي يحقق العدالة الاجتماعية في العهد الحاضر هو الاشتراكية
ولاشيء سواها . وأن حق الملكية الشخصية أمر مفروغ من ثبوته
شرعا وعقلا وعرفا وتعترف به البلاد قاطبة لرعايا ومواطنيها غير
أن هذا لا يمنع الحكومة من أن تختار نوعا معيناً من الملكية وهو
المللكيات الانتاجية وتحمره من أيدي الأفراد وتشرف عليه لصالح
الامة . إذ التأميم هو الوضع الطبيعي الذي أخذ المجتمع الإنساني
يسارع إليه فهو يؤدي إلى تحرير قوى الانتاج المحبوسة في أيدي
الرأسماليين ويقضي على الفروق الاجتماعية والتفاوت الكبير في الدخل
المالي ، وقال أن الحكومة المصرية أحسنت صنعها بفرض الضريبة
التصاعدية وضريبة التركات وزيادة إعانة غلام المعيشة . وأهاب بها
أن تعمل على زيادة مرتبات صغار الموظفين ، والحد من التفاوت
الكبير بين ما يكسبه رب العمل وما يكسبه العامل وإصلاح حال
العامل الزراعي : وتسامل لماذا لا تصنع الحكومة كما صنعت تركيا
إذ اشترت الإقطاعيات الكبرى وباعتها للفلاحين وقسمتها عليهم
قسمة عادلة فاضلة مرضية ، ودعا الحكومة إلى أن تستصدر قانونا
بتحديد الملكيات الزراعية على غرار مشروع كان قدمه أحد الشيوخ
المحترمين للبرلمان وإذا كان الحد الأقصى للملكية الذي اقترحه الشيخ
المحترم وهو خمسون فدانا لا يرضى أصحاب الإقطاعيات الكبرى
فلا مانع من رفع هذا الحد إلى مائة فدان . وإذا لم تر الحكومة
الاستجابة إلى هذه الرغبة الآن فلا أقل من أن تسارع إلى استصدار
قانون بتخفيض إيجار الأطنان الزراعية وتحديد ها .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن المؤلف استعرض الحالة الاجتماعية في البلد ونقد منها ما رآه خليقا بالنقد وحسن ما رآه حسنا . فقد نقد الرجعية الاقتصادية والرأسمالية المتطرفة . وأفصح عما تعانيه غالبية الشعب من فقر وحرمان وما بدا عليها من تدمير بينما قلة من الشعب تنعم بالثراء الوفير ، وعما بدا من كثيرين من هؤلاء السادة من تعال على الفقراء . وهذا الذي قاله المؤلف لا يعدو حدود النقد المباح وليس فيه ما يفيد تحريض طائفة على بغض طائفة أخرى أو أنه قصد إلى شيء من ذلك . بل يبين من ثناياه أنه قصد إصلاح حال البلد وإسعاد الشعب وهما ته . وقد أورد المؤلف في كتابه ما يراه من ضروب الإصلاح ودعا إلى اشتراكية رشيدة وديعة معتدلة وقال إن هذه الاشتراكية هي التي تحقق العدالة الاجتماعية ولا شيء سواها وهو لم يجذب الشيوعية ومبادئها أو أى مذهب من المذاهب التي تنطوى مبادئها على استعمال القوة والعنف لتحقيق هذه المبادئ ، بل صرح بما ينقض ذلك ودعا الشعب إلى التماس العقل والحكمة والنظام والرفق والتسامح والحنان والأباء والإنصاف . ودعا الحكومة إلى العمل على تحقيق ما ارتآه من وجوه الإصلاح .

هذا إلى أن ما ذكره المؤلف عن الفقر وهبوط مستوى المعيشة وما إلى ذلك ليتردد على لسان كل من يسعى إلى الإصلاح وبيته خيه . وقد سجلته اللجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها عن مشروع الميزانية العامة للسنة المالية إذ قالت : « إن تنمية موارد الدخل القومى وكفالة العدالة الاقتصادية هما السبيل إلى الإصلاح الاجتماعى الذى يبرىء المجتمع المصرى من إدارته . وإن مصر تعاني من قلة الانتاج وهبوط مستوى الدخل ما تعاني ، يجب العمل على رفع

مستوى الغالبية العظمى من الشعب التي افتقرت ولا تزال تفتقر إلى مطالب العيش الأساسية لكي تحول دون انتشار النزعات المتطرفة إذ ليس ثمة شك في أن انحطاط مستوى المعيشة وقسوة الفقر والمرض والجهل تربة خصبة لتفشى هذه النزعات وأن السبيل إلى مكافحتها هو رفع مستوى المعيشة لكافة أبناء البلاد فليست قوانين البلاد كفيلاً وحدها بعلاج الداء . بل إن العلاج الشافي هو استئصال الداء من منبته بالقضاء على أسبابه وقد اتجه التفكير إلى تحديد الملكيات الكبيرة كوسيلة من وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية . غير أن تجارب مختلف الأمم في هذا الشأن قد دلت على أن العدالة الاجتماعية لا تتحقق عن هذا الطريق وحده إذ في متناول الدولة تحديد دخل كل طبقة من طبقات الأمة عن طريق فرض الضرائب بأنواعها وعلى الخصوص الضريبة التصاعدية على الإيراد العام .

وحيث إن حرية الرأي مكفولة في حدود القانون . ولما كان الكتاب المضبوط لا ينطوي على جريمة ما ، فإنه لا يكون ثمة محل لضبطه تطبيقاً للمادة ١٩٨ عقوبات ، ومن ثم يتعين إلغاء الأمر الصادر بضبطه والإفراج عنه .

فلهذه الأسباب

قررنا إلغاء الأمر الصادر بضبط كتاب « من هنا نبدأ » لمؤلفه الأستاذ « خالد محمد خالد » والإفراج عن هذا الكتاب .

صدر هذا القرار وتلى علناً في يوم السبت ١٠ من شعبان

سنة ١٣٦٩ هجرية الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠

رئيس محكمة القاهرة الابتدائية

مقدمة

انتهت التجارب إلى إجماع أكيد على أن : « الاستبداد هو الألب الشرعي للمقاومة » ، وإن الرأي المكظوم يتحول داخل النفس إلى قذيفة خطيرة . . . وأن أيسر الطرق لحضارة خصيبة مرعة ، هو فتح منافذ الملاحاة الفكرية ، والقضاء على كل بواعث التهيب في الشعب .
وقديماً قال « توماس بين » : « حين يطرق الرقي باب أمة من الأمم يسأل : أهنا فكر حر ؟ . فإن وجده دخل . . وإلا مضى »
هذه حقيقة أولى .

وهناك حقيقة أخرى تقابلها : هي أن الشعب إذا أساء استعمال حريته ، ومارس حقه بممارسة طاغية ، فقد وقع وثيقة عبوديته .
وأتاح للحكومة فرصة وضعه تحت الوصاية من جديد .
وجدير بنا ونحن في مبتكر طور حديث من أطوار نمونا ، وفي مؤتلف وثبة نحاول بها اللحاق بموكب الإنسانية الناهضة ؛ أن ندخل هاتين الحقيقتين في حسابنا ، وننتفع بكل ما فيهما من معان ودلالات .
ولقد أتى على جماهيرنا الكادحة حين من الدهر لم تكن شيئاً مذكوراً . فلما استيقظت من رقادها ، أدركت إلى حد ما ، حاجتها إلى مزيد من الوعي والانتباه لتستطيع أن تعرف عن أمرها شيئاً وتقدم إليها من الرواد والدعاة خليط متنافر من ذوى النيات الحسنة . والنيات السيئة . . . يحملون بضائع مختلفة من المناهج والمذاهب والآراء .

أترى هذه الجماهير التي طال على جهلها ونومها الأمد . قادرة على التمييز والاختيار ؟ !

إن هذا الكتاب شجرة مهداة إليها لتبصر في ضوئها وترى . .
وكل مانود أن ننصح به هو أن نبارك هذا الوعي ، وندعه ينمو
ويتسلق . وألا نحاول قط كبجه أو زجره . . فإن ذلك هو السبيل
كل السبيل إلى خلق المجتمع الحر الباسل الذي نريد أن نكونه .
قد تصيب مرة وتخطيء مرات . وتهتدى تارة وتضل تارات
ولكنها أخيراً سوف تضع أقدامها على صراط الحقيقة والصواب
وتسير فوقه بخطى ثابتة أكيدة نحو أهدافها العادلة غير محلة بواجب
ولا مفرطة في حق .

والويل للذين يلوثون أيديهم بخلق ذلك الوعي الوليد . ويل لهم
من الله ومن التاريخ ! فإنهم لا يقضون عليه وحده . وإنما يقضون
على أجيال بأسرها سيكون هذا الوعي فجر حياتها وبداية خلاصها
إنما لن نقدم لمجتمعنا في هذه الفترة الحاضرة خير أمن الحرية .
كي يستطيع في ضوئها وسناها أن يرى ، ويفكر ، ويختار الطريق
القويم ، فلنذكر هذا جيداً حاكمين ومحكومين .
والتححرر من الخوف — هو نقطة البدء في طريقنا الطويل
ورحلتنا الشاقة .

ومن أجل ذلك يحىء هذا الكتاب في أوامه ، ليقول للمجتمع :
لا تخف ! ولينح من طريقه تلك الأشباح التي تخيفه ، وتخذله ،
وتملؤه روعاً ورعباً — كما يهيب بالمواطنين جميعاً حكومة وشعباً
وأفراداً ، أن يتحملوا تبعات الرشد في شجاعة وغبطة ، وأن يتقبلوا
الواجبات الجديدة التي تفرضها علينا الحياة وظروفها وإن يكون كل
مواطن منا أداة حية تساهم في التحول الاجتماعي الرشيد الذي
نتوق إليه ، والذي يجب أن يبدأ فوراً ، ويتم سريعاً .

إوقد تعجل . فتسأل : ما هذا التحول الاجتماعي وكيف يكون
وإن الكتاب ليحاول محاولة صادقة أن يجيب على هذا السؤال
وهو يرسم الخطوط الرئيسية لتحول اجتماعي وديع يفضي بنا إلى
قومية شاملة لا تنافر فيها . . . وإلى اشتراكية عادلة لا استغلال
ولا ظلم فيها . وإلى وعي ناضج سليم لا سلطان للرجعية ولا للكهانة
عليه . . . وإلى سلام غامر يبدل حقد المجتمع حياً . . . وتربصه ولام
وأمنأ ، وقلقه استقراراً وغبطة وسكينة .

وإني إذ أقدمه لمجتمعنا المصري ، أقدمه لكل مجتمع عربي فإن
ما بين مجتمعاتنا من مشابه ، وما بين أوضاعنا من تماثل . يجعل
الحديث عن أحدها . حديثاً عنها جميعاً .

ونحن مطمئنون للبواغث النبيلة التي أوحى بهذا الكتاب .
والتي تصورها أصدق تصوير كلمة « روسو » : « إن إيماننا بالله ،
وولامنا للإنسانية هما اللذان يثيران في طبيعتنا الخيرة أعمق الحوافز
لنجعل من الحيوان البليد المسخر ، إنساناً بشرياً نابهاً ،

ولست أرجو من الذين سيقروا أنه سوى أن يطالعوه بعقولهم
لا بعواطفهم وألا يصدفهم الرأي المخالف عن تدبره وبحثه في هدوء .
والآن لنبدأ معاً . مزودين بالتفاؤل والتكافل وحسن الصحبة
إن الليل يوشك أن يتقوض . ويتولى .

ونجر المستقبل يكافح الظلام في قوة أخذاً طريقه إلينا . .
ولكن حذار أن يخدعنا الفجر الكاذب الذي يسبقه .

أن السحب تنزاح عن سمائنا . . والغيوم تجري . . تسوقها
رياح الحرية إلى منفاها البعيد ، ومطالع الضوء تتسع رويداً رويد
مباشرة بالفجر الصادق ، والنهار البهيج .

الدين .. لا الكهانة

« رجل الدين الغي الجاهل يشير احتقارنا ،
ورجل الدين الشرير الرديء يولد الجزع . في
نفوسنا — أما الناضج المتسامح ، البعيد عن
الخرافات . فهو الجدير بحبنا واحترامنا » .
(فولتير)

إن تصفية العلاقات بين المجتمع والدين ، هي بداية الطريق
المفضي إلى النماء والاستقرار .

وليس ثمة ما ينفر الناس من دينهم ، مثل إبرازه في صورة
قوة عاتقة لنموهم ، مناهضة لحقوقهم ، مخذلة لطموحهم .
والدين في المجتمع الإنساني بأسره يمثل ضرورة اجتماعية لا غنى
للناس عنها . . . بيد أن الأمم تتفاوت في طرائق الانتفاع به ،
واستلزام مبادئه وتوجيهاته ، كما تختلف في حرصها على أن يظل كما
أراد له ربه أن يكون ، مصدر قوة وإخاء ومساواة ، لا ظهير
أنانية وعدوان .

وبقاء الدين متربعا على عرشه المجيد ، يتوقف على أمرين :
أولهما - تفاعله المستمر مع حاجات الناس ، ومع الحياة ،
حتى تستطيع البشرية أن تجد منه عوناً دائماً يمكنها من مواجهة
مشاكلها المستحدثة ، وضرورتها الطارئة ، ويبارك محاولتها المستمرة
للتقدم والثوب .

ثانيهما - احتفاظه بخصائصه الذاتية الكبرى ، وأهدافه التي
من أجلها شرعه الله وأنزله . . . وهي إسماع الناس سعادة واقعية
في نطاق المساواة النبيلة التي جاء يعلنها ويحرض عليها .
وانا اليوم لنسمع صراخاً بوجوب العودة إلى الدين . فإلى أي
دين يدعو هؤلاء المتصايحون ؟

هناك شيء اسمه الكهانة انحدرت إلينا من القرون الأولى . . .
وهي ذات تعاليم ومبادئ ضارة وقاتلة ! أرادت أن تستغل ولام
الناس للدين فلبست لبوسه ، وتشبهت به ، بل واستطاعت أن تتطفل
عليه وتخالط بعض تعاليمه . ثم راحت تنفث سموها المبيدة في دأب

ومشاركة ، مباركة الرجعية الاقتصادية والرجعية الاجتماعية مدافعة
عن مزايا الفقر والجهل والمرض .

ولم يبق أمام الحكومات والمجتمعات التي تحترم دينها وتحرض
عليه ، إلا أن تبادر بكل وسيلة مستطاعة ، إلى عزل هذه الكهانة
الخبثية وتنقية الدين من شوائبها ، حتى يظل ولاء الناس له وإعجابهم
به . . وإن الفصل الأول من الكتاب ليس سوى محاولة متواضعة
في هذا السبيل . . نريد أن نميز بها بين الكهانة السكينية والدين الرشيد
وبذلك نتيح فرصة للذين صرفتهم الكهانة عن الدين ، كي يجربوه
مرة أخرى . . وسوف يجدون منه في صورته الصحيحة ، زميلاً
مؤنساً مسعداً في رحلة الحياة كلها .

وإننا ندعو المتصايحين بضرورة العودة إلى الدين والمتظاهرين
بالغيرة عليه . أن يسلكوا هذا الطريق ، فيحمل كل في نطاق
امكانياته على بث تعاليم الدين الصحيحة ، وتطبيق مبادئه الإنسانية
تطبيقاً يرفع عن المجتمع إصره وأغلال الضرورات التي تجعل
حياته عبثاً لا يطاق

والآن ... إلى أي شيء يدعو الدين ... ؟

ولكن قبل ذلك ... ما هي الكهانة ... ؟

السلالة المتشابهة :

حين ننصت إلى العلامة « هـ . ج . ولز » وهو يحدثنا في كتابه
« معالم تاريخ الإنسانية » عن نشأة الكهانة ، ويصور لنا ملامحها ،
ياخذنا العجب لكثرة المشابهة القائمة بينها وبين الكهانات المتفشية
في بلادنا ، ونقف على تفسير صحيح للرجعية الممغننة في التقهقر التي
تتميز بها الكهانة المعاصرة .

فإلى أى شيء تدعو الكهانة . . ؟

نستطيع أن نعرف الجواب ، من مناوأتها الحادة لرغبات المجتمع وطموحه . فعندما اشتد احساس الشعب بؤسه وخصاصته ، وتضرم شوقه إلى عدالة اجتماعية ، يستجيب فيها من وعشاء لغوبه الطويل ، وبدا كأن الفرص تستجيب له وقام « جلالة الملك » يمدد بنفسه طريق اليقظة الشعبية الزاحفة ، ففاجأ مجلس الوزراء فى إحدى جلساته ، وخاطب الوزراء بنبرات حازمة مؤثرة . تحمل آلام عشرين مليوناً من البشر : « جئت لأطالب بحق الفقير والمحروم والمريض ، أ عند ما حدث ذلك . . . رأينا الكهانة المصرية تختط مذهبا عجبا .. إذ راحت تمطر الناس بخرافاتها ، وسال جشاؤها سبيل العرم حاملا مبادئها الخزينة المدبرة داعية الناس إلى القناعة المقدسة . بيد أن الكهنة أنفسهم ألد أعداء القناعة ، وأسبق العالمين إلى اقتناص المغنم ، والبحث عن المال والجاه !

وهذا خلق لها قديم كشف عنه العلامة ولن فى كتابة الجليل . وإنه لأمر يشير الاشمئزاز ، أن يخرج العالم جميعه من الحروب الأخيرة مجنداً كافة مواهبه ورجاله وإمكاناته لانعاش الشعوب ، وتهيئة حياة مرمعة لها ، ونرى كل أمة تعمل داخل بلادها وخارجها كي تحقق هذا الهدف ، ونسمع الدول الرشيدة جميعا تنادى : بأن المعدة الممتلئة هي العلاج الحاسم لمشاكل العالم . . نسمع هذا ونراه ولكن الكهانة تأبى أن تسمع وترى ! ثم تبهر الناس باكتشافها البديع الذى سيضمد جراح الإنسانية ، ويدفع عنها إصرها ، ويجعلها فى غنى عن كل النظم والمذاهب والنظريات . !
أجائع أنت وعريان . . ؟

امريض أنت أو جاهل ... ؟
وهل يستبد بك القلق والحيرة والتذمر ؟
لاتأسوا أيها المرضى والمحرومون والمستضعفون ...
إن الكهانة ستبدل خوفكم أمناً ، وفقركم ثراء ، وسقمكم عافية
بهذه النظرية الرائعة « جوعو تصحوا » !!

هذه هي دعوة الكهانة ورسالتها ... ! وهي قادرة على أن تقنعك
بأن (الفقر محبوب) ! الفقر الذي كان رسول الله يصبح به باللعنة
ويمسيه والذي يقول فيه علي بن أبي طالب : ماضرب الله عباده
بسوط أو جمع من الفقر هذا السوط الممزق الكاوي ، تدعوه الكهانة
« بالفقر المحبوب » ، وهي لاتألو جهداً في التبشير به ، والدعوة اليه .

ولا أزال أذكر ، يوم طالب الأزهريون ببعض حقوقهم
المادية كلية لأحد الكهنة نشرها في صدر صحيفة يومية وقال فيها :
(إنه ليحزننا اهتمام الأزهرين بالأرزاق والدرجات . إن العلم
والدنيا لا يجتمعان في قلب واحد ... فليختر الأزهريون لأنفسهم
إما العلم وإما الدنيا) . مع أن ذلك الكاهن يملك عمارة نفمة ،
وموارد ثرة ، وتساقط عليه الأوقاف والعطايا ... فكيف اجتمع
الدين والدنيا في قلب هذا العبقرى الفذ ؟ !

ولقد قامت طائفة مثقفة من العلماء والكتاب باطلاق مدفعيتها
الثقيلة ، على الدعاية الخبيثة الضارة التي تستغلها الكهانة لصرف
الشعب عن حقوقه في الحياة . لذلك لا أجدني في حاجة إلى تكرار
القول في هذا الموضوع . وحسبنا أن نكشف عن البواعث التي
تحفزها إلى إحاطة المظالم الاجتماعية بأسوار شاهقة من الأكاذيب
والخرافات . ثم نكشف عن أهدافها وغاياتها الخفية التي تعمل لها ،

ونقيم الدليل على أن تقويض المجتمع نتيجة لابد منها إذا ظلت هذه
السكّهانة سادّة في طريقها ، تؤيدها الحكومة وتعزز سلطتها .
والآن . . نتقدم بهذه الأسئلة :

ماذا تريد السكّهانة بدعوتها الناس إلى الفقر ؟
ولماذا تسخر نفسها للدفاع عن مصالح الكبار ؟
ولماذا تكافح كل محاولة لتحويل اجتماعي يريده المجتمع ويتضرر
شوقاً إليه . . ؟

سنذكر العلامة ولن يجيب على هذه الأسئلة ، مكتفين بأن نقول :
إن السكّهانة تتجه هذا الاتجاه بدوافع تقليدية مزمنة . إذ هي امتداد
للسكّهانة الأولى التي تميزت بخصائص تركّزت في طبيعتها واستقرت
في أعماقها ، وأصبحت فيها كالغرائز تتوارثها سلاسلها المتتابعة المتشابهة .
يقول ولن : « كان السكّهنة يلقنون الناس أن الأرض التي يزرعونها
ويعملون فيها ، ليست لهم . وإنما هي للآلهة التي في المعابد . وقد يهبها
الآلهة (للحكام) ويهبها (الحكام) لمن يشاءون من خدمهم وموظفيهم .
... واستكشف الرجل العادي شيئاً فشيئاً أن الرقعة التي كان
يزرعها لم تكن له ، إذ كان الرب مالكها . . وعليه أن يدفع جزءاً
من محصوله للرب . . أو أن الإله قد وهبها للحاكم ، وللحاكم أن
يفرض عليها ما يراه من الضرائب ، أو أن الحاكم قد منحها إلى
موظف ، هو سيد للرجل العادي . . وكان للرب أو للحاكم أو للسيد
في بعض الأحيان عمل يجب قضاؤه ، وكان لزاماً على الرجل العادي
عند ذلك أن يترك رقعته ويشغل لمولاه . ولم يحدث قط أن تحدّد
في ذهنه ولا أن اتضح لديه تماماً أمر رقعة الأرض التي كان يزرعها
وإلى أي حد كانت ملكيته لها . . . »

... وفي مصر كانت المعابد ، أو «فرعون الرب» ، أو من دون
فرعون من النبلاء ، هم الذين يتلقون الإيجار . ولم يستطع الرجل
العادي أن يحافظ على النسبة بينه وبينهم ، فانحطت بدرجات غير
محسوسة إلى حال تقليدية مزمنة من التبعية والخضوع ...
... وبلغ الأمر أن كبار الفاتحين ، في العصور إلاكثر تأخرًا ،
كانوا حريصين على أن يضعوا أيديهم في أيدي كهنة الشعوب والمدائن
التي يبتغون طاعتها . . . مظهرين بذلك ثقته بهم وإكبارهم إياهم ،
بسبب عظيم نفوذ هؤلاء الكهنة على عقول الناس . . .
... وكان بعض الكهنة من القساسة الغلاظ الأكباد ، وبعضهم
من ركب على الطمع والفساد . . . وكان سلطان الكهانة يقوم في نهاية
الأمر على إقناعها الناس بأن كل أضراب نشاطها تنقسم بالعطف والرحمة ،
إذن ليس للرجل العادي من الأمر ، ولا من الحياة ، ولا من
الأرض شيء ؟

وإنما كل ذلك منحة ينالها بعض المحظوظين بالطريقة التي سبق
ذكرها . . . وعلى الذين حرمتهم الآلهة من خيرات الحياة أن يسمعوا
ويطيعوا . ويتجرعوا الغصة في صمت . ويطلقوا على المفضل في
في رضا وهوان .

هذه هي تعاليم الكهانة منذ آلاف السنين . فهل تراها تغيرت
ولو قليلاً ؟

إن الرجل العادي ، رجل الشارع الكادح الدموب . لا يزال
غريسة هذه الكهانة تدعوه إلى الرضا والتسليم ، بل وإلى الاغتياب
بما هو فيه من سغب وشقاء ! ويتفاوت تأثيرها حسب تفاوت الوعي
بين ضحاياها .

ففي اليمين مثلاً نرى الكهانة صورة طبق الأصل لتلك التي حدثنا
عنها ولز. ونرى الرجل العادي هناك هو نفس الرجل العادي القديم .
ولقد حدثني صحفي زار اليمين إبان حوادثها الأخيرة ، بأن أكثر
مراعاة هو أن ينسب الناس كل شيء للإمام . فيشير الرجل إلى
بعيره ويقول : هذا بعير الإمام ، وإلى حماره : هذا حمار الإمام .
وبئر الإمام ، وأرض الإمام ، وغنم الإمام .
وهكذا تعمل الكهانة على إذابة شخصية الأمة ، وتهوى بها
إلى درك سحيق من التبعية والخضوع كيما يسلس قيادها ، وتسير
من ورائها مرتلة .

يا عمرو أنت أمامنا — وخليفة النفر الأوائل
وهي في كل عصر وجيل تشعر بأنها حارسة هذا التراث الخالد
والمسئولة عن إبقاء السادة سادة ، والعبيد عبيداً .
هذا هو منهجها ، وتلك شرعتها منذ ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد
وهي مدفوعة اليوم ، وكل يوم ، لالتزام هذا المنهج بدوافع شبيهة
غريزية لا تعرف ملأها ولا تستطيع تفسيرها . لكنها الآن
فقط تستطيع أن تعرف . والكهنة المعاصرون قادرون ، بعد أن
يقرأوا ما كتبه « ولز » ، على أن يضعوا أيديهم على الحوافز الشريرة
التي تدفعهم لاقتراف آثام باغية ، وأن يحاولوا تعليلها وترويضها .

* * *

اشترائية الصدقات :

ليس من الإنصاف أن نظلم الكهانة فنمنعها بالجود المطلق فان
لها مرونة خارقة تمدّها دائماً بامكانيات التفاعل مع التطور وتلبي بها
حاجات المجتمع ... ؟

ماذا يريد الناس ؟ أيريدون اشتراكية وعدالة ؟ إن لدى الكهنة
اشتراكية « جاهزة » وهم مستعدون أن يجودا بها عليهم ليعيشوا في
ظلمها أعزة شامخين كرماء !
تلك هي اشتراكية الصدقات ، !

فالصدقة في نظر الكهانة نظام اقتصادي وافي ، ووسيلة ناجحة
لمحاربة الفقر وإسعاد الشعب ومطاردة متاعبه وشقائه وإنك لتسمع
وترى الدعوة إلى الصدقة والاحسان في كل مناسبة حتى لتكاد تشك .
هل أنت في مجتمع أوفى ملجأ ! وإنني لأصفق بكليتيدي لهذا الكشف
الرائع الذي كشفه ولز في طبيعة الكهانة حين قال :

« وكان سلطان الكهانة يقوم في نهاية الأمر على إقناعها الناس
بأن كل أضر ب نشاطها تنسم بالعطف والرحمة ، فالكهانة حين
تسلب الناس أعز ما يملكون من كرامة وحق . تحاول أن تعوضهم
عن ذلك بأبداء بعض مظاهر العطف والرحمة والكنها رحمة لا تخرج
عن نطاق سياستها المرسومة وهي أن العبد عبد والسيد سيد ، وغاية
ما يستحقه العبيد من الرحمة والعطف إنما هي الصدقة . حيث تمتد
اليد السفلى لتلتقط ما يهبط عليهما من اليد العليا . والمؤمن أنهم يظلمون
الإسلام ظلما فاحشاً إذ يتكلمون باسمه ، ويكاد الذي يستمع إليهم
أن يخدع فيصدق أن الصدقة هي كل ما يستطيع الإسلام أن يقدمه
للشعوب من عدالة وبر ومساواة ...

ولكن هل هذا صحيح ؟

معاذ الله أن يرضى لعباده المذلة والهوان . إن الإسلام حين
دعا إلى العدل والتكافل الاجتماعي لم تكن الصدقة في حسابه قط

كوسيلة تنهض بها حياة الشعوب . . بل هي شيء يشبه « أكل الميتة ،
فتباح لبعض الأفراد الذين لا يجدون ما يقيم الأود ويمسك
الرمق ولكنها لا تعالج هبوط المستوى المعيشي للأمم والجماعات .
هذه بديهة يعرفها الذين عرفوا محمداً ، ودرسوا نفسه العالية
ودينه القويم .

فلقد وضع عليه السلام الصدقة في مكانها اللائق بها حين قال
« إنها أوساخ الناس . . إنها غسالة ذنوب الناس ،
فكيف نتصور أن يرفع الاسلام مستوى الحياة والمعيشة بهذه
الغسلات والأوساخ ؟ !

إننا نلقى على الأمة أعظم درس في الهوان والضعفة حين ندعها
تفهم أن طريق إصلاحها ، وشمس العدالة فيها هي الصدقات .
لقد رأى رسول الله حفيده الحسن يمد يده نحو تمر من تمر
« الصدقة ، ويدفعها في فيه ، فانتزعها منه وهو يقول له : « كخ . كخ
إنها لا تحل لمحمد ، ولا لآل محمد . . إنها أوساخ الناس ! ! ،
فهل كان آل محمد طبقة ارسقراطية خاصة تأنف الهوان
وتستنكف عنه ثم تبيحه لبقية الناس ؟

كلا . . وإنما هو مثل رائع يضربه محمد بهذا المجتمع الصغير ،
الذي هو أسرته . . للمجتمع الكبير الذي هو أمته . .
فاذا كانت الكهانة تدعو الشعب إلى التسول ، والأغنياء إلى
التصدق عليه ، فالدين على نقيض ذلك . . إنه يقول للشعب . كخ
كخ . . إن الصدقة أوساخ الناس لا تحل لأمة رفيعة كريمة .
ولقد كان الشافعي رضي الله عنه يفضل الأكل من شبهة على الأكل
من صدقة ، ويقول عنها : إنها تذر البطون عميلة ، والنفوس ذليلة ،

وكانت الصدقة ^(١) في عصر الرسول وفي لغة القرآن تعني ضريبة مفروضة هي ضريبة الزكاة التي نزل فيها « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » ، وأما ماوراء ذلك من الهبات والتبرعات فكان الرسول يعالج بها ضرورات أخرى طارئة في مجتمعه الذي لم يكن التطور قد أسعفه بعد بالنظم المفصلات ولقد كان الرسول يخشى أن يفهم الناس أن الصدقة مصدر مشروع من مصادر العيش والارتزاق فكان يدعئهم عنا دعئاً ، ويزجرهم زجراً .

إن « سدنة الكهانة » حين يدعون باسم الدين إلى « اشتراكية الصدقات » ، يقعون في شرك خطير . فمعنى هذا أنهم يجعلون الصدقة نظاماً اقتصادياً مشروعاً ومعناه أيضاً أنهم يفتحون باب المسألة على مصراعيه . . لأن الذي يقول لي : الصدقة مصدر رزقك المشروع يقول أيضاً : احرص على هذا المصدر واسع اليه ، وتهافت عليه تشبث بوسائله وأسبابه . وما وسائل الصدقة الغالبة إلا المسألة . والالحاف . . مع أن الرسول عليه السلام ظل يذم المسألة حتى كاد يجعلها كفراً . . فهو القائل :

« المسألة كلوح في وجه صاحبها يوم القيامة . إياك والمسألة . فإنها هي رصف من النار ملهبة » .

وبايع بعض أصحابه على : ألا يسألوا الناس شيئاً . « وإن سقط حبل أحدكم فلا يسألن أحداً أن يناوله إياه » .

وفي الوقت الذي حقر فيه الصدقة والمسألة . راح يمجّد العمل

(١) هذه العبارة دفع لاعتراض قد يقوم بذهن القارئ وهو كيف توفى بين تنفير الرسول من الصدقة وقول الله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة) فأردت أن أبين أن الزكاة سميت بهذا الاسم إلا أنها تختلف عن الصدقة كل الاختلاف لأنها كما ذكرت (ضريبة مفروضة) وليست نافلة من نوافل البر والاحسان

وحده ، فيقول الحكيم : « اذهب بارك الله لك في صفقة يدك » ،
ويأمر الأنصارى الذى لم يكن يملك من أثاث منزله سوى « حلس
نلبس بعضه .. ونبسط بعضه ، وقعب نشرب فيه الماء ، أن يأتى
بهما .. ووقف الرسول يديعهما بالمزاد ، فينادى : من يشتري . ؟
فيقول رجل : على بدرهم . فيعيد الرسول الكرة من يشتري . من
يزيد ؟ ثم يديعهما بدرهمين . ويأمر الرجل أن يشتري بأحدهما طعاماً
وبالآخر « آلة العمل » ، ويأمره أن يعمل . فيعمل وينجح :

فالدين الذى يحقر المسألة ، ويمجد يعمل ، ويأمر بأن يأخذ
العامل حقه فيما عمل دون أن ينتقص من حقه شيء ، لا يمكن أن يعالج
حقوق الشعب فى الحياة بالصدقات ، كما تحاول الكهانة اليوم أن تفعل .
وإن اشتراكية الحقوق والواجبات ، لا اشتراكية الصدقات ،
هى التى تستطيع أن تجتاز بنا الإعصار ، وتهزم العاصفة ، وتبلغنا
المرفأ السعيد .

المغفلون النافعون :

ولقد ظلت الكهانة ، ولا تزال ، ينحسر طوفانها عن طائفة
ترسبت فى القاع نستطيع أن نسميها « المغفلين النافعين » ، يدعون
بدعوى الجاهلية الأولى ، بل الجاهلية التى قبل الأولى . ويتنادون
فى الفلسفة الكهنوتية الكسئية ، فيدعون الشرق كله ، والشرق
وحده ، إلى نبذ المادة المضللة ، والاعتصام بالروحانية ؛ نتخذ منها
كسائنا وغذائنا ، ونسود بها الدنيا ؛ ونصبح ملأها الأعلى ،
وملائكتها المقربين ... !

وقبل أن نتحدث بإيجاز عن هذه الفكرة الخبيثة المدمرة ..

أود أن أعتذر للمغفلين النافعين عن هذه التسمية ، وأوضح لهم
معناها والمقصود منها .

فنحن — أولاً — نريد بالمغفل ، الغافل ... من الغفلة ... لا من
التغفيل ... ولعل من الطريف أن أسوق هنا اصطلاحاً « أزهرياً »
عليها ، يزيد هذا التفسير وضوحاً .

فلقد كتبنا ، ونحن نطالع الكتب المؤلفة عن « رجال الآثار
والحديث » الذين رووا أحاديث رسول الله ، نلتقي بعبارة تضحكنا
كثيراً . إذ يقول المؤلف أثناء عرضه لتاريخ راو من هؤلاء الرواة :
« ... فلان هذا . صالح ، مخلص ، صادق ، قانت . ولكننا
لا نأخذ بروايته . لأنه كان — رضى الله عنه — مغفلاً . » . يعنى
غافلاً . فلا نضمن أن يلقى في نوبة من نوبات غفلته وسهوه بأحاديث
مصنوعة موضوعة ، وفتاوى مخطئة ، وأفكار مغلوطة .

والمغفلون النافعون الذين « نتشرف » الآن بالكتابة عنهم من
هذا القبيل ، فهم قد يكونون مخلصين ، صادقين قانتين ، ولكننا
لا نستطيع الاطمئنان إلى تفكيرهم ، لأنهم — رضى الله عنهم — مغفلون !
هذا .. أول ..

والأمر الثانى — أن هذا اللقب اصطلاح « دولى » تعرفه وزارات
الخارجية فى الدول الكبرى ذوات الأطلاع الاستعمارية .. فلقد
قرأت لكاتب أمريكى أن فى وزارة الخارجية البريطانية « ملفات
ودوسيات » ضخمة تعرف بملفات « المغفلين النافعين » وهم الذين
يخدمون الاستعمار خدمات جلى من غير قصد ، وبحسن نية ! وذلك
بأن يذيعوا فى صفوف أمتهم أفكاراً ، أو يتصرفوا تصرفات من

شأنها أن تفضى إلى تركيز الاستعمار وتهيئة الجوله ، دون أن يقصدوا
هم هذه الغاية ، أو يعملوا لها .

فالعالم ، الذى ينحرف بالدين عن غايته التى هى لإنهاض البشرية
وتوفير الحياة لها ، مغفل نافع للزندقة والإلحاد والاستعمار .
والرجعى ، الذى يعمل على تعويق التطور والحضارة ، ويعمل
على أن تبقى النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى الشعب
كالمومياء المحنطة لا تدب فيها الحياة ، ولا يجرى فى عروقها دم
جديد مغفل نافع للاستعمار والجهل .

والصحفى ، والكاتب ، والخطيب ، الذين يتخذون من أقلامهم
وألسنتهم أمصلا يطعمون بها الشعب ضد الإحساس بالحياة وضد
الشعور الجياش . والحنين الوثاب إلى الحقوق المفقودة .. هؤلاء
أيضاً مغفلون نافعون لقوى الشر التى تعمل ضد سلامة المجتمع
وأمنه ورفاهيته . ولسكن شر سبط فى سلالة « المغفلين النافعين »
وأبعدهم أثراً فى مصير الأمة ومستقبلها . أولئك المبشرون
بالروحانية ، والداعون لها .

فلنتحدث إذن عن هذه الروحانية ، هذه البدعة التى تطل علينا
بوجهها الضامر كلما أذن بيننا مؤذن : حى على الحياة ... !
وأود أن يكون مفهومنا أننا لا نسوق الحديث عن هؤلاء مسخرية
وتفكها ، وإنما هم « وباء » نريد أن نلفت الأنظار إلى مكائده ،
وتطهير البيئة منه . فإن هذه الفكرة البلهاء التى تزعم أن الروحانية
هى علاج الشرق الوقائى ، وأن « المادة » ستفسدنا كما أفسدت
الغرب ، وإن الروحانية شىء مستقل بذاته ، وليست أثر من آثار
المادية المنظمة المنزعة بالرغد والرفاهية .

هذه الفكرة الساذجة تجد لها أنصارا كثيرين ، وتخدع حتى بعض الذين كان يظن أن لهم من ثقافتهم وعقولهم عاصما .

ففي أميسة غابرة شهدت بأحد الأندية الثقافية الممتازة بالقاهرة محاضرة عن « التربية القومية » ، واثير ليلتمذ الحديث عن الروحانية كوسيلة هامة من وسائل هذه التربية ، وأتيح لي التعليق الخاطف على الموضوع . . . حيث ذكرت أن الروحانية ، كما يفهمها « سدنة » السكھانة اليوم ، ليست سوى « عملة زائفة » يراد بها طرد العملة الصحيحة من السوق . . . والعمللة الصحيحة التي يراد طردها بالروحانية ، هي إيمان الشعب بحقوقه ، وإيمانه بالحياة ورغبته النھمة فيها ، وإصراره عليها . ولقد روعت ليلتها حين اكتشفت أن خمسين في المائة من المستمعين المثقفين قد طعموا ضد هذه الحيوية الباعثة ، والفكرة الخالقة ، وراحوا ضحية المصل اللذيذ المسكر الغاش ، مصل الروحانية المدبرة . . . !!

وقبل ذلك ، منذ عامين تقریبا ، شهدت ميلاد فكرة ، تواتق بعض الأدباء الناشئين على أن يتبنوها ، ويكفلوها ، ويبشروا بها وهي أن الشرق خلق ليكون مُصدّر روحانيات ، ويجب أن يظل كذلك ، وكذلك فحسب ، وأن « استيراد » المبادئ الغربية ، أيا كانت ، ضلالة لا تليق بجلال الشرق وسموه .

قلت للأديب الناشئ ليلتها : واستيراد المخترعات أيضا ، لا تنس أن تضيفه إلى قائمة المحظورات ، حتى يبلغ جلال الشرق مداه . . . !!

لا روحانية مع الحرمان :

والآن فلنسأل : ماذا يريد « المخفلون النافعون » بالروحانية ؟

إنهم طبعاً لا يقصدون إطلاق البخور ، وتلاوة الرقي ، ومخاطبة
الجن واستحضار الأرواح .

وهم ينشطرون شطرين ، يسير كل شطر منهما في اتجاه ..
فيعنى بعضهم بالروحانية : العزوف عن الدنيا ومباهجها ..
ويريد الآخرون بها : الفضائل النفسية ، والمعنويات النبيلة ، التي
تجعل صاحبها إنساناً فيه من التسامح . والإخلاص ، والإيثار ،
وحب الغير ، ومحبة السلام شيء كثير ...

وهذا الفريق الثاني هو الجدير بأن يناقش . أما الأولون فقد
رثت حبائلهم ، وأصبح كثير من الناس يدركون بالخبرة أو بالفطرة
أن فلسفتهم هذه ليست سوى « دخان تقذف به مداخن متهدمة » .
ولسنا نزع أن ضحاياهم صاروا من القلة بحيث لا يؤبه بمظهرهم ،
فإن ضحاياهم لا يزالون يبالغون من الكثرة درجة مقلقة بشعة تبعث
على الأسى والشفقة ، ومن أجل هؤلاء الضحايا وحدهم سنقول لهذا
الطراز من « المغفلين النافعين » كلمة ونحن نجرى !

إن عصر الزهد والموت قد انتهى وتقوض ونحن اليوم في عصر
الحياة ، وإذا كنتم مصرين على مذهبكم الباطل فادعوا إليه باسم
السكرانة لا باسم الدين ، فالدين لم يحىء ليجعل من الحياة البهيمة
المشرقة مقبرة نقضى أيامنا في صوامعها ولحودها ، ولكنه جاء
يهتف ، ويدق أجراس الصباح للنوام صائحات فيهم . إليكم زينة الله
وطيبات الدنيا ، ومسرات الحياة ..

وإذا كنتم تلوحن لنا بأحاديث عن رسول الله فانا نحترم
الرسول ، ونحترم أحاديثه ، ولكننا نمتن فهمكم لها ؛ فالصحيح من
هذه الأحاديث ليس سوى « توجيهات استثنائية » ، لظروف استثنائية

والراسخون في العلم يعلمون إن هذه الأحاديث مجازية المعنى ،
يراد بها علاج وقتي ، بيدت الأمل في نفوس المحرومين مع حفزهم
في الوقت نفسه على الاستيقاظ والاستمتاع بالحياة . . وإذا أتم
رفضتم هذا التفسير الصحيح ، فإنكم تنكبون أنفسكم نكبة مروعة
فإننا نستطيع بأحاديث أخرى صحيحة ، أن نجردكم من رصيدكم في
البنوك وإقطاعياتكم في القرى . . ومن كل مظاهر النعيم التي فيها
تحيون وفيها تموتون !!

وإليكم بعض الأحاديث :

يقول عليه الصلاة والسلام : إن خليلي عهد إلى أن أيا ما ذهب
أو فضه أو كىء عليه (كنز وادخر) فهو جمر على صاحبه حتى يفرغه
في سبيل الله عز وجل . .

وكان عليه السلام يقول : «أنى لألج هذه الغرفة . . ما ألجها
إلا خشية أن يكون فيها مال فأتوفى ولم أنفقه . .

وأنى يوما بجنابة ، ثم أتى بأخرى ، فقال ، هل ترك من دين ؟
قالوا : لا ، قال : فهل ترك شيئاً ؟ قالوا نعم ، ثلاثة دنائير ، فقال
الرسول وهو يشير بأصبعه : ثلاث كيات ، ... !

وبعد فما قولكم دام فضلكم ؟ إذا كانت هذه الأحاديث تقرر
مبدأ واجب النفاذ . فأطلقوا إذن سراح الأموال المكدسة في
خزائنكم ، وإن تلك مجازات ذات دلالة وقتية طارئة فكذلك قولوا
في الأحاديث التي تكلمت عن الفقر البغيض ... الفقر التي تمجده
السكينة وتسوق الملايين إلى مذبحة الرهيب !

ولننتقل للآخرين الذين يريدون بالروحانية فضائل النفس

وإشرافها لنسألهم : هل تستطيع النفس المغمومة المشتتة أن تجد
حلاوة الإيمان وصفاء الروح ؟

هل يستطيع الإنسان الذي اختلت غدده ، وأجدبت خلاياه
أن يكون ذا سلوك وديع ؟

هل يستطيع المحروم الذي لم يجد من الفرص ما يشقف نفسه
ويربها ، ويطعمها ويسقيها ، أن يصير إنساناً فاضلاً ؟

وهل تعلمون أن رسول الله كان يتعوذ ملء نفسه وإلحاحه من
الدين ويقول : إنه يحمل الرجل على أن يحدث فيكذب ويعدي خلف ؟
وهل تعلمون أن تسعة أعشار مجتمعنا يرزحون تحت أعباء
ديون ثقيلة مبهطة ، وهم لذلك يتحلون بفضيلة الكذب والإخلاف ؟
وأن تسعة أعشار أيضاً ضعاف عجاف مهزلة قد جعلت
منهم الأمراض وسوء التغذية نماذج حية للعقد النفسية والسلوك
المنحرف ؟ يا ليتكم تعلمون !!

لقد أثبت العلم بتجاربه التي لا ريب فيها ، أن أخلاق الإنسان
ليست شيئاً بعيداً عن ذاته وتركيبه وأجهزته ، وليست شيئاً يناله
صاحبه بدعوة صالحة ، أو موعظة رقيقة ... وليست شيئاً يهبط
من السماء فيصيب أقواماً ويخطيء آخرين ! وما السلوك البشري
كله : خيره وشره ، صالحه وفاسده ، إلا وليد حالتنا الصحية
وحالتنا العقلية .

فالشخص المريض الذي هبطت طاقة خلاياه العصبية ، لأنه
لا يجد غذاء كافياً ، والشخص الجاهل الذي لا يجد فرص التربية
الكافية . لا يمكن أن تصدر عن أحدهما تصرفات سليمة ، فضلاً
عن أن نعثر داخل إهابه على فضائل يانعة وروحانية مشرقة . لأن

المرض والحرمان يفقدانه سكينه النفس وغبطتها ، ويمتنان من روحه العزيمه والأمل .

وفي هذا يقول دكتور دأودارد سبنسر كولز ، في كتابه «لاتخف» :
«إن كل تغيير في الخلية العصبية مهما تقل درجته ، يتبعه لاحاله تغيير في نفسية صاحبها .»

ويضرب لنا مثلا ، رجلا سكيرا بلغ في الإدمان درجة حطمت كل مقوماته ، ومحت خصائص نفسه أو كادت ، وجردته من كل خلق وفضيلة ، وروحانية طبعها . . ولما عجزت المواعظ والزواج عن إنقاذ هذا المغلوب على إرادته وأمره صاح العلم :
«إن العلاج يجب أن يبدأ من الداخل حيث . . . الخلايا المجذبة ، والأعصاب المنهوكه والغدد المختلة . . .»

وهناك في غرفة العمليات ، أجرى له دكتور كولز ، عملية بزل السلسلة الفقرية التي تخفض الضغط في السائل المخي ، فتغير بذلك كيمياء المخ ، ونجح نجاحا باهرا ، ورد للمريض ، ولا يزال يرد لأشباهه عافيتهم البدنية ، فتعود تبعها لها عافيتهم النفسية وتعود الأخلاق الطاهرة والروحانية الغامرة .

وما هنالك ريب في أن هذا الذي ينطبق على الفرد ينطبق على الجماعات والمجتمعات ، فالمجتمع المتمتع بعافية اقتصادية ، هو الذي تزدهر فيه الفضائل أما المجتمع السغيان المضني فلا وجود فيه للفضيلة ولا للروح . أن الرخاء هو الجهاز ، وهو الغدد وهو الخلايا التي تحيا بها الشعوب .

أليست الروحانية تعني السلام والأخاء والمحبة ؟ وكيف السبيل إليها في جماعة يؤجج الحرمان في أنفسهم نار البغضاء والحقد والتشاؤم

من الحياة وأهلها ؟ هذه حقيقة أدركها رواد الروحانية أنفسهم وعبر عنها أبو ذر الغفاري أجمع تعبير حين قال : إذا ذهب الفقر إلى بلد : قال له الكافر : خذني معك ! ، كما عبر عنها توماس بين في آيته الخالدة : « إن الفقر ليتحدى كل فضيلة » .

كما عبر عنها أيضاً « عبد الله بن المبارك » ، الصوفي الزاهد العالم الذي كان يقلب الذهب بكفيه في غبطة ويقول : لولا هذا لتمتدل بنا هؤلاء — مشيراً إلى قصور الأمراء — ولا تخذروا نفوسنا الشم سخرى ؟ !

قد تعرف الكهانة ذلك ، وقد تجمله ، أو تتجاهله ، وأيا كان الأمر فالنتيجة واحدة ، لأنها لا تصدر عما تعلم ، بل عما تريد . . . وهي تريد دائماً أن تكون لها الكبرياء ، والطريق لذلك هو تجريح الناس هذه الجرع التي تذهلهم عن أنفسهم ، وعن حقوقهم . وهي كما قلنا من قبل تعمل بدوافع شبه غريزية لتمكين العالين في الأرض من القبض على أعناق المجتمع الذليل ، وإبقائه منطقة نفوذ دائم لمصالحهم المادية .

وإن عجبنا من فلسفة « المخفلين النافعين » ، في الروحانية لا يكاد ينتهي ، لأن فلسفتهم هذه لا تريد أن تؤذن بانتهاء !

لقد كتب أحدهم يوماً ، ومن المؤسف أنه كاتب كبير ، يقول إن الروحانية أسعدت الشرق رغم فقره وعوده ؟ والمادية أشقت الغرب رغم ثرائه ورقية ١١ ،

وكتب كاتب كبير آخر : « إن الروحانية تدعو أبناءها أن ينظروا دائماً إلى السماء ، أما المادية فتعلم أصحابها النظر إلى الأرض ، وفات هذا الكاتب المبدع ، أو نسي ، تلك الحكمة القائلة :

« إن الذين يقفون على الأرض ينظرون إلى السماء . أما الذين في السماء ، فينظرون إلى الأرض ، !

فالروحانيون ينظرون إلى السماء . كما يقول حضرته . ولكن لماذا ؟ لأنهم على الأرض . . . أما الآخرون السعداء فينظرون إلى الأرض لأنهم في السماء . . .

إن الكلمة الأخيرة التي سنقولها للشعب دائماً ، هي أن طاقته الروحية وليدة طاقته الاقتصادية ، وأنه ما لم تطاوعه الفرص ويحي في غير حرج ، ولا فاقة ، فلن تكون له روح .

هذه روحانيتنا :

وقد يخطر لجماعة « المغفلين النافعين » أننا نغمط قدر الجانب الروحي ونضائل من قيمته . ولكن كل سطر من كتابتنا هذه يدل على مدى اعترافنا به وإدراكنا لفائدته . . فقط كما نفهمه نحن لا كما يفهمون .

فالإنسان كما تقول المستشرقة الفاضلة كاترين هنرى : « مفتقر دائماً إلى الوحي والإلهام في حياته الفردية والاجتماعية ، والروحانية هي التي تكمل النقص من هذه الناحية وتطلق القوى الكامنة في طبيعة الإنسان من عقالها وتوجهها إلى منتجات في الحياة نحو الله ونحو محبة الإنسان وخدمته . »

وإننا لنرى أن طبائعنا تظل بغير تهذيب وصقل حتى يتاح لنا التمكن من هذه المحاولة الأدبية الرفيعة التي نسميها « بالروحانية » فننقيها من شوائبها ، وتصقلها ، وتهبنا صفاء العقل ، وغبطة النفس ونور الشخصية . وتفتح لنا آفاقاً من المعرفة ربما كان العقل وحده

عاجزا عن كشفها .. كتلك الإلهامات التي تو مضها فينا أحيانا ،
والتي أومضتها في نفوس العباقرة والمخترعين فكانت هذه الحضارة
العتيدة . وإنا لنؤمن بأن كل رقى لا يتخلل نسجه هذه الخيوط من
النور . فإنه يحجب وراه تدهورا منتظرا ، وانحطاطا سريعا .

هكذا نقول . وبه نؤمن .. ولكن الطريق إلى هذا الإشراف
الروحي ، وإلى السكينة الاجتماعية ، والفضائل النبيلة . ما هو ؟
أما في رأينا فهو الرخاء الاقتصادي الشامل ، ثم بعد ذلك ،
أو معه التربية النظيفة الباعثة . وما لم تتغير أوضاعنا الاقتصادية ،
وتترق . فهيئات أن يتجدد قلب المجتمع ، أو تظهر طبيعته .

وربما يستطيع بعض الأفراد أن يتغلبوا على مشاق يلبثهم
وظروفهم ، ويكتسبوا لأنفسهم رغم متاعبهم وآلامهم حياة روحية
وضيئة .. بيد أن ذلك غير مستطاع بالنسبة للأمم والجماعات مالم
يكن لها من نظمها معين أى معين .

ولعل من تكرار القول أن نقيم على هذه الحقيقة شواهد وأدلة .
لذلك نكتفى بمثل واحد ، هو الحب . ذلك الخيط النوراني الوثيق
الذى ينتظم قلوب الناس فيجعل من حياتهم أغنية بهيجة ساحرة .
هذا الحب الذى يصوره لنا صوفي مسلم عظيم ويرسم حدوده
فيقول ، وهو السرى السقطى رحمه الله : « لا تتم المحبة بين اثنين
حتى يقول أحدهما للآخر : يا أنا !! »

هذا الحب الذى نقضى في دفته أسعد أيام الحياة ، والذى هو
ذروة الروحانية وغاية سعيها ، هل يمكن أن يوجد في مجتمع يعانى
صراعا عصبيا من جراء مخاوفه وهمومه وجوعه وأحقاده العميقة
القرار ، وشعوره بالتبعية والدونية والخضوع ؟ !

إن الروحانية التي ندعو إليها لا تبدأ من نفسها بل هي تبدأ من
المعدة الممتلئة . فاذكروا هذا جيداً ؟

الكهانة والعقل :

سنعود مرة أخرى إلى كتاب « معالم تاريخ الإنسانية » مقلبين
الصفحات التي كتبها عن الكهانة في حذر !! خشية أن تباغتنا بعض
أظفارها الجارحة ، أو ألغامها المبعثرة . ولقد بلغنا غايتنا ، فلنقرأ
هذه السطور :

« ولم يكن أى إنسان ليستطيع أن يحصل قط على أية حياة
عقلية كما لم يكن يستطيع الدخول إلى حظيرة الأدب أو ارتشاف
العرفان إلا على أيدي الكهنة . وكان كثير منهم أغبياء مستمسكين
بالمبادئ النظرية ، وقد أعمى استمسكهم الجامد بالتقاليد بصائرهم ،
عن أى شيء تكشف هذه السمكات ؟

إنها تكشف عن جانب آخر خطير في طبيعة الكهانة وتبين في
صراحة وصدق أن مؤامرتها المحبوكة ضد الشعوب لا تهدف فقط
إلى تجويع البطون وحرمانها ، بل إلى تجويع العقول أيضاً !
وإذا اجتمع جاع بطنه وعقله .. فقد صار مطية ذلولاً لها ،
ولكل مستكبر جبار .

لقد منحت الكهانة نفسها سلطة واسعة النطاق ، وساعدها في
ذلك كما قال « ولز » ، تأييد الفاتحين والحاكمين لها كي يستغلوا نفوذ
الكهنة على عقول الناس لتدعيم سلطانهم وإرباء مصالحهم ، والعجيب
أنها تفرض نفسها فرضاً على شئون المجتمع كلها ، ما تعلم منها وما
لا تعلم ! ولقد منحت نفسها سلطة الحارس المطلق الذي وكلت إليه

حراسة النظم الاقتصادية والتقاليد الاجتماعية ، فهي تطارد كل
رغبة في تحويلها أو ترقيةها . . ولما كان العقل قوة محركة يدفع إلى
التغيير ويحفز على التطور ، فقد وضعت يدها عليه من قديم الزمان
كما سمعت ، ثم هي لا تزال متشبثة به ، وإن هذا الجسر العقلي الذي
اتسمت به الكهانة طول تاريخها الأسود ليرينا أى خصم أثيم ،
ذلك الذى يعمل على تقويض المدنية كلها .

إنها لتحسب عقول الناس ، وتضرب حولها حصاراً قاسياً ،
ونطاقاً من حديد ، ولئن كانت فى ماضيها البعيد لم تكن لتأذن لأحد
أن يفكر بغير عقلها ، أو أن يتلقط المعرفة من غير أفواه سدنتها
فإنها اليوم كما كانت بالأمس . . بل إنها اليوم شر من الأمس أنانية
وأكثر تحكما وعسفاً .

إنها ترى فى العقل الحر أعظم خطر يهدد وجودها لأنها لا تحتمل
هجوماً واحداً منه فهي لذلك تبذل أقصى جهدها ليظل العقل
الخاضع لها مكبلاً بالأصفاد . وهنا يبدو لنا فارق جلى تناهى فى
الوضوح والجلال بين الكهانة الكاذبة ، والدين الحق الصادق .
فبينما لا تستطيع الكهانة أن تعيش إلا فى الظلام . إذا بالدين
يدعو لإضاءة الأنوار . ويعلم سلطان العقل أيما إعلان ويدعوه
إلى اقتحام كل مناطق الفكر دون أن يخاف ويخشى . ذلك أن الله
العلى الكبير الذى شرع الدين لعباده يعلم أن الحياة بغير عقول
طواقة حرة شجاعة لن تتفوق كثيراً على بيوت العنكبوت وستظل
تتقارم وتتقارم حتى تتلاشى معالمها .

لطالما قرأنا وسمعنا عن الكهانة حديثاً عجيباً ، يرينا كيف
أضرمت نار عداوة طويلة الأمد بين الدين والعلم وكيف كانت تقف

بالمرصاد لكل عقل مبدع ، ولكل اختراع نافع ، ولكل حقيقة علمية باهرة ، وكيف ألبت الجماهير الغافلة على الذين كانوا ينفقون كل أعمارهم في سبيلها من العلماء . والفلاسفة والمخترعين .

يقول ولز : « إن السكّهانة تتلذذ دائماً بالخطاط الغير عنها وهي نفسها تقف في أول سلم الانخطاط من أدنى ، .

وإذا الإنسانية بما فيها من حقائق وبحوث استسلمت لها ، فقد حق عليها التدهور السريع نحو القاع ، ولكن من حسن حظها — أى الإنسانية — أن العقل قائم للسكّهانة بالمرصاد يعمل في ثبات ومثابرة ، وما سمعنا ولن نسمع أبداً أنه هزم أو أنه سينهزم أمامها والذي يسير عبر التاريخ يشاهد آثار الكفاح الطويل ، ويمر بآلاف الشواهد القائمة تحمل أسماء شهداء العقل والحرية ولكنه لن يعثر قط على نصب للعقل ذاته لأن العقل لا يزال حيا وسيظل كذلك إلى الأبد ، بل إلى ما بعد الأبد . وهذه هي الحقيقة التي نقدمها لسدنة السكّهانة المعاصرة رجاء أن يؤمنوا بها فيوفر والوقت للعقل ينفقه فيما يعود على البشرية بالفائدة بدل أن تضطره إلى الدخول معها في صراع ستلقى فيه حتفها لا محالة .

لقد حاولت أخت لها — من قبل — وهي السكّهانة الغربية محاولتها الخاسرة ، وأبطرها الظفر الذي أحرزته أول الكفاح ، واستمرت لحوم العباقرة ، حتى دفعت الثمن أخيرا : حياتها ووجودها ، وسار موكب العقل في زحفه الميمون وسيظل يسير . فماذا جنته تلك السكّهانة بجماقتها ؟

هل ظلت الأرض مسطحة كما كانت تقول ؟

هل بقيت السماء قبة من النحاس الأزرق كما كانت تريد أن
يؤمن الناس ؟

هل صار « الميكروسكوب » وغيره من المخترعات العظمى بدعا
وفسوقا كما كانت ترى ؟

هل بقي أثر واحد من آثار تلك الكهانة دون أن تدوسه
الآجيال بأقدامها ؟

لقد اتهمت « غاليليو » بالإلحاد كما اتهمت من قبل « كوبرنيكس »
وحكمت عليه بالسجن حيث قضى فيه بقية حياته . . فما زاده ذلك
إلا إصراراً وإيماناً . وكان يقبض بكليتيه على القضبان الحديدية
ويهزها في عنف صائحاً :

« إنى أقسم بكل شيء مقدس . أقسم بدقات قلبي التي أسمعها
الآن ، وبالهواء الذي تستنشقه رئتاي أن الأرض تدور . تدور
تدور . » وكتب في سجنه أعظم كتاب له وهو « قوانين الحركة »

وماتت الكهانة — وبقي غاليليو حياً خالداً في التاريخ ، وأصبح
الأطفال في المدارس يعرفون نظريته كما يعرفون أنفسهم وأسماءهم .
ولقد فزعت يوم اخترعت أول آلة للطباعة ورأت فيها مارداً
عملاقاً سيدمر كل بنائها ، فأخرجت مراسيم التحريم للقضاء عليها
وأصدر البابا اسكندر السادس مرسوماً عام ١٥٠١م يقضى بإعدام
كل من يطبع كتاباً بغير إذنه !...

ولكن ذلك البابا ذهب مكلفنا في كهانته وبقيت المطبعة أصدق
حليف وأقوى نصير للعقل والعلم والمعرفة .

وقامت الكهانة أيضاً بحرق « العالم برنوني » وهو حي ، في مشهد
تتقزز منه نفس الشيطان ذاته حين قام يقرر نظرية خلود المادة .

ولكن الأيدي القذرة التي لوئثت بأفطع جريمة يرتكبها وحش
فضلا عن إنسان .. تقطعت وذهبت في تراب الأرض بدداً ..
بينما تظفر نظرية «المادة» في مطلع شمس كل يوم بما يزيد هاروسوخا
وصدقا واتساعا .

أى الفريقين إذن خير مقاماً وأبقى ذكرآ وأكثر نفعا ؟؟

السكّهانة تتوسل بالمسجد والمنبر لتقويض المجتمع :

إن السكّهانة تحارب العقل لأنه يرى الناس عوراتها ، ويبدى
لهم سوءاتها ، ويعمل جاداً لفض سوقها .. هي تخشاه لأنها لا تصبر
على بحث ولا تصمد أمام نقد . أما الدين الصحيح فيعلم أن العقل
صديقه الوحيد الذى يهيء له النفوس ويمكن له فى القلوب .

ولقد أصبح من أهم واجبات المجتمع المصرى أن يميز بين
الاثنين . بين السكّهانة والدين ، فينبغى عن نفسه وعن الأجيال ويلها
وجهلها وضلالها ، فلقد كنا ولا نزال كلما حاول المجتمع أن يخطو
إلى الأمام خطوة نبصر بالسكّهانة يثيرون فى طريقه النقع الكشيف
ويحفرون له الخنادق كي يتردى فيها . متخذين من الدين مسوحا
يلبسونها وألسنة يتفهبون بها . ولقد نبأنا الرسول بهم ، وحذرنا
منهم من قديم الزمن ورسم لنا بعض ملاحمهم فقال : «هم من جلدتكم
يتكلمون ببلغتكم ، ويصلون صلاتكم ، تعرف منهم وتنكر » .

وهذه السكّهانة تستغل انصراف رجال الدين عن واجبهم فى نشر
الحقائق الدينية الباعثة ، وتذهب هى تبشر بأفكارها المدبرة عاملة
على تعويق النهضة فى المجتمع .. فشلا ، يوم نادى قاسم أمين بتعليم
المرأة المسالمة ، وتحريرها من قيودها المزرية ، وإسارها الظالم ..

تصايحت السكّهانة ونادى بعضها بعضا ، وخرجت جرذانها من
الجحور تسعى .. لتقرض الكتاب الذى دعم مؤلفه كافه قضاياه
بنصوص قرآنية ونبوية . ! وراح السكّهنة السذج يبذلون جهدهم
لإطفاء هذه الشمعة . وذهب إليه بعض الذين سمّت أخلاقهم حتى
بلغت فى رفعتها الأرض السابعة .. يطلبون منه أن يعرض عليهم
زوجه ليستمتعوا بعذب حديثها ، وإشراقة وجهها .. !! وأمطرت
سما السكّهانة كافواه القرب من الأحاديث المكذوبة الموضوعة
التي تدخرها لمثل هذه المواقف ، واستجاب لها جيش الجماهير
الغافلة الذين قال فيهم حافظ :

رأوا فى قبور الميتين حياتهم فقاموا إلى تلك القبور وطوفوا
ولكن الأفكار أقوى من الجيوش - كما يقولون - ولقد
أحرزت أفكار المصلح العظيم «قاسم أمين» نصراً باهراً لم يكن فى
حسبان أحد .

ونستطيع أن نحمل هذه السكّهانة وزر تأخر الشعب وجهله ،
وما فى كثرته الساحقة من بلادة وكسل وفتور .. وذلك بما تبشر
به من تعاليم فاسدة .. تزعم أنها دين ، أو أنها من الدين .
بل نستطيع فى غير تهيب أن نتهمها بأنها تعمل على أن تنقسم
الامة على ذاتها ، وتصبح ذات موازين نفسية متباينة متعارضة ،
وأقرب دليل على ما أقول هو تفكير القرية المصرية وإحساسها ،
فى أربعة آلاف قرية تلتقى بملايين من المواطنين الذين يعتقدون
أن المدن المصرية وسكانها هى سبب كل بلاء ينزل بالبلاد ، وسبب
كل آفة زراعية وغير زراعية ، وأن سكان المدن ولاسيما القاهرة
ودالاسكندرية ، قوم يستحقون طوفان نوح ، أو صيحة ثمود .

وكثيرا ما نسمع هذه العبارات التقليدية : «الله يقطع اللي فيها ..
ما عدا الصالحين ، يعنون القاهرة طبعا ١١ كما تسمع » لولا أهل
البيت . ما بقى فيها بيت ١٠ ، والضمير هنا راجع إلى عاصمة الدولة
أيضا ١ فاذا ما حاولنا معرفة السبب في هذا الحقد المشوب لم نجد
في غير الخطب المنبرية التي احتوتها «دواوين» من منة . . تجسأتها
جماجم سدنة غابرين ، حيث يقف خطباء المساجد في القرى وأكثرهم
طبعا من الأميين ، فيجترون الخرافات ، ويحدثون ضحاياهم عن
« سوء الحال ، وفساد النساء والرجال ، وعما في المدن من سفور
وفجور وكفور وضلال ١١٠٠ ،

وبهذه الطريقة يتكون في القرية على مر الأيام إحساس عام
لا يدين بالتسامح فضلا عن التفاعل مع المدينة ، بل إن المدينة نفسها
تنقسم على ذاتها في مشاعرها وتفكيرها ، فالجمهرة الكاثرة من أهلها
الذين توجه تفكيرهم مؤثرات كهنوتية ، يحسون أنهم غرباء أو
كالغرباء في المجتمع ، وذلك بسبب ما يسمعون من السدنة الذين
يدسون أنوفهم في كل شيء ، ويقدمون للناس ثقافة مهلهلة مغلوطة
باسم الدين تحول دون الفرد ومجتمعه ، كما تحول بينه وبين الحياة ،
ولقد آن الأوان لرسم سياسة المسجد ، وتنظيم رسالته وتهذيب
وسائله ، فالكنائس في الغرب تعمل مع المجتمع لا ضده ، وتمجد
الرقى لا تلغنه ، وتدعو إلى الحياة لا الموت ، وتتطور مع العلم
والزمن ، وتقدم للفرد — دائما — كل حاجاته الروحية التي تمكنه
من السير مع مجتمعه لا التخلف عنه والنفور منه ، ،

ولقد سمعت من أستاذ فاضل ثقة زار أمريكا أخيرا — أنه
دخل هناك كنائس كثيرة ، رأى فيها جميعا ، وسمع فيها أسلوبا

واحدا وطريقة عمل واحدة كل غايتها أن تربط الفرد بالله وبالمجتمع دون أن تبذر في نفسه أدنى بغضاء للمجتمع الذي يعيش فيه مهما يكن هذا المجتمع زاخرا بالآثام . .

ولعل السبب في هذه النهضة الكنسية هناك ، أن الجيل الداعي إلى الله من القسوس ورجال الكنيسة جيل جديد مثقف ثقافة واسعة عالية يعرف كيف يستخدم الدين استخداماً رقيقاً في إصلاح الفرد وبناء الأمة ١١ بل إن كبريات الكنائس هناك أصبحت مزودة بعلماء النفس ، وعلماء الاجتماع ، والإخصائيين في مرحلة الطفولة ، والإخصائيين في دور المراهقة ، فلا تكاد تدخل إحدى هذه الكنائس ، حتى ترى حلقات منشورة هنا وهناك : هؤلاء أطفال ومعهم رائد يناجيهم ويناجونه ، ويرصد ميولهم وانفعالاتهم ، ويقدم لهم ألواناً بهيجة من الثقافة الخفيفة التي تلائم عقولهم . .
وهؤلاء شبان مراهقون . . يجلسون إلى عالم نفسي ، لا صلة له بالدين ولا بالوعظ ، ومهمته فقط أن يروض الغرائز المتوثبة المشبوبة ، ويعاون هؤلاء الشبان على حل مشاكلهم الجنسية والنفسية وتنظيم سلوكهم العام . . وهكذا تقوم الكنيسة بدور هام في الخدمة الاجتماعية التي هي في نظرها جزء من صميم رسالتها . . بل لعلها أهم جزء في هذه الرسالة !

أما المنابر عندنا فإنها تقوم بدور سلبي هدام . . وتسعة أعشار خطبائها لم يعرفوا بعد ، الرسالة التي يجب أن يعملوا لها . . فتراهم يعالجون الفقر بالفقر ، ويمحون الخبيث بالخبيث ، ويدعون الناس إلى التشاؤم من المجتمع ، ويحرضونهم عليه لأنه في نظرهم مجتمع مارق فاجر لا يستحق التوقير والاحترام . .

وهم يزكون أفكارهم المدبرة بأحاديث مصنوعة ، كتلك التي
كان يسميها ابن عباس رضي الله عنه من الكهنة المعاصرين له ،
فيثور ، ويقول دامغاً إليهم بوصمة الكذب والجهل : « كلما لعق أحدكم
من الإسلام لعقة ، ذهب يقول : حدثني رسول الله . . . ووالله
ما حدثه رسول الله بشيء ، ولا هو ممن يفقهون حديثاً . »

وكثيراً ما تذهب الجراءة ببعضهم مذهباً يؤسف ويضحك . .
فنراه على المنبر يعالج موضوعاً اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً ،
يعجز كل العجز عن فهمه بل عن تصويره فضلاً عن نقده ومناقشته
كما ينكرون في عنف كل تقدم وتطور لم يألوه من قبل مهما يكن
شكلياً ، بسيطاً . ولا أزال أذكر ذلك الشيخ الوقور الذي وقف
فوق منبره يوم جمعة غضبان أسفاً هائجاً كالثور لأن رجال الجيش
قد استبدلوا القبعة بالطربوش . ولا أزال أذكر وأحفظ مطلع
خطبته العصماء . . الحمد لله الذي أمرنا أن نأخذ من الشيطان كل
حذر وحيلة . . ومن أجل ذلك حرم علينا لبس « البرنيطة » .
ألا ليت هؤلاء السادة يستمعون إلى قصة « أبلس » ، ويعتبرون بها
فلقد كان « أبلس » المصور ، إذا صور صورة عرضها حيث تراها
المارة من الناس ، ثم يختبئ خلفها ليسمع آراء الناس فيها . . وفي
يوم وضع صورة واختبأ وراءها فمر بها « إسكاف » ، وتأملها ثم قال
« إن سير الحذاء أوطأ مما يلزم » . فسمع « أبلس » نقده ، وأصلح
السير . وفي اليوم التالي مر بها « الإسكاف » ، فرأى سير الحذاء قد
أصلح ، فأخذته الجراءة ، وراح ينتقد الساق . . فبرز له « أبلس »
من مكانه وقال له :

— مكانك يا عزيزي . . إن نقد الإسكاف يجب ألا يجاوز

الحذاء ١١٠

وهذا بالضبط ما نود أن نقوله اليوم للكهنة . .
نريد أن نقول لهم : إن نقدكم ، وتوجيهكم يجب ألا يجاوز
حدود خبرتكم الضيقة وإدراككم القاصر ، ومعرفتكم الفجأة ، ، ،
وإلا صرتم لعنة لا تطاق ، ، !

الفرق بين الدين والكهانة :

أعتقد أن الفارق بين الدين والكهانة قد عُلِنَ وحصص من
خلال السطور السالفة . ولكننا في هذه الحلقة الأخيرة من هذا
الفصل ، نريد أن نجمع تلك الفوارق ونركزها في سطور ، ،
وأول هذه الفروق — أن الدين إنساني بطبعه وقطرته ، أما
الكهانة فانانية بغيريتها ، تتبدى لنا إنسانية الدين في دعوته الحارة
إلى تكريم بني آدم ، وتسخير السموات وما فيها والأرض بما فيها
لذلك الإنسان الذي هو أئمن درة في تاج الله العلي الكبير ، وتتبدى
لنا أنانية الكهانة في فلسفتها الخاطئة التي استهلت بها حياتها الجافة
اليابسة ، ، تلك الفلسفة التي ادعت بها وزعمت أن الأرض ملك
للآلهة الذين يرقدون داخل الهيكل ، وأن الآلهة قد منحوها لطبقة من
الناس يستغلونها لأنفسهم كما يشاءون ، ، وإنه لمن الحقائق التاريخية
المعلومة ، أن الكهنة هم أول من خلق طبقة « رقيق الأرض » ،
واسترقوا الجماهير الكادحة لحسابهم وحساب الإقطاعيين ، وظلوا
لها مسترقين ومعتبدين حتى جاءت الأديان برسالة التحرير والخلاص
وصاح موسى عليه السلام في وجوه الكهنة المصريين : « أدوا إلى »

عباد الله . إني لكم رسول أمين ، . ومعنى الآية الكريمة واضح ،
وتصويرها للعبودية القاسية التي كان الإنسان يرسف في أصفادها ،
ياخذ بالآلالباب . فهو يقول للكهنة والفراعين : أدوا إلى عباد الله .
أى ادفعوا إلى ، وسلمون ، وأطلقوا سراح هذه السلع البشرية
المحتكرة . هذه السلع الآدمية المحتوشة التي طال على رقها الأمد ،
وتكادها اللغوب ، ويهبطها الحرمان!

ومن قبل موسى ومن بعده ، كانت رسل الله تترى . صالحة
نفس الصيحة ، مبشرة بذات المبدأ ، معلنة حقوق الإنسان .
وثانى هذه الفروق — أن الدين ديمقراطي ، النزعة ، وهو

كما يجب أن يفهم ، لا يعترف بالفوارق المفتعلة التي تجعل بين أبناء
الأسرة الإنسانية الواحدة ، قطعانا وذنابا ، وعبيدا وأربابا ،
وماتوحيد الإله ، وجعل الأمر كله له ، والسلطان كله ، والكبرياء
كلها . له دون سواه ، إلهتاف علوى مقدس يشيع في الإنسانية
الآمن والإيناس ، وبذيب في حرارة أنفاسه كل ما في ضعفنا من
خوف وتهيب وانكسار وكل ما في قوتنا من عتو وتجبر واستكبار ،
حتى تلتقي الإنسانية كلها على الحرية والإخاء والمساواة .

أما الكهانة فإنها لا تؤمن بالديمقراطية ، حتى ولا أضعف الإيمان .
لقد تعود الكهنة أن ينحني لهم الناس ، ويخروا على أيديهم
سجدا ثم يشبعوها ثمأ ونقبلا . وكذلك تعودوا أن يأمروا فيطاعوا
لأنهم أبناء السماء ، أو أبناء الهيكل . والويل لمن يقول لشيوخه أو
لكاهنه : لم . . ؟ وهم حريصون على هذا التراث الموروث . بل هم
مدفوعون إلى الحرص عليه دفعاً بحكم غرائزهم الجاححة في غوايتها
المتوغلة في غيها . وإنا لنذكر ما بين الدين والكهانة من بون

شاسع وأمد بعيد في فهم الديمقراطية والإيمان بها ، من هذه المقابلة
الغابرة بين أسلو بيهما في مخاطبة البشر .

فالدين يناديهما : يا أيها الناس ويخاطبهم الحق جل جلاله : يا عبادي
أما الكهانة ، ممثلة في ، خلافة دينية وحكومة دينية ، فإنها
تسكتب قديماً لوالى مصر قائلة : بلغوا عبيد بابنا العالى .

والفرق الثالث — يتجلى في إيمان الدين بالعقل وكفر الكهانة به

كفراً بواحا . إن الدين يكرم العقل ، ويجعله مناط المؤاخذة والجزاء
ومعنى هذا بداهة ، أنه يعطيه كل الحرية في البحث والمناقشة كما يشاء .
ولقد أدرك هذه الحقيقة أعلام الفقه الإسلامى الخافقة . .
أبو حنيفة والشافعى ومالك وأحمد وسواهم . ففعلوا من رأى ،
ومن حكم العقل تشريعاً ومنهاجاً . حتى لقد سميت مدرسة أبى حنيفة
رضى الله عنه ، أهل الرأى ، ، وألفينا الإمام الشافعى يغير مذهبه
القديم ويتذكر حين قدم القاهرة مذهباً حديثاً . . حتى إذا سئل
عن سر ذلك أجاب بأنه رأى شيئاً لم يكن يراه ، وسمع قولاً لم
يكن يسمعه . وكذلك رأينا مدرسة مالك ، تتذكر قاعدة المصالح
المرسلة ، ومدرسة أحمد بن حنبل ، تنادى بمبدأ ، اعتار المصلحة ،
وتقدم المصلحة على النصوص الدينية . وكل ذلك يدل على مدى
إجلال العقل واحترامه ، والتسليم له بحقوقه .

أما الكهانة فهي — كما قرأنا للعلامة دواز ، من قبل — لا تسمح
للعقل أن يقتات ويتغذى إلا بما تقدمه هي له من فتات وعفونات
وهي تحارب البحث والتأمل والبرهان ، وتقيم مكانها الأوهام
والخاوف التى تحاول أن تتعبد بها العقل الإنسانى وتستكرهه .
وإننا لنذكر ، فتضحك أنه بينما كان العقل ، يذيع أنباء انتصاره

الباهر في اكتشاف كرية الأرض وحركتها ، كان سدنة الكهانة
المسيحية يزفون إلى الدنيا نبوءاتهم الطائفة بالكذب عن قرب فناء
العالم وقيام الساعة - ليشغلوا الناس بذلك عن كشف العلم وفوز
العقل حتى لقد حدد بعض أولئك الكهنة اليوم والساعة التي ستقع
فيها الواقعة ، كما زعم من قبلهم بعض رجال الكهانة الإنجليز في
القرن السابع عشر : أن الثالث خلق الإنسان في يوم ١٢ أكتوبر
عام ٤٠٠٤ ق . م في تمام الساعة التاسعة صباحاً .

إن الدين الحق ليعلم أن العقل هو رثته التي يتنفس بها لذلك
تجد القرآن الكريم يحض الناس في مئات الآيات على استعمال هذه
الرئة استعمالاً دائماً وعلى التنفس بها تنفساً عميقاً حتى يفرد آخرها
ويتنفس أقصاها . وما هذه الأنفاس التي يحرضنا الدين على تنشيقها
إلا النظر العميق ، والتأمل الهادئ ، والتفكير المستغرق في كون الله
الخصيب الرحيب . وما هذه الآيات الكريمة : أفلا تتفكرون .
فلا تعقلون . سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق أعظمكم
بواحدة - أن تقوموا لله مثنى وفردى ثم تتفكروا إن في ذلك
آيات لقوم يعقلون . وقول محمد عليه السلام : « تفكر ساعة واحدة
خير من عبادة سنة . . » - ما هذه التوجيهات جميعاً إلا ترويض
للناس على احترام العقل والإيمان به والسير معه والاهتمام بهديه .
وقد تؤمن الكهانة بهذا ولكنها تقول : إن المراد بالتفكير
هنا التفكير في الموت ، وفي الموت فحسب . في الفناء ، وفي التراب
الذي منه جئنا وإليه نعود . . وهذا التأويل الهزيل يضع أيدينا
على الفارق الرابع بين الدين والكهانة .
وإذن فالفارق الرابع بينهما - أن الدين يؤمن بالحياة ويحبها

ويراها مكانا جديرا بالحب ، كلها مباهج وكلها أزاهير . . الزهد فيها غباوة ، والفرار من تبعاتها جريمة . أما الكهنة فيجعلونها أبغض الأشياء إلى قلوب الناس ، حتى إذا انصرف الناس عنها خلوا هم إليها ، واجتالوا لأنفسهم طيبتها .

والدين يتفاعل مع الحياة والعلم ، ويعلم أن حيويته متوقفة على استمرار التطور فيه بحيث لا يقف والفكر يزحف . ولقد وجدنا كيف أنه كان في العام الواحد ، وأحيانا في اليوم الواحد . ينسخ حكما بحكم ، ويقيم مبدأ مكان آخر متبعاً في هذا قانون التطور وهو التغير والانتقال من صالح إلى أصلح ، ما ينسخ من آية أو نفسها ، نأت بخير منها أو مثلها ، وخلق بنا أن نعلم أن هذا التطور المستمر . لم يكن مسaire لمصالح الناس فحسب ، وإنما كان يعنى تدريب الناس على مسaire الحياة في نقلها وإفهامهم أن التزام حال واحد ونظام واحد وطريقة واحدة في أسلوب حياتهم أمر مستحيل ، حتى ولو كانت هذه الطريقة الملتزمة خاصة بالعبادة والدين . كما حدث مثلاً من نسخ قبلة المسلمين الأولى ، واستقبال قبلة أخرى . بل كما حدث في تطور الصلاة نفسها . هذا ، بينما الكهانة جامدة لا تتحرك ، ولا تسمح لنفسها ولا للناس بتطور أو نهوض . . فالاجتماع اليوم هو الاجتماع منذ آلاف السنين . هكذا يجب أن يكون ، وهكذا يجب أن يظل . كل رقى بدعة ، وكل تطور ضلالة .

ورغم المساواة التي تفصل بين الدين والكهانة ، فإن خطورتها على الدين تزعم الغيورين عليه . . إذ هي دائمة الزحف نحوه ، وكثيراً ما تختلط تعاليمها بتعاليمه ، والجاهل لا يتلقى توجيهاتها تلقى

البصير الناقد لأنها لا تقدر على ذلك ولا تجد إليه سبيلا .
وهكذا تظل الكهانة تزحف ، وتمتزج بتعاليم الدين وتحتل
عقول الناس على أنها الدين الذي يجب أن يدعنوا له ولا يناقشوه
وهنا ينجم ضرران خطيران :

الأول — استماع الناس لها ، واقتداؤهم بها حيث تسير بهم إلى الهاوية
بعد أن تسكرهم بتعاليمها التي تريحهم بما يتعب الكرام ... وحيث يظنون
عبيد نصوص مميته ساحقة كاذبة لم يأت بها من الله وحى ولا كتاب .
الثاني — أنه على مر الزمن ، لا بد من ظهور طبقة مثقفة في المجتمع
تؤمن بالحرية وبالفكر ، وتمتن الخرافة ، ترى الشعب وهو يساق
إلى الموت والظلام . . فتقف سائلة عن هذا الرائد الخبيث المضال
الذي يسوقه : من هو . ؟ فيقال لها : هو الدين . . والواقع أنها
الكهانة الغريبة الدخيلة التي اندمجت في الدين ، ثم أخذت تنمو فيه
حتى اكتسبت شخصيته ، واتسمت بسمانه وملاحه . عندئذ يصب
هؤلاء المثقفون على الدين جام غضبهم ، ويشنون عليه حملات
عنيفة ، ويدعون الناس إلى الشك فيه ، والتمرد عليه . . هذا هو
الذي حدث في أوروبا والغرب ، وهو الذي نخشى أن يحدث في الشرق
إذا لم نبادر بعزل الكهانة عن الدين . وتنقيته من شوائبها ، ونقدمه
للناس وضيئاً متألقا كيوم نزل من لدن حكيم عليم .

* * *

فلنحسم بوائقها :

وحسم بوائق هذه الكهانة ، وإماطة أذاها . . أمر عارم المشقة
ولكن العزيمة الصارمة كفيلة ببلوغه إذا سلكنا الطريق الصحيح
والطريق إلى مكافئها ، هو نفس الطريق إلى مكافئة كل وباء :

التحصين - العزل - التوجيه

فلا بد من تطعيم الشعب بمصل الحقيقة الدينية الخالصة ليستطيع أن يقاوم كل عدوى غازية ، وذلك بأن نعلمه أن رسالة الدين هي الحياة . . . والحياة هي أن تعيش كريماً ، حراً ، سعيداً . لا أن تعيش مهاناً ، عبداً محروماً ، فكل دعوة تدعوك إلى الحياة . . . والسير في موكب التطور . . . خذها بقوة . . . إنها كلمة الله . وكل باطل يدعوك إلى الجود ويصرفك عن الحياة ، وعن حقك المقدس فيها فإنما هو الشيطان يعدك الفقر ، ويريد تقويض الإنسانية التي صنعها على عينه ، وسواها بيديه ، ونفخ فيها من روحه . فالمصل الواقى ، هو الثقافة النزيفة التي لا تضع نفسها في خدمة أحد سوى الحقيقة ، فلتكن مناهج الدين في المدارس بحيث تؤدي هذا الغرض ، ولتجنب التلاميذ النصوص التي لا يستطيعون أن يدركوا حقيقة معناها ، والتي قد يوحى ظاهرها بدم الحياة . أو فلنقدمها لهم مشروحة شرحاً يكشف عن حقيقة أغراضها ، ومتجهاتها ، ويوازن بين معانيها المحتملة مؤكداً المعنى الذي هو حق وهدى .

* * *

دخلت يوماً على تلاميذى الذين أدرس لهم . وكانوا حديثي عهد بدرس «جغرافيا» . فسألتهم عرضاً : ماذا كان موضوع درسكم اليوم ؟ فأجابوا : كروية الأرض ودورانها . وانتفض من بينهم تلميذ وقال بالحرف الواحد : ده كلام فارغ باييه انصدقم وإلا نصدق ربنا ؟ وسأله : من أين لك أن الله يكذب هذا ؟

فأجاب بأن القرآن وكلام النبي — لم يقوله . .
— وهل قرأت القرآن وأحاديث النبي وفهمتها ؟

— لا ولكنني أصلي الجمعة وأسمع من الخطيب ذلك .
 ثم قص على أنه من قريب ذهب ليصلي الجمعة ، ووقف الخطيب
 يقول : لعلمكم تقرأون في الصحف الكافرة ، أن العلماء سيئة يصلون
 بالقمر وأن المريخ كوكب عامر بالناس . . هذا كفر . والقمر ليس
 إلا مصباحاً منيراً ، والشمس كذلك ، والأرضون سبع ثابتة
 لا تدور . والسموات سبع : الأولى من نحاس ، والثانية من رصاص
 والثالثة والرابعة . . وانطلق السكاهن يهدم في عشر دقائق كل ما تبني
 المدرسة في سنوات . ! وقلت للتلميذ : يا بني ذلك رجل جاهل أمي
 لا يعرف عن الدين ولا عن الدنيا شيئاً . . . نخذ العلم من هنا . .
 من المدرسة التي تتعلم فيها . قلت هذا وأنا متردد . فكم من أخطاء
 تقدمها المدرسة لبنيتها ، ولكنني اخترت أخف الضررين وأيسرهما
 وما دمتنا بحاجة إلى تقديم ثقافة دينية جديدة بريئة فلا بد من
 العمل على خلق جيل جديد من الوعاظ وأئمة المساجد ، والأزهريون
 اليوم على تمام الاستعداد للنفس والذهن للقيام بهذه الرسالة الجديدة
 وليس على شيوخ الأزهر إلا أن يقدموا لهم برامج حديثة ومناهج
 علمية سليمة تتفق والوعي الجديد ، وتعين على إنشاء مصر الحديثة
 والشرق الجديد . فإذا أبي شيوخ الأزهر ذلك ، أو عجزوا عنه . .
 كان حقاً لازماً على الدولة أن تنشئ في كل جامعة من جامعاتنا العلمية
 القائمة والتي مستقوم ، كلية للدراسات الدينية تدرس المبادئ الصحيحة
 التي تهدي إلى حياة دينية ناهضة ، حتى يصير الدين عماداً لقوى
 التقدم والارتقاء . ويتخرج منها وعاظ من طراز جديد . كوعاظ
 الكنيسة في أوروبا ، ولا بد من الإجابة بالعلماء الراشدين كي يعرضوا
 كل قضايا الدين من جديد عرضاً وافياً خالفاً . وإذا كنا نقدر خطر

تعاليم الكهانة على حياتنا ، ونؤمن بأن الأفكار أقوى من الجيوش
فإن الدولة ستهم لا محالة إذا شاركتنا هذا الإيمان ، بالقضاء على
الكهانة ومكافحتها ، فتؤلف دمج العلماء ، ليقوم بالمهمة التي ذكرناها
وهي عرض التعاليم الدينية الصحيحة عرضاً جديداً ، ويؤلف
الكتب في ذلك ، ويشارك فيه علماء الدين واسعوا الأفق مع صفوة
تختار من رجال الفكر والأدب والاجتماع .

لقد أخرجت وزارة الأوقاف منذ أعوام كتاب الفقه على
المذاهب الأربعة ، وملا هذا الكتاب قرى مصر ومدنها ، وتجد
الناس هناك يرونه المرجع الأول بعد كتاب الله وأحاديث الرسول
وتعليق ذلك واضح ، فهذا الكتاب د ميري ، والذين أشرفوا على
تأليفه وإخراجه علماء من أصحاب المراكز والصيت ، يتوج هذا
أن إحدى وزارات الحكومة هي التي أخرجته ، وهي حيثيات
كافية لأن تجعله في أعين جماهير المتدينين شيئاً ذا قيمة نفيسة
— فإذا ما وجد مثل هذا المجمع الذي أشرنا إليه ، وقام بالمهمة التي
نرجوها ، فإن الفائدة التي سنجنحها أعظم من أن تتصور . قديقال :
إن بعض المفكرين الأحرار من رجال الدين يقومون بهذا الجهد
وهو قول صحيح - بيد أن العمل الفردي لا تصحبه قوة التأثير التي تصاحب
عملاً جماعياً ذا طابع مهيب مقنع كالذي أشرنا إليه - بدليل ما زى من
إعراض جمهور القراء عن بعض تلك المؤلفات الحرة بل اضطهادها ،
استجابة لنداء الكهانة التي توهمه بأنها مؤلفات بدعة وإلحادا
مواكب الجمعة :

ومواكب الجمعة شديدة التأثير ، فياضة الإلهام في نفوس المصلين

وكثيرا ما تترك خطب المنابر في تفكير الناس أخاديد عميقة .
وليس في مكنتنا أن نضع في كل مسجد خطيباً يؤتمن على دين الله ،
وعلى عقول البشر . . أعني أننا لن نجد لكل منبر رجلاً ذاهم واسع
وإدراك رشيد ، يحسن اختيار أفكاره وعرضها ، دون أن يعمد
إلى الدواوين المترعة بالجهالات . وإذن فالحل الحاسم الذي ننصح
باتخاذ فوراً ، والذي يؤيدنا الدين فيه كل التأييد ، لأنه يحقق حكمة
مشروعية الجمعة : هو حصر صلاة الجمعة في المساجد الكبيرة في كل
حي ، بأن نختار منها عدداً يتسع لأهل الحي وسكانه ، ونعهد بمنابرها
إلى وعاظ مجدددين نختارهم على علم . وبهذا نثق من أن الثقافة التي
يوجه بها الشعب كل أسبوع ثقافة تنبض بالحياة والقوة وفي الوقت
نفسه نكون قد حققنا الحكمة المقصودة من الجمعة ، وهي حشد
المجموعات في مسجد واحد . وحتى هؤلاء الوعاظ المجددون على قلتهم
ننصح بأن تقام لهم دراسات خاصة لتوجيههم توجيهاً سديداً .
أما مساجد القرى التي يعملو منابرها أميون لا يفقهون ،
ويجرعون الملايين كل صنوف السموم وألوانها — فالحل العملي
بالنسبة لهم ، هو تأليف لجنة ذات ثقافة دينية نظيفة ، تضع لهم
الخطب أولاً بأول ، وتمدهم كل شهر بمنهج جديد ، ليتيسر لها أن
تعالج في هذه الخطب المشاكل المستحدثة ، والموضوعات الطارئة
فتنسخ بذلك خرافات السكاهة ، وتحكم آيات الله وآيات الحضارة
ولا يهمننا أن يقوم بهذا العمل وزارة الشؤون ، أو الأوقاف
أو الأزهر وإنما يعنينا فقط أن تتم هذه الخطوة سريعاً ، وأن يراقب
الله والوطن من سيوكل اليهم تنفيذها ، ويقدموا للشعب المصفد
ثقافة دينية رشيدة تضع عنه إصره وأغلاله ، وتنقذ القرى من دواوين

الخطب المنبرية التي تكفي ورقة واحدة منها لآبادة شعب بأسره !
وبعد - أتراني نسيت الكنيسة ؟

لا . . . وكل هذه المقترحات التي أدعو إلى تنفيذها بالنسبة
للمسجد ، لابد من أن تفتطم الكنيسة أيضاً - فيؤلف من بين
رجالها الراشدين من يشرفون على توجيه رسالتها توجيهاً يخلق
الشعب الذي يحيا بالدين ولا يموت .

ولكي تثمر هذه الخطة ثمرتها فلا بد من الدعاية الواسعة النطاق
عن طريق الإذاعة والمسرح الشعبي ، وإقامة مسابقات أدبية ذات
جوائز مغرية للوُلفين الذين يصوغون تعاليم الدين صياغة تنزع
بالناس إلى تمجيد الدين وتمجيد الحياة .

هذا . إذا كنا نريد أن نحيا ، وإذا كنا جادين في الغيرة على
ديننا ، وإذا كان يسعدنا ويرضينا أن نرى الشعب قوياً ناهضاً
متمتعاً بما منحه الله من حقوق الإنسان

وقد يرى بعض المتشائمين فيهما نرجو ، خيالا . مع أنها حقائق
مستطاعة . ويستطيع الإنسان الآلى . الذي اخترع أخيراً . .
أن يقوم بها جميعاً - إذا عجزت المخلوقات الأصلية عن إنفاذها
وقد تعوق الكهانة هذه الأفكار والمقترحات ، وتشن عليها
هجوماً طويلاً . . وذلك بأن تهون من شأنها لتصرف عنها أو تزعم
للناس أنها إلحاد وضلال ، يريدان هدم الدين وتهشيم المقدسات
لكنني مؤمن أن كل هذه الأفكار ستنفذ يوماً ما . الآن . .
أو غداً . . وكل إرجاء لها ، فإنما هو إرجاء لمشرق نهضة نافعة .
وقد بلغت . . وما على الناصحين إلا البلاغ .

الخبز هو السلام ..

« ان الفقر ليتحدى كل فضيلة وسلام
لأنه يورث صاحبه درجة من الانحطاط والتذمر
تكتسح أمامها كل شيء .. ولا يبقى قائماً غير
هذا المبدأ : كن .. أو لا تكن !
(توماس بين)

الخبز . . والزبد :

بعد أن وضعت الحرب الأخيرة أوزارها ، لم يتح لرؤساء الدول المنتصرة أن ينعموا باعجاب شعوبهم طويلا . . ولم تكن هتافات التكريم تنبعث من حناجر الملايين خالصة . بل كانت تختلط بها أصدااء مولولة لم تلبث حتى أجلت هتاف الإعجاب عن الحناجر والشفاه ؛ وانبعثت هي مدوية راجفة : نريد الزبد . نريد الطعام .

والزبد — كلمة أجنبية . ، يقابلها عندنا : الخبز . . وكالسهم المقدوفة انطلقت كل حكومة هناك لتوفر الزبد ، وتوفر الطعام . ما دام صاحب الكلمة العليا الشعب ، يريد الزبد ويريد الطعام . وسارت حياة الناس سيرا مسعداً ، واستقبلوا أياماً جميلة لا يمر منها يوم إلا والذي بعده خير منه .

لكن كيف جامهم هذا الرخاء ؟

« إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » ولا بد أن يكون هذا هو الذى حدث ، وإن السياسة التى سلكتها حكومة العمال بانجلترا لتشهد بذلك ، فلقد ورثت من المحافظين مجتمعا تشيع فيه البطالة والفوضى وتتبع أسباب ذلك فرائدها تكمن فى الرأسمالية الفردية ، التى تسخر كل إمكانيات المجتمع لمطامعها ، ولم تفكر حكومة العمال طويلا ، وقررت فورا الانتقال بالمجتمع الإنجليزى — لأول مرة فى تاريخه — من اليمين المتطرف إلى اليسار المعتدل — أى من الرأسمالية الكنود الجشعة إلى الاشتراكية المعتدلة المتساهلة

ولم نعد نسمع صيحات الجوع التي أزعجت بريطانيا العالم بها
عقيب النصر ، كما لم نعد نقرأ عن مهاجمة الشعب للعمارات ومصالح
الحكومة واحتلالها ليناام فيها ويسكنها ، لأن النظام الإشتراكي الذي
طبقت بعض مبادئه استطاع أن يجد للجائعين زبداً ، وللمشردين مأوى
وما كان يسعها أن تصنع غير الذي صنعت ، فالحكومة التي
لا تطعم شعبها لا تكون حكومة .

ولقد قامت أمريكا بإرسال فيض من الإعانات للدول التي تعجز
مواردها عن سد حاجاتها . . فلماذا ؟ إنها ليست عاطفة الرحمة ولا
الوازع الانساني ، بل لأن أمريكا تعلم أن صيانة السلام في تلك
البلاد صيانة لها ، وهذا السلام لا يوجد إلا إذا طعمت الشعوب
وشبعت واستمتعت بأكثر فرص الحياة .

ولذلك غلت يدها وعونها عن الأمم التي تعيش في ظلال حكومات
إقطاعية . حتى تغير ما بنفسها ، لتضمن الفائدة التي ترجوها من
وراء إعارتها المبدولة ، وهي السلام .

ونحن . . منذ وضعت الحرب أوزارها ، بل وقبل أن تعلن
ننادى ونصيح : نريد خبزاً . . وطعاماً . وكلما اتجهنا إلى السماء نشكو
إليها بثنا وحزننا ، قدفتنا بهذه الآية الزاجرة : إن الله لا يغير ما بقوم
حتى يغيروا ما بأنفسهم ، ثم ترجع إلى أنفسنا ، وندير أعيننا فيها
فترانا جد خاطئين .

ولا نستطيع أن ننكر أننا نسير إلى الأمام ، وأنها نتقدم ،
ولكن عيبتنا المؤلم أننا نجو حبو السلحفاة في عالم يقطع الحياة قفراً
ووثباً ، وأنها نجبن عن الانتفاع بالفرص الكبيرة التي جربتها

أمم عظمى فجنت منها أطايب الثمار ، وأننا نأقي البيوت من ظهورها
لا من أبوابها .

وإن أفحش غلطة نقترفها خلال سعيينا للسلام ، هي التماسنا له
وبجشاعته في الخارج لا في الداخل ، فنظن أن المعاهدات ودورائنا
في فلك دول أكبر ، أو منظمات أقوى . سيملاّن بلادنا سلاما
وأمناً مع أن تجاربنا الأكيدة بالنسبة للمعاهدات والمنظمات تجعلنا
أول اليائسين منها ، المستريين في فائدها وجدواها . ولعل الدروس
الآخيرة ، والغزيرة ، التي تعلمناها من معاهدة ١٩٣٦ ومن منظمة
هيئة الأمم ومجلس الأمن خلال نظر قضيتنا الوطنية ، وقضية
فلسطين الشهيدة . كفيلة بأن تلهمنا رشدنا ، وتهدينا سواء السبيل
لقد قام مجلس الأمن بمهمة « المحلل » ، حين عرضنا عليه قضيتنا
وأثبت أن الدول الكبرى قد اصطنعت لهذا الغرض . ليكون
« محللاً شهما » ، . يضيف على الصفقات المسلوقة والحقوق المنهوبة
صفة الإباحة والحل . وبذلك تستطيع تلك الدول الكبيرة التي
أصبحت تخجل من السرقة يا كراه . أن تسرق بقانون . . وكان موقفه
في قضية فلسطين واضح الدلالة على إمعينه وتبعيته . إذ وقف مندوب
بريطانيا يوماً يعلن أن الحالة في فلسطين غير مهددة للسلم . وقالت أغلبية
الأعضاء : نعم . . وبعد أسبوع واحد . وقف المندوب البريطاني
نفسه يعلن أن الحالة في فلسطين مهددة للأمن وقالت نفس الأغلبية
الرشيده : نعم . . مع أنه لم يكن قد حدثت أية مضاعفات تستدعي
من حضراتهم هذه الموافقة — غير أن بريطانيا أرادت ، فلم يسع
« المحلل الشهم » ، إلا أن يحقق ما تريد !
على أننا لا نضائل من قيمة المعاهدات ، والمنظمات الدولية

بصورة عامة . فقد يكون فيهما خير للذين يقدرّون على اعتبار
الفرص . لكنه ينبغي ألا يعزب عن بالنا - حتى ولو كانت فائدة
المعاهدات والمنظمات محققة بالنسبة لنا - أن سلام الأمم ينبغي
أولا وقبل كل شيء من داخلها . من حاجاتها الملّية ، ورغباتها
المحققة ونفسيّتها المستقرة . فإذا كنّا حريصين على إقرار الأمن
والسلام في بلادنا فلنبداً من هنا .

* * *

نذير رشيد . ١

وليس هذا الذي نقوله ونزعمه ، شيئاً جديداً . بل هو إحدى
الحقائق الكبرى التي انتهت إليها التجربة الإنسانية من العصور
الأولى ، ثم بلغت اليوم ذروة الواقعية واليقين . وإنا ننتسمع أصداً
المعركة القائمة في الغرب بين رجال الاقتصاد والاجتماع من جانب
وجرجال السياسة من جانب آخر إذ يتهم الأولون الآخرين بأنهم
ألد أعداء السلام ، لأنهم بدل أن يملأوا بطون الناس بالطعام
ذهبوا يملأون بطون المصانع باليورانيوم والبارود
ولقد وقف عالم عظيم يؤكد أن لا سلام مع الجوع . وأن الطريق
الأوحد المفضي إلى سلام جميل هو الرخاء ، ذلكم هو العالم الزراعي
الانجليزي « سير جون لويد أور » الذي رأس مؤتمر منظمة
الشعوب المتحدة للغذاء والزراعة في أبريل سنة ١٩٤٨ بوشنطن ،
وقف في هذا المؤتمر مبشراً العالم بمصيره الأسود الذي تسوقه إليه
الآنانية المفرطة فقال : « إذا وجد الحبز وجد السلام ، فهما معنى
واحد . أما العوز والحرب فهما رفيقان لا ينفصلان أبداً . وليس
أمام العالم اليوم إلا الاختيار بين أحد أمرين : إما المدفع ، وإما

الزبد . وإذا لم يختلروا الزبد ، فسيواجه العالم الخراب . حتى ولو لم تكن هناك حروب ..

« إن الجوع وارتفاع أسعار الطعام ، يقودان دائماً إلى الثورات الاجتماعية . ونحن نذكر أن عجز المحاصيل في فرنسا عام ١٨٤٠ ، في تلك الفترة التي سميت « المسغبة الأربعينية » كانت نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء وندرة الحصول عليه ، ولا سيما الخبز . وكان الشعب في شمالي إنجلترا يهزج ويصيح : استلوا خناجركم ، وأعدوا مدافعكم فإما الرغيف وإما الدماء . وإما الحياة وإما الفناء . »

هذا رجل مسئول مفكر يصرح بأن الجوع يقود دائماً إلى الفوضى والاضطراب والثورات . وأن الخبز هو السلام ، وهو الاستقرار وهو النظام .

وإنها لكلمات جليلة ، نضعها أمام أعين الذين يريدون لشعوبنا القلقة المتحفزة — أمناً وسلاماً .

إن مجتمعنا المصري ، ومثله سائر المجتمعات العربية ، تجتاز اليوم دور المراهقة العنيف ، وتعتدل فيها جميع كواامن الكبت والحرمان ولقد هبطت طاقة شعوبها ، فهبطت معها الحواجز النفسية وأصبحت نهب الأحاسيس المتدفقة المروعة . وإنا لنجد التدمير على كل لسان ووجه . . وليس من الانصاف ، ولا من الممكن ، أن نحظر على الناس أن يتدمروا ، ولقد كان « كونيثيوس » يقرر حقيقة خالدة حين قال : « إنه لأشق على الانسان أن يكون فقيراً دون تدمير ، من أن يكون غنياً دون غطرسة »

وإذن فما دام في جانب من المجتمع ثراء متغطرس فلا بد أن يكون في الجانب الآخر فقر متدمر !

وهذا التذمر النامي المتراكم ، من أخطر الأشياء على حياة الأمة ولا يمكن أن يستهين بعاقبته أو يسكت عن علاجه حاكم له بصير بالأمور . وغير مجد أن نقلم فروع الشجرة الخبيثة دون أن نبحث جذورها الضاربة المتوغلة . وأعني بالشجرة الخبيثة ، تلك العوامل التي ملأت المجتمع حقدآ وتذمرآ وضجرآ . وإن المسئولية الكاملة لتجثم على كاهل « الرجعية الاقتصادية » التي تمتص الحياة من الشعب ، وتعرقل كل اتجاه نحو اشتراكية يانعة .

هذه الرجعية هي التي توقد نار الحرب بين الأمة الواحدة لتمزقها وتحرقها . وهي لا تملأ بالحقد الاجتماعي ، قلوب المحرومين وخدامهم بل إنها لتشير كل مواطن له قلب وضمير مهما استمتع بليان العيش ورفاهة الحياة — لأن نهما ، وكزازتها ، وسيطرتها الشاملة على مصادر الأرزاق ، وينايع الحياة ، تجعلنا نشعر بأننا غرباء في بلادنا ، وأن الملايين من أبناء الأمة قد حكم عليهم بالإعدام جوعا من أجل أن تتخم قلة عاطلة . ولكي يتأكد لدينا أن التذمر الناشئ عن الفوضى الاقتصادية قد شمل المجتمع بأسره ، فلنقرأ ما سطره كاتب مصري ، لا يمكن أن يكون الحرمان باعث تدمره وضجره . ذلكم هو الأستاذ إحسان عبد القدوس الذي كتب في العدد ١٠٣٥ ، من مجلة روز اليوسف يقول :

« نظرة واحدة إلى ميزانية الدولة المصرية تكفي لتحريضك على اعتناق الشيوعية ، أو على الأقل تقنعك بأن الشيوعية على حق وبأن الثائرين على نظام الطبقات في مصر ليسوا مجرد حاقدين . . وإنما هم علماء في علم الأرقام . فأرقام الميزانية تسجل أن قيمة الضرائب المفروضة على أصحاب الأراضي الزراعية تبلغ ٤,٧٠٠,٠٠٠ »

جنيها ، في حين أن ميزانية مصلحة الري التي تقوم على خدمة هذه
الأراضي وتنظيم ريعها تبلغ ٦,٢٠٠,٠٠٠ جنيها ، أي أن مصر تبرع
سنوياً للسادة أصحاب الأملاك بمبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيها .
... وهذا المبلغ الضخم الذي تبرع به مصر سنوياً للسادة
السكرام ، أصحاب التفاتيش والعزب والأطيان ، يشترك في دفعه
الشعب ، لأنه يدفع من حصيلة الضريبة غير المباشرة ، الضريبة على
الدخان ، وعلى الأقمشة ، وعلى الأطعمة ، وعلى كل ضرورات
الحياة ، فكل سيجارة يدخلها أي صعلوك من صعاليك مصر يعطى
منها دون أي يدري نفساً أو نفسين للبدر اوى باشا عاشور ، وكل
ثوب يكسو أي عامل من عمال مصر يتقاضى عليه عبود باشا ضريبة
خاصة يزيد بها زراعته ازدهاراً . ويزيد بها تفاتيشه طولاً وعرضاً
ونظرة أخرى إلى الميزانية (لا يزال الأستاذ إحسان هو الذي
يتكلم) ترى أن قيمة عوائد الأملاك المبنية تبلغ ٩١٢,٠٠٠ جنيها
في حين أن ميزانية مصلحة التنظيم التي تشرف على تجميل هذه
المباني تبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيها ، والفرق تدفعه مصر من الضريبة
غير المباشرة أيضاً . وفي كل نظرة تقع عينك على رقم يصرخ في
وجهك بأن الثورة على النظام الاقتصادي حق ويؤكد لك أننا
نعيش في بلد يصرف فيه الفقير على الغنى ، وتبنى فيه الثروات بالظلم
الرسمي والجهل الحكومي .

وأود أن نلاحظ مرة أخرى ، أن الأستاذ إحسان صاحب
هذه الكلمة السالفة ، ليس روسياً ، وإنما هو مواطن مصري
حريص على أمانة المواطنة ، قائم بواجباتها . كما أنه ليس محروماً

بأنساً حتى يكون الحرمان هو الذى استورى زناد غيظه وتذمره .
وصحيح أن إقرار الضريبة التصاعدية جدير بأن يبعث فى
نفوسنا شيئاً من التفاؤل والرضا . لكنها لن تغنينا عن الخطوة
الحاسمة التى يجب أن نخطوها والتى سنعرض لها بعد قليل .

* * *

المجال الحيوى للجريمة :

هل نحن حريصون على سلام بلادنا وسلامتها ؟
وهل نرغب فى تجنبها ويلات الفتن والاضطرابات ؟
إذن ، فلنكافح الجريمة . وأفضل من ذلك أن نقضى على العوامل
التي تيسر نشوء الجريمة . فالوقاية — كما يقولون — خير من العلاج
وإننا حين نتتبع سير الانتفاضات العنيفة التى وقعت فى التاريخ ،
لا نكاد نجد لها سوى سبب واحد هو : أمة تريد . وحكومة تأبى
والشعوب دائماً تريد ثم تريد . وليس لما تطمح إليه غاية ولا نهاية
وتلك سنة الله ، وإلهام الوعى الكامن فى الحياة والذى يدفعها بكل
كائناتها إلى التغير والتطور والسير إلى أمام .

فلولا طموح الأمم والجماعات ، ما انتقلت الإنسانية من عهد
الهمجية المظلم ، ولما خفق لحقوق الإنسان لواء ، ولا سمعنا عن
ديموقراطية واشتراكية .

إذن فالشعب بطبيعته يريد دائماً أن يرقى ، وهو على الدوام
طالب حق . . وكلها أفسحت له حكومته السبيل ، ازداد توثبه ،
واضطربت رغبته فى حقوق أخرى وسبيل آخر .

حدث فى فرنسا منذ ثلاثة أعوام ، وأثناء حكم « رماديه »

أن تفاقمت الأزمة العالمية ، فانتزع رماديه من فم الميزانية التي
أنهكتها الحرب والإفلاس ، عشرين مليوناً من الجنيهات مرة واحدة
لينعش بها حالة العمال . والتهم العمال هذه الوجبة الدسمة ، ولم يمض
من الزمن غير أيام معدودات حتى صاحوا : هل من مزيد وجديد؟
فلما قيل لهم : لا جديد ولا مزيد ، رفعوا عقائرهم في شوارع
باريس هاتفين : « اشنقوا رماديه في أقرب عمود نور ، ١٩ »

وأطل عليهم « رماديه » من شرفة مكتبه ، وحياهم باسماء ، ثم
أوى إلى المكتب فوراً ليجث عن بضعة ملايين أخرى من الجنيهات
تباعده بينه وبين عمود النور . . .

والحكومات الرشيدة تتفاهل دائماً بزحف مواطنيها نحو
حقوقهم ، ولا ترى الحكومة الحصيفة أى تثريب على الشعب مادام
العقل والحكمة والنظام هم حداته إلى حقوقه ، وما دامت هي نفسها
تعيّنه على احترام النظام أما الحكومة التي تبخل بالإصلاح والعدل
على دافعي الضرائب ، وتصدر في سياستها الاقتصادية عن شح
بخيض . . فتلك هي خالقة الجريمة وحامية حماها . . بل إنها ، ومن
وراءها من أصحاب المصالح الكبيرة الخاصة ليمثلون المجال الحيوى
الذى تترعرع فيه الجريمة وتزدهر . وما أحرانا أن نتدبر حديث
الرسول عليه السلام : اتقوا الشح . فإنه أهلك من كان قبلكم ،
دعاهم إلى أن يسفكوا الدماء فسفكوها . ودعاهم إلى أن يفتكوا
الحرمان فانتفكوها .

فالشح إذن وباء . ولا سيما إذا كان كما ذكرنا من قبل ، شح
الدولة على رعاياها الذين يدفعون لها الضرائب .
ونحن نمقت الجريمة مهما تكن بواعثها وأسبابها ، ونعتقد أن

عبور الحياة في زورق جميل ، مهما تطل رحلته ، خير من عبورها
في مدرعة . ولو أبلغتنا الهدف في لحظات . بيد أن رحلة الزورق
الوديعة لن تظل شيئاً محبباً مقبولاً إلا إذا تجنبته العواصف
والأعاصير وهذا هو الذي يحدونا إلى مكافحة سياسة التجويع التي
تمثلها الرجعية الاقتصادية في بلاد العرب قاطبة .

نحن نكافح الاستغلال الفردي لأنه مهبط كل عاصفة جائحة
وكل إعصار وبيل ..

إن الشعب القلق على لقمة ، عقله في بطنه ، . ومن أجل ذلك
قال العرب مثلاً قديماً : « لا تتم بحوار جائع فياً كلك » ، لأن العقل
آنذاك لا يفكر في غير القضم وتفسير الجريمة تفسيراً كافياً لإقناع
الضمير بأنها واجب لا جريمة . . هذا إذا كان الجوع سيدع في
ضحاياه ضحايا . ، ولعل من أعراض هذه الفلسفة المتنمرة
تلك الصيحة المضحكة التي تصاحبها ثوار الحزب الديمقراطي في
روسيا « شقوا بطن القيصر » ، وأخرجوا منها الكمثرى لنا كلها ،
فهم لم يتجهوا بتفكيرهم ووجدانهم وسخطهم إلا إلى مخزن الكمثرى
في ذلك البطن السعيد .

ولدينا رجل من أجل من حملت الأرض على ظهرها — هو
أبو ذر الغفاري — صاحب رسول الله — يصور مشاعر المجتمع
الذي زابله المساواة فيقول : « عجبت لمن لا يجد القوت في بيته
كيف لا يخرج على الناس شاهر سيفه » ،

إني رغم إعجابي الشديد بأبي ذر العظيم ، لا أتمنى ذلك الذي
تمناه ، وهو أن يخرج الجياع شاهرين سيوفهم ، وإنما أتمنى شيئاً
آخر يسير التحقيق والتنفيذ لو وجدت الحكومة المجهزة بالإرادة

والعزم هو ألا يوجد بيننا جوع ولا جوع . وإنا على ذلك لقادرون
إذا اتهمنا نهجاً اشترأ كيا صحيحاً شاملاً .

نحن نعيش في عصر ، ليس للحكومات فيه رسالة سوى تحقيق
المنفعة الاجتماعية للشعوب ، وإزاحة كل العوائق التي تعترضها
وتصدّها عن غايتها المقدسة .

أما عندنا ، فمن الخير أن نعترف بأن جماعة من أصحاب المصالح
الكبيرة . وكثيراً ما يكون بعض الوزراء من أعضاء هذه الجماعة ،
يتربصون بكل وعى حر ، وكل محاولة عادلة ! ولعلنا لم ننس بعد ،
الصراع الشاق الذي دار بين حكومة القراشي باشا والجماعة المذكورة
بشأن الضريبة التصاعدية .

هؤلاء المواطنون — وإنا لنرجو أن يقدرُوا جلال هذا اللقب
ويحققوا لأنفسهم معناه — يلعبون بالنار ، ويتحملون مسئولية
مباشرة في كل جريمة تقترف ضد سلام المجتمع وسلامته . وإن
الشرعية الإسلامية ، التي يحاولون استغلالها لحماية مصالحهم لتعتبرهم
شركاء أصليين في الجريمة .

وإليهم هذه الواقعة الصحيحة التي برى فيها «مقترف الجريمة»
وعوقب «المتسبب في الجريمة» :

سرق غلبة لحاطب بن أبي بلتعة ، ناقة رجل من مزينة واعترفوا
بجنايتهم ، ورفع الأمر إلى عمر . فرأى نفسه أمام جريمة استوفت
كل عناصر الإدانة : من سرقة ، وسارق ، واعتراف لا يشوبه
ضغظ أو إكراه ... فم يقضى ؟

ألقي على وجوه المتهمين نظرة .. ثم تلا قول الله تعالى :
« والسارق والسارقة ، فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبنا نكالاً من الله »

ونادى كثير ابن الصلت : يا كثير : قم فاقطع أيديهم
ومضى بهم ابن الصلت إلى مكان التنفيذ .. وقبل أن يبلغه ، كان
صوت عمر يشق الفضاء وراهه :
يا كثير . ارجع إلى بهم . فعاد وعادوا معه . ووقف الغلمان
أمام عمر الذى راح يفحص وجوههم من جديد . فماذا رأى ؟
أبصر وجوها أملت من الدم . وعيوناً انطفاً فيها كل ومض
وبريق . وجسوما خرعة أعيائها البؤس والسغب . فسأل : من
سيد هؤلاء ؟ انتونى به .

فلما جاء سيدهم ، عبد الرحمن بن حاطب . قال له عمر : « لقد
هممت أن أقطع أيدي هؤلاء . لولا ما أعلمه من أنكم تدبونهم
وتجميعونهم ، حتى إن أحدهم لو أكل ما حرم الله عليه ، لحل له .
وأيم الله إذ لم أفعل ، لأغر منك غرامة توجعك وتزجرك .
ثم سألت صاحب الناقة المسروقة .

كم تساوى نافتك يا مزنى ؟ قال أربع مائة . قال عمر لعبد الرحمن
سيد الغلمان المتهمين : اذهب وأعطه ثمانمائة . ومرة أخرى ألقى
على الغلمان نظرة نابغة من فطنته ورحمته معا وقال : أما أنتم ،
فاذهبوا ... ولا تعودوا لمثلها ...

سلام على عمر . فى الأولين والآخرين ! ول هؤلاء الذين
يتخذون من الاسلام « برافناً » يسترون به مظالمهم ، عزائنا . فقد
فقدوا بهذا المبدأ الذى شرعه أمير المؤمنين ، كل أمل فى النجاة من
المسئولية التى تحاصرهم وتحيط بهم
ويمثل حكم عمر ما يقوله العالم الكبير « ا . كوتيليت » البلجيكي
فى كتابه « الإنسان وتطور خصاله » :

يحمل المجتمع في رحمه جنين كل جرم يقترب فيه . فهو الوعاء
الذي يحتوى الظروف التي تيسر نشوء الجريمة ، وتمهد لها الطريق
— أما المجرم ، فليس سوى آلة للتنفيذ .

فلنعمل على ألا يحمل مجتمعا في رحمه سوى الأجنة الصالحة
الخيرة ، وأن يحتوى دائما أو غالبا ، الظروف التي تيسر نشوء السلام
لا نشوء الجريمة . وذلك يتحقق في نظرنا بثلاثة أمور :

الأول — أن نعمل لسلامنا الخاص أولا وقبل كل شيء ،
ونوجه كل جهودنا وإمكانياتنا لخدمة أنفسنا ومصالحنا الخاصة .
ثم إذا بقي من جهدنا فائض ومزيد لانتحاج إليهما ، فلا مانع من
إسباغهما على الآخرين .

الثاني — استقصاء كل عوامل القلق والرجعية والظلم الاجتماعي
والكشف عنها ، ومواجهتها في شجاعة وصرامة وإزالتها من
طريق المجتمع .

الثالث — تجديد الأوضاع الاقتصادية لا ترقيتها ، وتنفيذ
سياسة اشتراكية شاملة واضحة تعطى كل ذي حق حقه ، وتقضى
على التفاوت البعيد ، وتذك حاجر التمييز بين الطبقات .

والآن . لنتكلم عن هذه الثلاثة . ولنعالجها بالروح الكامنة
في مطامحنا جميعا ، محاولين أن نتغلب على مشاكلها لننتخب تبعاً
لذلك على البغضاء التي بها الحرمان خلال الزمن الطويل .

سلامنا أولا !

طاف كاتب أمريكي ببلاد الشرق الأوسط ثم كتب عنه فيما

كتب هذه العبارة: « في الشرق الأوسط . في هذه الرقعة المضطربة
تصطدم رغبات روسيا بالمصالح الحيوية لبريطانيا والولايات المتحدة .
وأنت ترى ملايين من العرب يتململون في سورة انبعاث قومي ،
وهم لم يقرروا بعد : أيتجهون إلى الشرق أم يتجهون إلى الغرب ،
إلى الشيوعية أم إلى الديمقراطية .

« ولب الحقيقة في شأن العرب اليوم ، هو أنهم في غمار تحول
عنيف سريع ، فهم ينتقلون في مدى جيل واحد من حياة كحياة
الإقطاع في القرون الوسطى ، إلى حضارة القرن العشرين .
وهذه الكلمات الوجيزة تفتح أعيننا على حقيقة أمرنا ، وحقيقة
أمر أولئك الفضوليين الذين يفرضون أنفسهم علينا ، ويتخذون
من بلادنا ومصلحتنا ميदानاً يصطرون فيه ويتعاركون .

فمن جهتنا نحن . ملايين تتململ في ثورة انبعاث قومي . يقابل
ذلك ، دول كبرى تتململ في ثورة جشع واستعمار . كل دولة
تريد أن تكون لها الكبرياء في أرضنا ، والامتياز المطلق في منتجاتنا
وخيراتنا . وهذا التنازع علينا ، والتنافس فينا . هو السلام الذي
ينشدونه ويدعون إلى دعمه وحمايته .!!

ما أبلغه من درس قمين بالتدبر وإعمال الفكر . فالسلام كما
تفهمه هذه الدول الكبيرة ، هو أن تجد بضائعنا أسواقاً ولطائرتها
بترولاً ، ولأطعمها مجالاً ومناطق نفوذ . ولا تثريب عليها إذا هي
احتربت وتصارعت من أجل هذه الأطماع ، لأنها حرب من أجل
السلام ، أي من أجل ضروراتها ، ومطالبها ، ومصلحتها .! وأسفهم
على السلام لا يعني إلا الأسف على سلامهم الخاص . أما السلام
العالمي فهو خرافة ، وهو دمية جميلة يعابثون بها ويخادعون الأمم

الصغيرة التي لا يزال وعيها في دور الطفولة الغريبة . وكل دولة من تلك الدول ذات السيادة والنفوذ ، على أتم الاستعداد لأن تذبج السلام العالمي وتسحقه إذا كان في ذلك ضمان سلامها الخاص . وإذا كنا نسينا كل العبر الغابرة فما أظننا نسينا درس فلسطين الذي يؤكد هذه الحقيقة أعمق تأكيد .

فعند ما رأت انجلترا إصرار الشرق على التخلص من صداقتها الجبرية المفروضة . دعمت « إسفين » الصهيونية في فلسطين . ومن قبل هذه الخطوة ، أو في ثنيها . توجت صديقتها الأكبر — الملك عبد الله — على شرق الأردن . وهي تعلم علم اليقين أن شرق الأردن لا يصلح أن تكون « دائرة انتخابية » فضلا عن أن تكون مملكة . والمملك عبد الله نفسه يعلم ذلك . يعلم أنها قرية ضئيلة يحدها من الشمال شرق الأردن ، ومن الجنوب شرق الأردن ، ومن الغرب والشرق ، شرق الأردن .. !!

جلالته يعلم أنها دولة « جيب » ، ويظهر أنه كان متألماً من هذا الوضع بدليل أنه قام بعد إعلان تنصيبه ملكاً ، بدعوة جديدة إلى سوريا الكبرى . ولأنه كان على وعد مع أصدقائه الكبار بأن دولة « الجيب » هذه ، ستصبح « بولمان » ، عما قريب . وليس على حكومة جلالته إلا أن تمتثل أوامر المخرج وتنفذها بأمانة وجرأة . وفي الوقت المعلوم . أعطى المخرج الإشارة للصهيونية فتحركت وفي مطلع الفصل الثاني من الرواية أعطى إشارة أخرى للقيادة الأردنية فوثبت على خشبة المسرح ولعبت دورها بمهارة بين إعجاب المخرج وتصفيق الممثلين .

ولست أعيد تفاصيل المهزلة — فكلنا يعلمها . وإنما أومض

ذكرها فقط ، لنعيد تلاوة الحقيقة في ضوءها . فأنجلترا تعلم ولا ريب
أن تمكين الصهيونية في فلسطين تمكين للفتنة والبغى والعدوان ،
وتهديد مستمر لحياة السلام . وهي أيضاً تعلم إن إحداث فجوة عميقة
بين الملك عبدالله ، وبقية دول العرب أو تقسيم العرب إلى معسكرين
هاشمي ، وغير هاشمي ، أو « تدويل » القرية الأردنية وتضخيمها
على حساب جاراتها .. لن يفيد السلام في شيء ، بل سيمزقه ويجعله
وهماً وأحاديت . ويشير نفع فتنة عاصفة .

وكذلك تعلم أمريكا .. كما تعلم روسيا أن تدليلهما الصهيونية
ونصب شرايعها في محيط العرب المسلمين ليس سوى تقويض
للسلام في جزء كبير من الدنيا ، ومع ذلك رأينا كل دولة في هذا
« الثالوث » الحامي حمى السلام ، تسابق الأخرى في سكب البترول
على النار - لماذا ؟ لأن كل واحدة منها تبحث كما قلنا عن سلامها
الخاص ، وتحاول أن تستكثر من « مراکز التنفس » لنفسها ،
ولو كان ذلك على حساب حياة الآخرين وسلامهم ؟ !

بل إن أماننا شواهد أخرى تنادى بأن ذلك الغرب لا يريد
للشرق حياة ، ولا سلاماً ، وأنه يعمل على بقاء القلاقل والكوارث
فيه ليبقى له نفوذه الأثيم ، وحججه الكاذبة التي يدعم بها هذا النفوذ .
فبينما تتظاهر دوله الكبرى بدعوة حكومات العرب والشرق
الأوسط إلى رفع مستوى المعيشة للشعوب . إذا بهم يعملون بكل
الوسائل على تعويق النهضة التي تريدها شعوب الشرق .

ولنستمع لشاهد من أهلها وهو مراسل انجليزى يقيم على مقربة
من وزارة خارجيته ، ويعرف حقيقة اتجاهاتها أو بعض هذه الحقيقة .
كتب لصحيفة مصرية يومية في ٨ يونية سنة ١٩٤٧ يقول :

«... وقد دأب المستر « بيغن » منذ أن تولى السلطة على القول بأنه يهدف في سياسته بالشرق الأوسط إلى رفع مستوى شعوبه — ولكن كيف؟»

«يمكن أن تقدم لنا مسألة امتيازات زيت البترول في المملكة العربية السعودية جواباً جزئياً على ذلك... فإن في عملية استخراج البترول من تلك الأراضي ، من الربح ما يسمح لانجلترا وأمريكا أن تعطيا الملك ابن السعود منحة سنوية كبيرة جداً ، ولكي يوضع الملك ابن السعود في حالة تدفعه إلى الرضاء دعت انجلترا وأمريكا ولده ووزرائه وحاشيته لزيارتهما حيث أكرمتا وفادتهما إكراماً ملكياً... وقد حضرت بعض ما أقيم لهم من مآدب وشاهدت بنفسى ما بذل فيها من بذخ...»

«هذا هو ما يسميه المستر بيغن رفع مستوى شعوب الشرق الأوسط...»

«... وفي نفس الوقت أرغم آلاف العمال في آبار البترول الإيرانية في البحرين بقوة السلاح على العمل ، وأرسلت فرقة هندية إلى الحدود الإيرانية مزودة بما يلزم لتعطيم إضراب عمال آبار الزيت الوطنية الذين طالبوا بزيادة قرش واحد على أجورهم اليومية الضئيلة...»

«لا... ليست أراضي دول الشرق هي التي سوف تفيض فيها أنهار العسل واللبن كنتيجة لاستغلال ثروتها المعدنية... بل هي أراضي أبناء العم سام وجون بول المرفهين المدللين...»
«إن المسألة ليست فقط مجرد استهجان لاعتماد « إمبراطورية » على بضعة آلاف من العمال يريدون قرشاً واحداً من بترولهم

وأرضهم . . . وليكنها رمز أى رمز على مدى مافى دعوى الغرب
من الحرص على رفع مستوانا من زور وبهتان .

إن زعماء الغرب حين يفكرون داخل حدودهم ، فإنما يفكرون
بعقول اقتصادية علمية . لأنهم لا يستطيعون أن يجرموا جوفاً واحداً
من الزبد ، والويل لأحدهم إذا فعل . إن الشعب ليسقطه فى مثل
لمح البصر . وليكن حين تغادر عقولهم حدود بلادهم فإنها تفكر
تفكيراً استعماريّاً لا غير ، دون أن تستجيب لأية عاطفة رحيمة نبيلة
ولذلك نجد بلادهم تموج بالمسرات والمباهج والنعيم . . . وأما
الآن إحصاء نقلته منذ عام ونصف تقريباً ، نلاحظ فيه أن بلدآ
كالولايات المتحدة رغم أن أهله يكونون ٦ ٪ من مجموع سكان
العالم إلا أنهم يملكون :

٧٠ ٪ من مجموع سيارات العالم

٥٠ ٪ د تليفونات العالم

٥٤ ٪ د راديوات العالم

٣٤ ٪ د السكك الحديدية فى العالم

ويستهلكون :

٥٦ ٪ من حرير العالم

٥٣ ٪ من جميع بن العالم

٥١ ٪ من جميع كاوتشوك العالم

* * *

ووراء هذه الأرقام السعيدة ، نبصر شعباً سخرت له الحياة ،
تجرى بأمره رخاء حيث أصاب ، وفى مستوى مماثل لهذا ، أو

قريب منه ، تعيش كل الدول التي تتنافس فينا ، وتآمر على وجودنا
وغذائنا وكسائنا !

والعجب أنهم يستخفون بنا استخفافاً ساخراً ، ويستغلون
سداجتنا استغلالاً بارعاً . فتراهم كلما حاولنا إثارة حقننا في الاستقلال
المطلق ، وفي التحلل من الاتفاقات التي أصبحت غير ذات موضوع
يخلقون مظاهر كاذبة ، وليكنها صاخبة .. ويوهموننا بأن الحرب
ستقع بعد أيام وربما ساعات ، وتستجيب لدعايتهم صحافة قصيرة
النظر ، أو مغرضة القصد ، وفي هذه الضوضاء المفتعلة يتبدد
الصوت الذي انبعث يطلب حقاً مضيعة مسلوباً

وإنك لتستطيع الآن ، بعد قراءة هذه السطور ، أن تذهب إلى
دار الـكتـب ، وتقلب الصحف التي كانت تصدر أيام عرض قضيتنا
على مجلس الأمن ، أو أثناء قضية فلسطين فستراها تحدثك عن
الحرب .. الحرب التي ستنفذ شرارتها بعد ساعات .. وتحدثك
عن وجهة نظر زعماء أمريكا وإنجلترا في الخلاف المصري الإنجليزي
وكيف يجب أن ننتهي إلى حل قبل وقوع الكارثة .. تماماً — كما
يحدث اليوم ، لأننا نريد إثارة قضيتنا من جديد ...

والواقع أنه لا حرب ، الآن على الأقل ، لأنهم انقلبوا
بنعمة الله إخواناً ، بل لفزعهم من الحرب المقبلة ، وإيمانهم جميعاً
بأنها ستلتهم الغالب والمغلوب معاً

فلنملاً بهذه الحقيقة نفوسنا ، ولنرفع مستوانا من غنيمة باردة
تتراحم عليها الذئاب .. إلى قوة مهيبة تحترمها الذئاب وتخشاها ..
وإننا ، ولأريب ، عاجزون عن اقناعهم باحترامنا ، حتى نحترم
نحن أنفسنا ، والطريق لهذا — أن نصنع كما يصنعون ، فنبحث

عن سلامنا الخاص . ونمكن لشعوبنا في الأرض وفي الحياة . ونملا بلادنا بالرخاء والرغد . ما أحوجننا إلى جرعة قوية من الأنانية التي تحصرنا في أنفسنا ، وفي مصالحنا — فلا نفكر لغيرنا حتى ننتهي من التفكير لامتنا وشعبنا ، والتي تجعلنا في النطاق الدولي أصحاب ذاتية مستقلة ، تدور حول نفسها ، وحول مصالحها . ولا نخلق لأنفسنا عداوات نحن في غنى عنها ، أو نزج بها في خلاف كبير ، لانوق لنا فيه ولا جمال .

هذه عوائقنا :

١ — التفاوت البعيد ..

في طبيعة العوامل التي تحرم مجتمعنا من التناغم والانسجام والاستقرار ، هذا التمايز البعيد الذي يشطره شطرين غير متكافئين ولقد أصبحت هذه الفروق الشاسعة بين طبقتي المجتمع من الموضوعات التي يكثر فيها اللغط ، ويقل الفهم الصحيح والإدراك السليم واتخذها الساخطون وقوداً يسعون به سخطهم وغيظهم ، مما يجعل تجاهلها ، أو تحريم الحديث عنها أمراً غير مجد أو مفيد ، ونريد الآن قبل تنفيذ مضار هذا التفاوت ، أن نفهمه على وجهه الصحيح فليس معنى نقدنا له ، أننا ندعو لإزالة كل حاجز وفارق بين الناس فذلك أمر مستحيل . وإنما لنجد في مثل أمريكا وروسيا وإنجلترا من يملك رصيداً ضخماً من المال ، ومن لا يملك شيئاً . بيد أنهم لا يضارون بهذا التفاوت كما يضارب ، وكما نرزع تحت كاهله وضراوته . ذلك لأن شعوبهم تعيش فوق خط ضروراتها ، وفي

منتصف المسافة، أو أكثر، إلى قمة السعادة وذروة الرخاء والرفاهية .
والمجتمع هناك ، غير قلق على مستقبله ، ولا ضائق بحاضره — وهو
لهذا راض عن نفسه ، سعيد بنظمه ، لا يثير التفاوت بغضاه ،
لأنه مكفول الرغد ، مطرد التقدم والاقتراب من السعادة الغامرة ،
ولكل فرد من أفراد الحق كل الحق في كافة الفرص التي يمكن أن
تجعل منه كما جعلت من غيره وزيراً أو مليونيراً — فهو لذلك
لا يجد من الوقت ما ينفقه في الحقد والبغضاء، لأنه متجه نحو الفرص
المترة بكل مقدرات النجاح والفوز يهتبلها وينتزها .

ثم إن التفاوت هناك ، نتيجة عوامل طبيعية شريفة ، وليس
نتيجة استغلال جشع كالذي عندنا ؟ من أجل هذا نراهم مؤمنين
ببلادهم وبأنفسهم إيماناً يخلق بهم فوق العواصف والأخطار . فهذه
السيدة الأمريكية التي وقفت تودع أبناءها الخمسة إلى ميدان القتال
وتقول لهم : « إذا خامركم خوف أو تردد ، فاذكروا أن الموت
رحلة جميلة ، سوف تلقون في نهايتها أبابكم ! » . وكان أبوهم قد
استشهد في إحدى المعارك . والمرأة الروسية التي صمدت أمام جنود
الألمان ، وقاتلتهم في « مطبخ » دارها بسكين الثوم والبصل حتى
فاض أخيراً روحها الباسل وهي تقول : لا بأس أن أموت
أما روسيا فلن تموت أبداً .. ١١٠٠

وهؤلاء الملايين من شباب الجامعات الذين كانوا يسارعون إلى
حومة الوغى كأنهم ذاهبون إلى مواعيد حب جميل ... أي سحر
ذلك الذي أنساهم رهبة الموت وقسوة المصير ؟؟

إنه المجتمع الصالح العادل المنظم الذي يعيشون فيه إخواناً

وسواسية — ليس فيهم قطعان وذئاب ، ولا عبيد وأرباب .
المجتمع الذى منحهم كل إمكانياته وفرصه ، فمنحوه كل ولائهم
وقلوبهم ، وبادلوه وفاء بوفاء ، وتقدير آ بتقدير .

ولعل من أشد أخطار هذا التفاوت البعيد القائم فى مجتمعنا
أنه يقسم الأمة على ذاتها ، ويجعل منها معسكرين متباغضين يحقر
أعلاهما الأدنى ، ويمقت أدناها الأعلى ، ويتربص كل منهما بالآخر
مضمر آله كل كراهية وسوء ... ومهما نحاول إرضاء هذا الفريق
الأدنى برفع مرتبه وتحسين دخله ، فإنه لن يرضى . . لأن مشكلته
لا تتمثل فقط فى حرمانه ؛ بل وفى هذا الترف المسعور الذى يعيش
فيه الآخرون . فياً كلون أكثر مما ينبغى أن يأكلوا ، ويلبسون
أكثر مما ينبغى أن يلبسوا ويرغدون أكثر مما ينبغى أن يرغدوا .
ويجلسون فوق أهرام من الذهب بينما بقية المجتمع تقعات من
آلامها وحرمانها ولغوبها . !

ونستطيع أن ندرك مدى الاحتقار الذى يكنه الأعلون لآمتهم
ومجتمعهم من كآاة تصرفاتهم . ومن سلوكهم إراء الشعب الذى
أنخمتم نعمه وطيباته . . فعندما قررت مجانية التعليم الابتدائى منذ
سنوات ، سارع كثيرون من أولئك السادة ، وسحبوا أولادهم من
مدارس الحكومة حتى لا يخالطوا فيها أبناء الفقراء والرعاع . . ثم
أدخلوهم مدارس أجنبية تليق بمجدهم ومجد آبائهم . وإن وراء هذا
التصرف المخجل لإيماناً عريقاً بالآرستقراطية ، وحرصاً شديداً
على الامتياز والاستعلاء ، وجاهلية نابية لا تقرها أخلاق الدين ،
ولا أخلاق الدنيا . !

ولقد ذكر ونا بنظرآتهم فى الجاهلية الأولى . إذ ذهب وفد من

أعيان مكة إلى رسول الله وقالوا له :

« يا محمد . . لقد رضيينا أن نستمع إليك ، ولكننا لا نجالس هذه الأخطا من عبيدنا ، وصعاليك مكة الفقراء — فاجعل لنا يوماً ، ولهم يوماً ، »

واستأناهم الرسول إلى غد . حتى يأتي أمر ربه ، وسرعان ما جاء الوحي الرشيد بآيات باهرة :

« . . واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي ، يريدون وجهه ، ولا تعد عيناك عنهم ، تريد زينة الحياة الدنيا ، ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا ، واتبع هواه ، وكان أمره فرطاً . . »
« ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء ، وما من حسابك عليهم من شيء ، فتطردهم فتكون من الظالمين . . »

وجاء العالون في الأرض . فآلفوا محمداً قد فرش للفقراء والعبيد رداءه ، وأجلسهم عليه ، وراح يربت على مناكبهم واحداً واحداً ، ويحييهم وفي عينيهِ دموع الغبطة والرضا قائلاً : « أهلاً بمن أوصاني بهم ربي ، وتلا عليهم آيات ربه ، وانسحب وفداً الأعيان ، يجرر أذيال الخيبة والهزيمة . فقد سامتهم السماء احتقارها ، وبسطت ذراعيها تحتضن بهما الفقراء الكادحين . »

ما أخرج هؤلاء الذين يستنكفون عن زمالة الشعب إلى هذا الدرس البليغ الصارم ، ليظامنوا من صلفهم وينهضوا من كبريائهم !

إن الحرص على سلامة المجتمع ورخائه ، يقتضي لنا أن نواجه هذه الحقيقة — وهي أنه لا استقرار ، ولا غلبة لأي إصلاح اجتماعي

إلا بتقريب المسافة البعيدة الفاصلة بين طبقتي الأمة وتوزيع الفرص على المواطنين توزيعاً يقضى على التفاوت القصي الذي يشطر وحدتها النفسية والفكرية . وإن مقارنة عابرة بين جاردن سيتي مثلاً ، وبين آلاف القرى ، ومعها الأحياء الشعبية في القاهرة وغيرها . لتفتح أبصارنا على الخدعة الكبرى التي ينطوى عليها مجتمعنا المكدود ، وديمقراطيتنا الزائفة ! وتذكرنا بما كتبه الأستاذ الصاوي في صدر « الأهرام » : « إن مائة أسرة فقط هي التي تنعم بخيرات هذا البلد وطيباته ... » كما تذكرنا بكلمته في « أخبار اليوم » ، عن الملايين التي ليس لها في الحياة حظ ولا نصيب . « هناك ترى آية انحطاط الشرق ترى ماتقشعر منه الأبدان من القذارة .. ترى مخلوقات بشرية ... تعيش كأنها لا تعرف الهواء ولا النور ، وتتغذى بالذباب والتراب » !

٢ - الملكيات الزراعية الكبرى :

وثاني العوائق التي تحول بين المجتمع ونموه وسعادته - هذه الملكيات الزراعية الواسعة . وإذا كانت مصر بلداً زراعياً ، وكانت تسعة أعشار أرضها المزروعة ملكاً لمائة أسرة أو مائتين . فماذا يبقى إذن للشعب من ثروة بلاده وأرضه ؟ !

هذه ظاهرة محرقة ، ولو أنفقنا من الوقت والجهد في مواجهتها ، مثل ما ننفقه في مكافحة الضائيق بها لأفدنا كثيراً .

وإننا لنعلم كيف بدأت قصة التفتيش والضياع ، يوم كان الفلاح المصري عاجزاً عن زراعة المساحات المتوسطة ، فضلاً عن الشاسعة فرثى إقطاع بعض القادرين هذه التفتيش ليزرعوها ويعمروها ؟ . وفي هذا المعنى يحدثنا « قليني فهمي باشا » في مذكراته ، عن

ذكرياته أيام كان موظفاً كبيراً بالدائرة السنية ، فيقول في العدد
١٢٢٦ ، من مجلة المصور :

« . . . كان اسماعيل يملك مئات الألوف من الأفدنة في أنحاء
البلاد ، ومنها جميع أراضي مديرتي بني سويف والمنيا ، عدا
خمسة عشر مصنعاً للسكر . . . كلفه كل منها مليوناً ونصف مليون
من الجنيهات . وكانت هذه الأراضي مقسمة إلى تفتيش ، كل تفتيش
لا تقل مساحته عن سبعين ألف فدان .
« فإذا أراد سموه أن يكافئ أحداً على إخلاصه في العمل ،
أقطع جزءاً منها . . . »

هكذا ولدت الملكيات الزراعية الواسعة . ثم طفقت بين مد
وجزر حتى تبلورت أخيراً في هذا الإحصاء المروع ^(١) :
فالذين يملكون أكثر من خمسة أفدنة ، لغاية عشرة أفدنة —
يبلغ عددهم ٨٥,٦٢٢ — ويملكون نحو ستمائة ألف فدان .
والذين يملكون أكثر من عشرة أفدنة لغاية عشرين فداناً —
يبلغ عددهم ٤١,٤٥٥ — ويملكون نحو ستمائة ألف فدان .
والذين يملكون أكثر من عشرين فداناً لغاية ثلاثين فداناً —
يبلغ عددهم ١١,٩٠٧ — ويملكون نحو ثلاثمائة ألف فدان .
والذين يملكون أكثر من ثلاثين فداناً لغاية خمسين فداناً —
يبلغ عددهم ٩١٧٩ — ويملكون نحو ثلاثمائة وخمسين ألف فدان .
والذين يملكون خمسين فداناً لغاية مائة فدان — يبلغ عددهم
٦٧٧٣ — ويملكون نحو أربعمائة وخمسين ألف فدان .
والذين يملكون أكثر من مائة فدان لغاية مائتي فدان — يبلغ

(١) منقول عن جريدة المصري « وراء العناوين » للأستاذ محمود كامل المحامي

عدد ٣١٤٨ — ويملكون نحو خمسمائة ألف فدان .
والذين يملكون أكثر من مائتي فدان لغاية أربعمائة فدان —
يبلغ عددهم ١٤٤٨ — ويملكون نحو ثلاثمائة ألف فدان .
والذين يملكون أكثر من أربعمائة فدان لغاية ستمائة فدان —
يبلغ عددهم ١٤٢ — ويملكون نحو مائة ألف فدان .
والذين يملكون أكثر من ستمائة فدان إلى ثمانمائة يبلغ عددهم
١٦١ — ويملكون نحو مائة ألف فدان .
والذين يملكون أكثر من ثمانمائة فدان لغاية ألف فدان يبلغ
عددهم ٩٢ — ويملكون نحو ثمانين ألف فدان .
والذين يملكون أكثر من ألف فدان لغاية ألف وخمسمائة ،
يبلغ عددهم ٩٠ . ويملكون نحو مائة ألف فدان .
والذين يملكون أكثر من ألف وخمسمائة فدان لغاية ألفين ،
يبلغ عددهم ٤٠ . ويملكون نحو سبعين ألف فدان .
والذين يملكون أكثر من ألفي فدان ، يبلغ عددهم ٦٨
ويملكون نحو ثلاثمائة ألف فدان ١

ووراء ذلك يوجد ٨٣,٠٨٤,١٦ من المواطنين لا يملكون شيئاً !!
مما يجعل تهذيب أو ضاع الملكية الزراعية فريضة لازمة وكتابات موقوتاً .
ولقد وقف رئيس حكومة مسئول فوق منبر البرلمان وصرخ
بأن وباء الملايا الذي غيب في تراب الأرض ألوفاً من أبناء الشعب
الأسيف ، كان نتيجة حتمية لسوء توزيع الملكية الزراعية ، حيث
ضرب الناس بالجوع والإفلاس (١) .

(١) نقل هذا الخطاب الهام من مضبطة مجلس النواب ، السكاتب الاجتماعي
الكبير الأستاذ عبد المجيد نافع في كتابه القيم « السلام الاجتماعي » .

ترى هل كتب على بلاد العرب أن تظل وحدها في هذه المحنة الطاغية ؟ فانك لتجد الحياة فيها جميعاً ضرباً متبايناً من الشذوذ والفوضى ، وبينما تلتقي في مصر بمن يملك قرية كاملة .. إذا بك تلتقي في العراق بمن يملك مائة ألف فدان ، ويبلغ دخله ربع مليون ريال في السنة .. بجانب هذا الواحد المصري ، أو العراقي ، يوجد مليون بطن تقرقر أمعاؤها من الجذوب والسغب !

ومثل ذلك في سوريا ولبنان واليمن .. وفي الحجاز حيث تتقطع أنفاس الحجازيين عدواً ووثباً وراء الحجاج ، وهم يصيحون هائلة يا حج .. هالله يا حج .. ! بينما حفنة من المترفين تحصى على أصابع القدمين .. تسبح في بحيرات من اللذة والشراب . والذهب المذاب ياحسرة على العرب .. وعلى الشعوب التي أوهنها الحرمان الأليم !

إننا لنعرض مشاكلنا هذه ، بضمير المواطن المخلص الخيور ، وكل رجائنا أن يتقبلها الآخرون بنفس هذا الضمير ، فذلك أجدد ألا تبقى لنا مشا كل ، وأحرى أن تجرى حياتنا مع تيار العافية والسلام وقين بنا أن نعلم أن بقاء حق التملك الزراعي بدون تحديد - أمر لا يمكن أن يطاق ، وهو بعد ذلك وزر اجتماعي لا تقره إنسانية ، ولا يقره دين .. وخاصة بعد أن بلغ الشعب عشرين مليوناً يريدون أن يخرجوا من نطاق الرق ، ويسلبوا من قبضة الاحتكار وسوف نبدي رأينا فيما ينبغي عمله لوضع هذه الأوزار ، وإمالة أذاها عن المجتمع في نهاية هذا الفصل من الكتاب .

٣ - صكوك الموت :

وثلاثة الأثافي - هي الإيجارات الزراعية ، وإن هذه العقود

التي تبرم كل عام بين المالكين والمستأجرين لتحمل بين سطورها
مأساة مفردة . . . وهي صكوك موت حقاً ، يوقعها الفلاح وهو
كاره صاغر ذليل . . . وفي كل قرية من قرى مصر — نسمع
الشهقات المسكظومة التي تريد أن تصرخ وتستغيث من جشع الملاك
الذين يعاملون المستأجرين بغرائز نهمة . . ثم يصرفها عن الصراخ
ما فعله من أن عاقبة شكوها ستكون خسرأ .

وإني لأعرف « تفتيشاً » أنزل بالناس عذاباً أليماً ، ولفق لهم
التهم السكواذب ، وجلد ظهورهم بالسياط ، لأنهم فقط رفعوا إلى
وكلائه ورؤسائه ملتمساً يرجون فيه تخفيض الإيجارات ، وأعفاءهم
من التوقيع على بياض . !

ولقد أدركت بعض الحكومات المصرية ما في ارتفاع الإيجارات
الزراعية من ظلم . وماوراءها من متاعب فادحة للجمتمع بأسره ،
فألقت لجنة لدراسة الموضوع . . . وأذكر أن اللجنة قررت وجوب
تخفيضها وتحديد أسعار مناسبة لها ، ثم وثد القرار . ولم نعد نسمع
له ركزا . . . مع أن التخفيض بداية كل إصلاح مرتجي ورخاء
مرتقب — فالغلاء الذي نئن تحت مطارقه . . . إنما ترجع أكثر
أسبابه إلى الغلاء الفاحش في تأجير الأرض الزراعية . . وأولئك
الفلاحون الذين يكونون تسعة أعشار الشعب لا يجدون ما يسعدون
به أنفسهم وأبنائهم ، لأنهم يستأجرون الفدان بخمسين أو أربعين
أو ثلاثين جنيهاً ، وينفقون عليه مثل ذلك . . ثم يعجز محصوله
عن الوفاء بمجموع هذه النفقات . !

ولقد سمعت أذنأي معالي أحمد حسين باشا ، وزير الشؤون
الاجتماعية سابقاً ، يقول في محاضرة له أيام كان وكيلاً للشئون :

« إن وزارة الأوقاف باشرت بنفسها زراعة بعض تفتيشها التي
كانت تؤجرها للأهالي ، فخسرت خسارة فادحة بيد أنها
حين عادت في السنة التالية وأجرتها للزارعين فرارا من الخسارة
لم تأخذها بهم رحمة ولا نصفة ، فجعلت أسعارها باهظة . وهي تعلم
علم اليقين أن محصولها في أجود حالاته لن يفي بالإيجار والتكاليف أبدا
فاذا كانت الحكومة نفسها تضرب الأمثال لبقية المالكين
بهذه القسوة والكراسة ، فلن يتجه الفلاح بمظلمته وشكواه ؟
إن بقاء هذا الوضع القاسي في بلادنا يحول بينها وبين كل هدف
وغاية . وإذا كنا حتى اليوم نجامل القلة المالككة على حساب الملايين
المعذبة المصفدة بعقود الإيجارات الزراعية .. فقد آن الأوان لأن
نراجع ضمائرنا .. ونرسل البصر في رحلة سريعة إلى أربعة آلاف
قرية ليرجع البصر خاسئا وهو حسير ، بحمل صورة المأساة التي
تجل عن الوصف . . . صورة الفلاح المواطن الذي يتوسل إلينا
بمصريته وبآدميته ، وبالتراب المقدس . . . تراب الوطن الذي
يسقيه بدمعه وعرقه ، فيصير ذهباً ينساب إلى جيوب المالكين —
يتوسل إلينا بذلك كله ، وأن تمكن له في أرضه ، ونمنحه فرصة
يتذوق بها طعم الحياة !

وهنا سؤال نتوجه به إلى السادة أصحاب التفتيش والضياع :
هل فكر أحدكم مرة في أن يزور مزارعي ضيعته وتفتيشه ليرى
كيف يعيشون . . أو هل سأل نفسه عقب حفلة ساهرة حمراء ..
عن المعجزة الخارقة التي يوائم بها الفلاح بين دخله ومصروفاته ؟
ليتهم يشرفون بزياراتهم تلك الحظائر التي تموج موجا بالحيوان
البلبد المسخر . وليتهم يفكرون من أجله كل عام ساعة واحدة ،

عندما تتكدرس أمانهم مئات الألوف من الجنهات التي انصدعت عنها
أرض ضربها الفلاح بفأسه ، وشقها بساعده ، وأبلى فيها أحسن البلاء !
إذن لعلوا أى وزر أثيم يحترحونه حين يؤجرون الفدان
الواحد بخمسين جنيتها ، أو أربعين . . فلا يستطيع المؤجر الذى
سينفق مثل هذا المبلغ ، أو دونه ، على الأرض إلا أن يواجه الموت
كل عام ثلاث مرات — عند ما تهل مواسم التحصيل ، والتي هي
للأسف مواسم الحصاد ، موسم الذرة وموسم القمح وموسم القطن
وإذا استسغنا — جدلا — من رجل يملك عشرة أفدنة أو
عشرين ، أن يؤجر الفدان بثلاثين جنيتها أو أربعين . فكيف
نستطيع ذلك من تفتيش يتكون من آلاف الأفدنة وينتظم قرى
كاملة . ويستطيع إذا أجر بسعر متواضع معقول ، أن يجمع أموالا
طائلة تناسب ملكه العريض الكبير ؟

لكن هؤلاء السادة منطقا آخر مدعما بالبراهين الدالة على أن
الفلاح سعيد جدا فى ظل هذه الإيجارات التي نتطفل نحن بنقدها
وتجريحها .

ويضربون لك مثالا بالجاموسة ، وبيض الدجاج . ! فهم يقدمون
بلغة الأرقام التي لا يأتيناها الباطل ، إحصاء دقيقا ينبئنا أن الجاموسة
وحدها تدر للفلاح كل عام من لبنها ، وسمنها ، ونتاجها ما لا يقل
عن خمسين جنيتها .

ولقد أتعبوا بهذه الوثيقة المضحكة وزارة الزراعة التي جندت
قسم الإحصاء التابع لها لتبحث هذا الكشف الرائع الخطير . . ولم
تدم فرحتنا وأسفاه . ! إذ تبين لقسم الإحصاء أن نفقات الجاموسة
من برسيم وتبن وفول وخدمة عامة ، تستغرق معظم ما تدره وتنتجه

ولا يتبقى لصاحبها في أحسن الظروف أكثر من سبعة جنيهات في العام
هذا إذا سلمت الجامعة من العوارض الجامحة التي تترتب عليها
دون أن تجد من الطب البيطري معونة أو نفعا .

٤ — العامل والموظف الصغير :

وإذا نحن جاوزنا المستأجر الزراعي إلى العامل الزراعي ألفيناه
شرا مقاما وأفدح عبثا . . . ولقد قامت « مصلحة الفلاح » ببحث
حالة العمال الزراعيين الذين يعملون في الحقول والتفاتيش ، فإلى
أى شيء أفضى بحثها . ؟

لقد اكتشفت حقائق مؤلمة ومخجلة . . . ففي بعض التفاتيش
وجدت الرجل يستأجر بخمسة قروش . ، بينما يستأجر الحمار
بعشرة قروش . . . ومعنى هذا أن المساواة لم تتحقق بعد ، بين
الإنسان المصرى . . . والحمار المصرى . . .

كذلك وجدت أن أقل ما يجب أن يظفر به العامل الزراعي
يوميًا لكي يعيش أدنى وأحققر معيشة — هو ثلاثة عشر قرشا ،
بيد أن أغلبية هؤلاء العمال تتراوح أجورهم بين خمسة قروش وعشرة
في اليوم . . . ولنستمع لوكيل وزارة الشؤون الذي هو الآن وزيرها
يعلق على هذه الموازنة فيقول : « وإذن فالعامل الزراعي مضطر
لكي يعيش في أحط مستوى ، أن يقترض كل يوم ما بين ثمانية
قروش وثلاثة قروش ، .

وكذلك وجدت مصلحة الفلاح ، أن المدة التي يشتغلها العامل
الزراعي لا تتجاوز ستة أشهر في كل عام كما ألفته محروماً كل

الحرمان مما يتمتع به زميله العامل الصناعى من التشريعات
والتشكيلات النافعة !

فليست لهم نقابات ، ولا يباح لهم أن يؤلفوها . وليس لديهم
قانون ساعات العمل ، ولا قانون التعويض عن إصابات العمل ،
ولا قانون تشغيل الأحداث والنساء ، ولا غير هذه من القوانين
التي دعمت شخصية العامل الصناعى إلى حد كبير وحرمت منها ذلك
المواطن المنسى المسكين !

أليس إرهاب هذه المجموعة النفيسة من المواطنين وإهمالها ،
إهداراً لكرامة الوطن ، وتعويقاً لنهضته ، وتكديراً لسلامته ؟
وحين تغادر العامل الزراعى إلى العامل الصناعى ، نجد هذا
الآخر لا يزال فى حضيض الفاقة والإهمال ، رغم ما أحرزته الحركة
العمالية من نماء ونجاح ، ورغم ما ظفروا به من حقوق وتشريعات !
وحين تغادر الاثنين إلى الموظف الصغير . . نجد ما لا عين رأت
ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر !

نجد الشقاء ، والدين ، وفوضى المعيشة — قد تضامنت جميعاً ،
وتداخلت ، وصيغ منها هذا الكائن المرتجف المقرور . . الذى
لا يموت ولا يحيا . !

أعرف موظفاً — هو صورة لآلاف مثله — خدّم الحكومة
خمسة وعشرين عاماً ، ولا يزال فى خدمتها ، له بنون وبنات .
ودخله الشهرى سبعة جنيهات مصرية . مع أنه يقوم بعمله المكتابى
خير قيام ، ويحمده كل رؤسائه وزملائه . . ومنذ عام أشيع أن
أمثاله من المنسيين سينالون الدرجة التاسعة . . وفرح المسكين
فرحاً لم يفرح مثله قبله . ومألت أمه الجوّ بصياح الغبطة اومضت

تبشّر الناس أن ابنها سيأخذ « نمرة ٩ » .. ومضى عام كامل ، ولا يزال المسكين يفتظر ، . لكن ولاده لواجبه لم يتغير .. فتراه ينهض صباح كل يوم فيغدو إلى « الديوان » لينجز أعماله .. ثم يروح إلى البيت ، ليواجه أثقاله وأحماله .. !

ألا سحقاً لهذه المحنة التي نسميها حياة !

كيف يعيش هذا المخلوق ، وكيف يعيش الآلاف من نظرائه أيتها الدولة الرشيدة . ! ؟ إنه لو قضى هذا العمر المديد يتاجر في الفقر ذاته لكان اليوم ثرياً ثانياً عظيماً .. لكن حظه السيء أوقعه في خدمة الحكومة ، فهو — بعد خمسة وعشرين عاماً — قد رجع لا بخفي حنين .. بل بخفي الحكومة !

* * *

إن الوظيفة هي « العقدة الحيوية » في جسم المجتمع .. هي مركز التنفس الذي ينظم دورات الدم ، وحركات الأجهزة ، ويسلم الجسم إذا سلم ، ويعطب إذا عطب .. وهذا الجيش اللجب من صغار الموظفين — يمسك بيده مصائر الأمة ومصالحها ، وما لم نشعرهم بأنهم موضع عناية الدولة ورعايتها ، فإن يؤدوا واجباتهم إلا في جو من الضجر والفتور ... وهذا هو سر البطء القاتل الذي يتسم به الروتين الحكومي عندنا ، والذي يعطل مصالح المجتمع ، ويفسد عليه أموره — كما أن المحسوبة التي تصطنع من بينهم من لا كفاية له ولا موهبة سوى قرابة أو مصاهرة أو تبعية ؛ ثم ترفعه فوق نظرائه درجات .. قد أفسدت ذمما كثيرة ، وجعلت الاختلاس

عند كثيرين فضيلة يتنافسون في إحرازها . . وصرنا نسمع عن
كاتب بسيط يستطيع أن يختلس مائة ألف من الجنيهاً . !
حقاً أن المجتمع يحمل في رحمه جنين كل جرم يقترب فيه .
وإن الحكومة حين تتخلي عن واجباتها إزاء رعاياها ومواطنيها ،
لتهنيء لنفسها بنفسها مصير آقاسيا أليما . . وهي بحرمانها الموظف
الصغير من ضرورات الحياة ، وإغداقها مئات الجنيهاً وآلافها
على كبار الموظفين ، تحرض على الفساد والفوضى .

* * *

هذه مهاب العواصف التي تهدد سلام المجتمع ، وتتوعدده
بكارثة محققة — وليست السلامة أمراً معجز الدرك ، أو صعب
المزاولة . . بل إننا لقادرون على أن نأسو كلومنا أسوأ جيلاً ،
ونمدد تلك العواصف السافية والعاتية ، إذا تسلحنا بروح الإنصاف
والإيثار ، وآمنا بضرورة حدوث تحول اجتماعي شامل ، وبذلنا
جميعاً — الحكومة والشعب — محاولة صادقة لإتمام هذا التحول
دون أن نريق قطرة دم واحدة ، ومن غير أن يكفر بعضنا ببعض
ويلعن بعضنا بعضاً .

والآن . . وقد استبان لنا أن الخبز هو السلام ، وأن مرد كل
تأخر وانحيار وتدمير ، إلى الفقر وما يعانیه الشعب من خصاصة
وحرمان . . فقد آن لنا أن نضع أقدامنا على الطريق الذي يفضي
بنا إلى الغاية النبيلة التي يتحقق ببلوغها معنى وجودنا وحياتنا —
فأين هذا الطريق ؟ . .

* * *

لا شيء سوى الاشتراكية :

عندما نزلت عبارة « العدالة الاجتماعية ، ضيفا على مجتمعنا المصري عقيب الحرب .. » وأخذت ألسنة المواطنين تتداولها ، وتلفظ بها ، كنت أجد لها طعماً لذيذاً ، وجرساً منعماً عذبادون أن أعرف حقيقة مدلولها ، وما تمثله من نظم ومناهج .. حتى رأيتها تجرى على ألسنة الطبقة السكانية التي يشكو المجتمع من استغلالها وجشعها وكرازتها ، وسمعت قوارين هذه الطبقة ورؤساءها يرددون في ضوضاء وصخب نفس العبارة التي يرددها المحرومون وهي « نريد العدالة الاجتماعية ، أفبدأت أشك في مدلولها ومعناها .. » وقررت أن أقف على تفسير علمي صحيح لها خشية أن نكون قد وقعنا في غرام هدف يضرنا ولا ينفعنا .. فألفيت الراسخين في العلم يعرفون العدل الاجتماعي بأنه « طائفة من المبادئ والنظم التي ثبتت بالتجربة أن المنفعة الاجتماعية تبلغ بها حداً الأقصى ، والتي اعترف الناس بأن لها من الأهمية ما يفسخ جميع الإعتبارات الوقتية » .

ويظهر أن زعماء الرجعية الاقتصادية لا يعنون بالعدالة الاجتماعية هذا الذي عناه العلماء .. وإلا ما نادوا بها ، وأنهم يهدفون بترديدها والاهتاف بها إلى مداراة الوعي ، وملء قلوب الشعب بالمنى والآمال

والآن .. نستطيع أن نطرح هذا السؤال :

هل العدالة الاجتماعية روسية الجنسية ، ماركسية الدم ؟ .. أم هي فطرة أحست بها الإنسانية منذ أحست بوجودها ، ومنذ سمعت وجيب الوعي والحياة يخفق بين جنبيها .. ؟

وهو سؤال نوجهه لأولئك الذين يرجفون بالتهم على كل من

يرفع عقيرته مستحثاً سير الإصلاح في بلادنا الحبيبة . . حتى إنهم
ليعتبرون كل كلمة من أجل المساواة والعدل. نفثة من نفثات ماركس
وآية من إنجيل الشيوعية . . ناسين أن أراجيفهم هذه تفيد الشيوعية
ذاتها ، وتضفي عليها ألواناً زاهية من التكريم ، وهي في نفس
الوقت لن توبق رواد العدل الاجتماعي عن غايتهم — لأنهم يؤمنون
به وبالشعب إيماناً لا يوهنه عواء الدئاب .

* * *

إن التاريخ الإنسان مترع بالمحاولات التي بذلها العقل ليخرج
العدالة في أحسن تقويم وأول نظام . . وما من رائد حر مر بالتاريخ
إلا وقد خلف وراءه آثار كدحه في سبيل الظفر بمستوى أرقى ،
وتعاون أسى ، للبشرية جميعها .

وفي كفاح موسى وعيسى ومحمد عليهم السلام ، نرى التحاماً شاقاً
مستمر آيينهم وبين ذوى الأنانية المفرطة . . ونبصر فيضاً من التوجيهات
الداعية إلى تنفيذ مشيئة الله في أن يعيش الناس إخواناً وسواسية .
إذن فالعدل الاجتماعي ، والاشتراكية ، التي هي أصدق مظهر

له — فطرة عريقة يحسها الجنس البشري كله إحساساً قوياً واضحاً
وليس ضربة لازب أن يكون المؤمنون بهما الداعون إليهما ، بلا شفقة
يعذبون ويضطهدون . . ! ولنعهد لتعريف العدل الاجتماعي مرة
أخرى . . « طائفة من المبادئ والنظم ثبت بالتجربة أن المنفعة
الاجتماعية تبلغ بها حداً الأقصى . . » ، ثم لننظر ذات اليمين
وذاً الشمال باحثين عن النظام أو المبدأ الذي يحقق هذه الغاية .
لقد انعقد إجماع العالم المتحضر كله على أن النظام الذي تبلغ به
المنفعة الاجتماعية حداً الأقصى ، في الوقت الحاضر — هو الاشتراكية —

ويتجلى هذا الإجماع العالمى الرشيد فى أخذ الدول الناهضة جميعها بهذا النظام ، وتطبيقه على مجتمعاتها تطبيقاً قد تختلف وسائله . . . ولكنه فى شتى مظاهره يفضى إلى غاية واحدة . وإن مواكب الأمم الراقية لتتخطف الأبصار وهى سائرة فى طريقها إلى قمم الاشتراكية العليا دون أن تتهم نفسها ، أو يتهم بعضها بعضاً بتلك التهم المعروفة التى نملك منها رصيداً ضخماً !

أترون انجلترا شيوعية — وهى التى صعدت بالضريبة التصاعدية إلى ٩٤٪ ، وراحت فى سرعة البرق تؤمم الملكيات الإنتاجية الكبرى ؟ أم ترون أمريكا شيوعية — وهى التى لا يقل أدنى مرتب لأدنى فرد فيها عما يعادل عندنا خمسين جنياً مصرأ . . ؟

لنذكر جيداً هذه الحقائق الثلاث :

أولاً — أن العدل الاجتماعى ضرورة لازمة نادى بها الشعب والحكومة ، واتفق المجتمع كله عليها .

ثانياً — أن العدل الاجتماعى هو النظام الذى تبلغ به المنفعة الاجتماعية حدما الأقصى .

ثالثاً — أن النظام الذى حقق هذه الغاية فى الفترة الحاضرة هو الاشتراكية . . . ولا شئ سواها .

أما سياسة « الترفيع » التى نسير عليها . . . مثل صرف إعانات للغلاء . . . أو بدل تفرغ . . . أو بدل شحاذة ، كما عبر بعض الموظفين . . . فإن ذلك كله وإن كان يخفف من خفق الصداق وآلامه إلا أنه لن يستأمل شأفة العلة الخبيثة والمرض الدفين . ولا شئ يحسم هذه الفوضى التى نعانيها مثل أن نخطو خطوة كبتك التى خطتها انجلترا مثلاً . فنتحول من مجتمع رأسمالى متطرف إلى مجتمع

اشتراكي معتدل تفتظم الاشتراكية كل مرافقه أو جلها وتحرر
فيه قوى الإنتاج المحبوسة في أيدي الرأسماليين المتطرفين وطبيعي
أننا لن نجد من الدين ولا من العقل ولا من الظروف معارضة لهذا
التحول الرشيد ، بل سنجد منها جميعاً ، ولا سيما الدين ، عوناً
وتعاضيداً .. فإن كل توجهات الرسول لتتزع إلى الاشتراكية في كل
نظام يبتكره الناس ويحقق منافعهم ومصالحهم . ولطالما كان عليه
السلام يقول : « إن الأشعريين كانوا إذا أرملوا في غزو أو قل
في أيديهم الطعام .. جمعوا ما عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه
فيما بينهم . فهم مني ، وأنا منهم » فلنخط هذه الخطوة الأولى في
شجاعة وثقة ، فإن من ورائها المجد والعافية والسلام .

من هنا تبدأ اشتراكيتنا :

منذ أربعة أعوام وقف « إريك جونستون » رئيس الغرفة
التجارية الأمريكية يومذاك ، يلقي خطبة وداع نشرتها مجلة المختار
في حينها .. وكانت تلك الخطبة نصيحة نفيسة ، يقدمها للرأسمالية
الأمريكية ، أحد أقطابها العاقلين .. ولقد قال فيها « نحن نقول :
إننا نؤيد تعزيز الميكانة الاقتصادية للطبقة المتوسطة ، وهذا يعني
أن يقل عدد الذين في الحضيض وعدد الذين في القمة ، وأن يكثر
عدد الذين في الوسط ، إذن فما عيب تحديد حد أدنى للأجور يحفظ
على الإنسان كرامته ؟ فهذه إذن وسيلة لرفع مستوى الذين في
الحضيض . أليست كذلك ؟ وهي أيضاً وسيلة لزيادة عدد الذين في
الوسط . ونحن نقول : إنه يؤسفنا أن نرى الكساد في الحين بعد
الحين ، وتعطل العمال عن العمل في فصول بعينها ونقول إننا نطلب

عملاً ثابتاً للعمل إذن فما هو عيب الأجر السنوى ؟ إنه يكفل للعامل عملاً ثابتاً سنة كاملة ، أليس كذلك ؟

« ونحن نقول : إننا نريد حقاً أن نرى نعم الحياة أوفر انتشاراً بين الناس ، إذن فما هو عيب نظام المشاركة في الأرباح ؟ وما هو عيب ابتكار الحوافز للعمل حتى يزدوا إنتاجهم — فيزيد ربحهم ، وربحك أيضاً ؟ .

« ونحن نقول : إننا نريد لجميع الناس بيوتاً أفضل وتعليماً أرقى ، وإننا نطلب مستوى صحیحاً أعلى يكفل حسن العيش للجميع حين تتقدم بهم السن . وإننا نريد لجميع أسباب الرخاء الحقيقي لجميع الناس . « فإذا كنا نريد ذلك حقاً ، فيجب أن تكون ثمة وسائل لتحقيقه . ولست أزعم أن الوسائل التي ذكرتها هي الدواء لكل داء بل أقول إنها أشياء ينبغي لنا معشر رجال الأعمال أن نفكر فيها إذا أردنا أن نكفل لأنفسنا مستقبلاً ، بما نكفله لسائر الناس من مستقبل . « إن تعريف الرأسمالية في المعجم أصبح ميتاً كالحيوانات المنقرضة : الرأسمالية حشد رأس المال ، نفوذ رأس المال متى انحصر في أيدي رجال قلائل .

وقد عاش رجال الأعمال أمداً طويلاً في ظلال هذا التعريف ، وهو لا ينطبق إلا على ما مضى من عهد السلب والنهب والسلبين والمحترمين . . أما الآن فقلبوا نظركم في أرجاء الأرض تروا ما تم فيها . فقد زالت الرأسمالية القديمة أو كادت صفت في روسيا وهي في حشرة الموت في أوروبا وتكاد تختنق في بريطانيا . . « ولقد كانت فترة رياستي للغرفة التجارية فترة تجربة ودراسة وقد اقتضاني عمل فيها أن أتجول في أقطار الأرض ، فرأيت مصرع

الرأسمالية يعنى رأسى ، وقد اقتضى عملى أيضا أن أتجول فى أمريكا
مراراً لا حصر لها ، فخرجت من رحلاتى كلها بهذه العبرة : إما أن
نساير المبادئ الحرة ، وإما أن نواجه خطر الانقراض . هذا هو
ناموس الحياة : المسايرة أو الانقراض .

هذه الكلمات الصريحة الجليسة قبلت فى أمريكا من رجل يمثل
الرأسمالية تمثيلاً عريقاً . حتى لقد دفعه ولاؤه لها إلى الحرص على
اسمها ، فوضع مقترحاته السالفة ، ودعوته الجديدة تحت عنوان
« الرأسمالية الجديدة ، أو الرأسمالية الديمقراطية » .

ونحن ننقل هنا هذا القدر الكبير من خطابه لسببين :

الأول : أنه شاهد من أهلها . . يعلن أن عهد الرأسمالية --
عهد السلب والنهب ، والسالبين والمحتكرين . قد مضى وتقوض .
الثانى : أننا ونحن نحاول الآن تقديم المواد التى تصاغ منها
اشتراكتنا -- نفضل أن نعالج الموضوع بالطريقة التى عالجها هو
بها -- إذ حدد الأهداف التى يجب على المجتمع أن يسعى إليها ،
وهى أهداف لا تنحرف عن صميم الاشتراكية قيد أنملة -- وإن
سميت بغير اسمها . وترك الوسائل للبرونة والتجربة . بشرط أن
تتسجم مع المبادئ الحرة وتسايرها وتطابقها ، وضرب الأمثال
ببعض الوسائل التى يراها ضرورية لتحقيق منفعة المجتمع كمشاكة
العامل صاحب العمل فى الربح .

وهذا بالضبط ما نريده الآن أن نصنعه -- فبعد أن حددنا الهدف
العزى الذى ينبغى أن نتعاون جميعاً على بلوغه ، وهو الاشتراكية
الوديعة الشاملة . . لا نرى ضرورة لالتزام نظام بعينه ، أو الجود

والتعصب لوسائل معينة . . ولا بأس أن نختار من الوسائل ما يوائم
مناجنا وطبيعتنا مادامت تسائر مبادئ التقدم والحرية ، وتفضي
إلى تعزيز المكانة الاقتصادية للطبقات المهضومة . وعلى كل مواطن
— حاكما كان أو محكوما — أن يساهم في البحث عن وسائل تحقيق
هدفنا المشترك .

وإننا لنقدم هنا ما نعتقد أنه نقطة البدء في كل اشتراكية صالحة
وما لا يمكن في نظرنا أن تقوم عدالة اجتماعية ، أو تشاد مدنية
رشيدة إلا به . وإذا كنا قد أتينا من قبل على العوامل الشريرة التي
تعتاق نمونا ، أو تعكر سلامنا — فإن الوسائل التي نجبذها لتكوين
اشتراكية المنشودة ، هي ما يقابل تلك العوائق ، وبعمل في الواجهة
المضادة لها . وتتلخص فيما يأتي :

١ — التقريب بين الطبقات

وذلك بمكافحة الحواجز التي تفصل بين أبناء المجتمع الواحد ،
وتتيح لبعضهم كل الفرص ، وتحرم الآخرين منها . وقد أقر
مجلس الوزراء المشروع الجديد لإعانة الغلام ، وإنها خطوة جريئة
موفقة تستأهل الحمد والشكر .

فاليوم فقط سيتاح للوظف الصغير الذي نعينا منه —
قريب ، أن يحس أنه كائن حي موجود . . سيتاح له أن يتزحزح
ولو قليلا عن شفا الهاوية التي كان يوشك أن يتردى فيها ، إذا لم
تطارده الذئاب المسعورة من التجار الجشعين الذين يتربعون على
عرش الأسعار ؛ يعززون بها ويدلون ، ويحيون ويميتون !

ولكن هذه الإعانة الضخمة رغم أنها مفرحة ومرضية فهي غير كافية . . . ذلك لأنها أولا - لا تزال دون ضرورات ذلك المواطن الصغير . وثانيا ، فلأن المواطن المحروم لا يتذمر لحرماته فقط ، بل هو على حد تعبير الأستاذ السابعي « لا يقول أنا جائع . . وإنما يقول : أنت أيها الغني تأكل أكثر مما ينبغي أن تأكل ، وتملك أكثر مما ينبغي أن تملك ، وتنفق على شهواتك أكثر مما ينبغي أن تنفق . . . »

لا بد إذن من تقريب المسافات الشاسعة والمتاهات البعيدة التي تفصل بين الموظف الذي يتقاضى عشرة جنيهات ورئيس الوزارة الذي يتقاضى ثلاثمائة جنيه . . . والتي تفصل بين « فراش الأزهر » الذي يتقاضى حتى مع إعانة الغلاء الجديدة سبعة جنيهات وشيخ الأزهر الذي يتقاضى قرابة ألف جنيه ما بين مرتب وأوقاف .

إننا لنطالع بعيون مبهورة أخبار تلك الدول الرشيدة المتحضرة ، فنرى الفارق بين أضخم مرتب في الدولة وأصغر مرتب فيها لا يزيد عن أربعة أمثال أو خمسة ، ففي سويسرا - مثلا - يتقاضى « الكناس » ما يعادل عندنا خمسة وعشرين جنيها ، ويتقاضى رئيس الجمهورية خمسة أمثاله فقط . وفي أمريكا يتقاضى « عسكري المرور » ما يعادل عندنا مائة جنيه وأكثر في الشهر ، ثم يتقاضى « ترومان » أربعة أمثال أو تزيد قليلا ؛ وكذلك في إنجلترا وفرنسا وروسيا وفي كل مكان له من الحضارة والرقى حظ ونصيب .

فالخطوة التالية التي نرجوها بعد إعانة الغلاء الجديدة التي تميزت برفع مستوى الصغار دون الكبار ، هي التقريب بين المراتب على أسس جديدة ، وذلك بتخفيض المراتب الضخمة وإضافة الفرق

إلى المراتب الصغيرة . . وسواء علينا أن يكون هذا الحل عظيم
الفائدة المادية للوظف الصغير أو ضئيلها ، فإن أعظم ما سنجنه
من ورائه هو تصحيح وضع خاطيء قاس ، وهو — كما قال إريك
جونستون ، من قبل — سيقلل عدد الذين في الخضيض ، وعدد
الذين في القمة ، وسيكثر عدد الذين في الوسط .

* * *

وكذلك لا بد من تقريب المسافة التي تفصل بين من يملك
عشرات الألوف من الأفدنة ، ومن لا يملك شيئاً . . بين من يملك
قرية كاملة ، ومن يملك حفنات من تراب . . بين صاحب العمل الذي
يذهب بكل الربح وكل الخير وكل الفائدة ، والعامل الذي يعود آخر
النهار يدين قد أجلتا ، وجسم يترنح من وطأة الاعياء . . وفي حديثنا
القادم عن الملكيات الزراعية والصناعية سنقدم المقترحات التي
تعيننا على التقريب بين الطبقات .

ولكننا قبل مغادرة هذا الجزء من الحديث ، نريد أن نلفت
النظر إلى عنصر أصيل في تحقيق المساواة ودك الحواجز الظالمة
والفوارق العائقة . . ذلك هو تحقيق المساواة بين الناس أمام
القانون ، فنحن نلاحظ أن الشريف الذي يختلس ويسرق لا يناله
القانون بسوء ، بينما المواطن الذي تمتد يده لقروش تافهة يساق إلى
مصير مظلم كله عذاب ونكال ، مردداً قول خليل مطران :

ما بين لصوص ولصوص فرق في الأعلى والأدنى
لصغارهم الشنق المزرى وكبارهم الشرف الأسنى
وهذا التمييز هو أخطر أنواع التمايز الظالم البغيض الذي يقضى
على هيبة القانون وسمعته . ما أروع ذلك المبدأ الحر الذي أعلنه

محمد بن عبد الله في رحاب الجزيرة : « لو سرق فاطمة بنت محمد
لقطع محمد يدها ، وحين جاءه أحد ولاته ، فرآه الرسول
مشتملاً ببرة جميلة نفيسة ، فسأله من أين لك هذا ؟ فلما أجاب
بأنها أهديت إليه قال له :

— أ رأيت لو جلست في دارك لم تبرحها أ كان الناس يهدونك
شيئاً ؟ إن كل ما يأتيك وأتم لنا ولالة ، فانما هو حق بيت المال .
قم فأودعها فيه

إن اللصوص الكبار أخطر على الأمة ، وعلى أرزاقها من
صغار اللصوص ، فالأولون يسرقون الملايين محتمين بالوظيفة
الكبيرة التي يحتلونها ، أو بالجاه العريض الذي يشتملون به —
وما قصة « إسماعيل المفتش » الذي كان يلقب بالخدو الصغير ،
بغائبة عنا ولا بعيدة منا .

لقد كان وزيراً للمالية ، وما أن طرده الخديو إسماعيل باشا ،
حتى اكتشف سرقة أربعين مليون فرنك من مال الدولة .
ولقد وصف قنصل أمريكا في مصر آنئذ ، ملك هذا اللص
العظيم ، فقال : لم يكن ملك سليمان يهضم كل هذه القصور والحدائق
والجوارى والمجوهرات .

كان في قصوره سبعائة جارية ، وله ثلاثون ألفاً من أجود
الأفدنة ، واشترى مرة لزوجته مروحة مرصعة بالجواهر استوردها
من باريس بما يقرب من نصف مليون فرنك ، كل ذلك غير الأربعين
مليوناً السابقة . . أتظنون أن إسماعيل المفتش هذا قدمات ؟
لا . . إنه لم يم . . مادام يوجد بيننا من طرازه عشرات وعشرات .
إن قانون « من أين لك هذا ؟ » هو الوسيلة الناجعة للمساواة بين

المواطنین أمام القانون . وهو الكلمة الرهيبة التي ستجلب في روع
للصوص الكبار حين يحاولون السلب والنهب ، فيكفوا أيديهم
خوفاً وحذراً — فأين هذا القانون ، وما مصيره ؟

إن الحاكم النزيه هو وحده القادر على أن يجعله حقيقة ماثلة
ونافذة وصارمة . فأين هذا الحاكم لنحييه تحية الولاء والإعجاب ؟

• • •

ب — مشروع محمد خطاب :

وتبدأ اشتراكيتنا كذلك بتحديد الملكيات الزراعية ، وتغيير
الأوضاع الإقطاعية تغييراً يمكن رقيق الأرض من التحرر والخلاص .
وصحيح أن الحكومة بدأت تستصلح بعض الأرض وتبيعها للفلاح
بيعاً يشبه المنحة والهبة ، وهي خطوة محمودة أيضاً ، بيد أنها لن تمحو
عن مجتمعتنا وصمة الإقطاعية المقيتة ، ولن تقدم للظالم السغبان
إلا قطرات لن تبلغ فاه ، ولقيات لا تقيم صلباً ولا أوداً .

ولقد زال السبب الذي من أجله قسمت الإقطاعيات الزراعية
قسمتها الأولى . . يوم كان الفلاح عاجزاً عن زراعة المساحات
الواسعة ، وكان تعداد الفلاحين نزرأ ضئيلاً .

أما اليوم فكل فلاح قادر على أن يزرع . وهو يريد أن يطلع عليه
نهاره غده ، وفي يده عشرة أفدنة أو خمسة ، يعمل فيها سيداً لا عبداً
ولاًجيراً . فلماذا لا يمكنه من هذه الرغبة فيسترد كرامته وشخصيته
ويبذل من الجهد الرضى ما ينمي ثروة الوطن ويضاعفها ؟

لماذا لا نصنع كما صنعت تركيا العاقلة التي اشترت حكومتها

الإقطاعيات الكبرى ، ثم باعها للفلاحين ، وقسمتها عليهم قسمة عادلة فاضلة مرضية ؟

إن لدينا مشروعاً جاهزاً ، هو مشروع محمد خطاب بك الذي أعلنه تحت قبة البرلمان وهو أحدث شيوخه الموقرين ، وأبلى في الدفاع عنه أحسن البلاء ، ونستطيع أن نعدله فنرفع الحد الأدنى خمسين فداناً أخرى إذا كان ذلك يقنع الإقطاعيين ويرضيهم .

لا بد من تصفية هذه الإقطاعيات عن طريق الحكومة . . ونحن نؤمن بواسطة الاستقراء . أن تصفيتها آتية لا ريب فيها ، وهذه الشمس - شمس مصر الصافية ستشرق يوماً ما ، وقريباً جداً ، على المزارع المبعثرة في أرض الوادي الأخضر ، تمثل سيادة الفلاح ، وترمز إلى تحرره واستقلاله . . فلماذا إذن نرجى هذا اليوم الجميل ؟ فليتقدم الحكومة ، وليتقدم البرلمان ، وليتقدمامعاً . إن وثيقة الرقي التي ستسجل نهضة مصر الحقيقية ، لا تزال بيضاء خافتة - تنتظر الحكومة المخلصة القوية التي تكتب فيها هذا السطر الواحد : لاملكية زراعية فوق المائة فدان .

هذا السطر الذي سيدفع الوطن مائة عام إلى الأمام ، والذي سيحقق لسكان أربعة آلاف قرية تكافؤ الفرص قدر المستطاع ، والذي سيثمر منافسة عادلة وهائلة ، يختفي فيها الغلاء ، وتمهد لتحسين أحوال المعيشة في الأمة كلها .

ج - تحديد الإيجارات الزراعية فوراً :

وإذا لم يستجب أولو الأمر لهذه المشيئة التي أجمع عليها الشعب ورأوا لأسباب مفتعلة أن يرجئوها ، فسنأسف إلى حين ، على

الفرصة الخالدة التي يزهقونها . . وعليهم فوراً باسم الشعب الذي
جباهم بثقته وتأيبده ، أن يرفعوا عن الفلاح ذلك الإصر المبهظ
الثقيل — إصر الإيجارات الزراعية الطائشة الجشعة . . الآن لا غداً .
فربما فات قوماً جل أمرهم من التأنى وكان الحزم لو عجلوا

. . .

من هم هؤلاء الذين يعيشون هناك ، وراء الستار الحديدي
للتفتيش والضيق ، ويوقعون الإيجارات على بياض ، وتفيض
أعينهم من الدمع حزناً ، ألا يجدوا ما ينفقون . . ؟
إنهم آباؤنا ، وأمهاتنا ، وإخوتنا . إنهم ذخر هذا البلد
وشرائينه وحياته — وسوف يستروحون نسائم من الراحة إذا
نحن ذكرناهم في كفاحهم المضني وشقائهم الرهيب — فقدّمنا لهم
هذه الخدمة اليسيرة وهبطنا بأجور الأرض التي يستأجرونها إلى
حد مستطاع معقول .

فلنصنع كما صنعت « سويسرا » ، إذ ألغت لجائنا فنية قسمت
أرضها الزراعية إلى اثنتي عشرة طبقة ، ثم جعلت لكل طبقة منها
أجراً معلوماً .

ولنصنع كما صنعت « أيرلندا » التي أنشأت محاكم خاصة لتشرف
على تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وتفصل في كل نزاع يقوم
بينهما ، وتتفرغ لمراقبة المالكين حتى لا يتحايلوا على القانون
ويستغلوا المستأجر استغلالاً غير مشروع .

ما أيسر هذه الخطوة ، وما أجل نفعها . فهل نبخل بها على
ملايين المواطنين الذين يمهوننا الحياة . . ؟
وهناك اقتراح آخر عظيم الفائدة — للأستاذ توفيق الحكيم .

فلقد كتبت إليه في « يونية سنة ١٩٤٨ » كتابا خاصا بموضوعنا هذا ، وكنا يوم ذاك في موسم الحصاد الذي أحالته الإيجارات المرتفعة إلى « مآتم الحصاد » فنشر الرسالة وعلق عليها باقتراحه الجميل — وهذه هي رسالتي إليه .

« ... من هو بطل المعركة في فلسطين ؟ ومن الذي يصنع هناك المعجزات ، ويشترى المجد بدمه وعصبه وحياته ؟ أليس هو جندي الجيش ؟ ... إن جنود الجيش هؤلاء ، هم أبناء خمسة عشر مليوناً من الفلاحين الذين يجتازون اليوم حمة جاوزت طاقتهم ... خمسة عشر مليوناً كتب عليهم أن يموتوا كل عام مرتين ... ومتى ؟ في مواسم الحياة والنشور ! ... في موسم الحصاد .. إنك لو هبطت اليوم أغلب تفاتيشنا ، لهالك منظر خفرائها وهم يكمنسون القمح من « الأجران ، كمنسا .. ويأخذونه نظير الإيجار ، دون أن يتركوا قمحة واحدة لذلك الذي سقاها بدمعه وعرقه .. ولسنا بالطبع نطالب أصحاب هذه التفاتيش أن يتبرعوا بالإيجار . وإنما نرجوهم وقد دعينا إلى الترفيه عن جيشنا العظيم ، أن يعلموا أن أكرم ترفيه عن الجنود هو البر بآبائهم وأهليهم ، وذلك بعدم إرهابهم في التحصيل . ونشر الأستاذ الكبير هذه الرسالة بالعدد (١٩٠) من أخبار اليوم — ثم علق عليها بهذا الرأي :

إذا كان القانون لا يحجز الحجز على كل مرتب الموظف ، بل يترك له قدرأ يمكنه من العيش ، فإذا يمنع من سن مثل هذا القانون بالنسبة إلى الفلاح الذي يعمل في الأرض . لماذا لا تعتبر الدولة أن الفلاح الذي هو عماد الثروة القومية شبيه بموظفيها ، فتترك له قدرأ من المحصول يقتات به ، تخرجه من نطاق الحجز ، ومن حساب السداد

يوم تسوء الحال ، ولا يستطيع المحصول أن يفي بقيمة الإيجار .
ولقد آن الأوان أن ننصف الفلاح وأن نغني بمعاشه ، وأن
نحوطه بشيء من الحماية . . فقد انقضى العهد الذي يقال فيه للفلاح :
« يهمننا كيف تسدد ولا يهمننا كيف تأكل » .

. . .

والآن - تستطيع وزارة الاقتصاد القومي أن تثبت فائدتها
للفلاح بالذات ، فتصدر تشريعاً يجعل جزءاً كافياً مما تخرجه
الأرض ، منطقة حرام . لا تقبل الحجز ولا المطاردة ، وأن
تصدر أيضاً التشريعات التي تحدد إيجارات الأطنان وتخفيضها
مستهدية بالإجراءات التي اتبعتها دول ناهضة والتي ذكرنا بعضها منها .
ونحن نعلم أن « الإقطاعيين الزراعيين » من كل حزب وقبيل ،
يقفون بالمرصاد لكل محاولة من هذا النوع - ولكننا نعلم أيضاً
أن الحكومة المؤمنة بشعبها ، لا يزيد لها هذا التربص إلا عزماً
وإصراراً . . ونعلم أيضاً أن الحكم الذي يشايع هوى هذه الطائفة
ويتسيم بسيماها ، لا بد أن تذهب ريحه ويصير من الخائبين .

وإننا نرجو أن يفي سادتنا إلى ضمائرهم ، وأن يهبهم الله من صحة
العقل ، وصحة العاطفة ما يذكرون به أن الوقت الذي نعيش فيه
أسرة واحدة قد آن أوانه ، وأن لكل كائن حي ، حقاً في أرض الله
وسمائه . . وأن الله ذاته هو الذي سجل هذا الحق في وثيقة خالدة
حين قال : « وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه » .
أفيسطيع كائن من كان من البشر ، أن يحتكر لنفسه ، وحسابه
الخاص ضوء القمر ، وحرارة الشمس ، والسحاب الثقيل . . ؟

إن منافع الأرض مثل ذلك ، لا ينبغي أن يحتكرها لأنفسهم طائفة
ثم يحرم منها بقية الناس .

د — التأميم . . . وحقوق العمال :

ومن الوسائل التي لا مناص من الأخذ بها لتحويل إلى مجتمع
اشتراكي رشيد — تأميم مرافق الدولة قدر المستطاع وصيانة
حقوق العمل :

ولقد رأينا من قبل ، كيف طبقت حكومة العمال في إنجلترا
سياسة التأميم على نطاق واسع ، والآن وهي تتقدم إلى الشعب
الإنجليزي طالبة ثقته في الانتخابات ، لم تعد بأكثر من أنها
مستأنف سياسة التأميم على نطاق أوسع . إن التأميم هو الوضع
الطبيعي الذي ارتضاه الناس ، ويسارع إليه المجتمع الإنساني ، وفي
ظله ينعدم التفاوت البعيد بين دخول الأفراد ، وبين الأغنياء
والفقراء ، لأنه يعني نقل ملكية الانتاج إلى الدولة وتحرير قوى
الانتاج المحبوسة في أيدي الرأسماليين ، والقضاء على الفروق الاجتماعية
والتفاوت الكبير في الدخل المالي .

وكثيرا ما تزعم الكهانة أن نقل ملكية الانتاج إلى الدولة
مخالفة محظورة ، وخروج على تعاليم الدين . فهل هذا الزعم صحيح
وهل سياسة التأميم تعني هدم الملكية الفردية ؟
إننا لكي نجيب على هذا الزعم ونفنده ، ينبغي أولاً أن ندرك
الفارق بين حق التملك ، ونوع التملك .

فالأول وهو حق أو مبدأ الملكية الشخصية — أمر مفروغ
من ثبوته شرعاً وعقلاً وعرفاً . وكل بلاد العالم قاطبة تحترم هذا

الحق وتعترف به لرعاياها ومواطنيها .

ولكن الثاني - أى نوع الملكية - هو الذى يخضع لظروف الأمة ، وتطوراتها الاجتماعية . فيتحرك ويتغير حسب الحاجة والظروف . فإذا اختارت حكومتنا مثلاً نوعاً معيناً من الملكية ، وهو الملكيات الإنتاجية ، وحررته من أيدي الأفراد ، وأشرفت عليه لصالح الأمة - فإن الدين يبارك هذا التصرف ويؤيده .

ونحن نعلم - والسكينة أيضاً يعلمون - أن الإسلام لا يحرم فرض الضرائب التصاعدية ، ولا ضرائب التركات ، ولا تحديد الملكية الزراعية مثلاً . . ما دام ولى الأمر يرى مصلحة المجتمع وتقدمه فى ذلك . مع أن هذه الضرائب ، ولا سيما ضريبة التركات اقتطاع لجزء من حق ممتلك لصاحبه ، وإذن فما نجزه على بعض الشيء لصالح الدولة نجزه كذلك على الكل .

ولكى تستبين وجهة نظر الدين فى الفارق بين حق الملكية ونوعها ، نضرب هذا المثل :

أراد زيد ، من الناس أن يحوز لنفسه قصراً ، ويمتلك عربية من أحدث طراز ، وطائرة خاصة تحلق به فى جو السماء ، ومن وراء هذا كله رصيد دسم فى أحد المصارف . فهل يحرم عليه الإسلام امتلاك هذه الأشياء ما دام قد جاء بها من طريق مشروع ؟ طبعاً لا . ولكن ، إذا أراد هذا زيد ، أن يمتلك خمارة مثلاً ، أو حظيرة مترعة بالخنازير . . والمفروض فيه أنه مسلم ، فهل يحل له هذا الامتلاك ؟ طبعاً لا - لأن طريق التملك والتملك هو البيع والشراء وهذه محظورات حرم على المسلم بيعها وشراؤها ، فأنى له امتلاكها ؟ ومن هذا المثل ندرك أنه إذا كان مبدأ الملكية ثابتاً للفرد ،

فإن نوع الملكية متحرك ، يخضع لأحكام الإباحة والتحرير ، فيباح
للفرد بعض أنواعها ، ويحرم عليه بعض آخر . . . ومن المعلوم أن
حكم الحاكم ، ولا سيما فيما يتصل بشئون الدنيا ونظمها ، يتمتع بمثل
سلطة الحكم الشرعي من حيث النفوذ والاحترام — فإذا رأى ،
كما ذكرنا من قبل ، أن يجعل ملكية الإنتاج حقاً للدولة وحدها ،
ويحرم منها الأفراد ، كان ذلك جائزاً ، وكان شرعاً ودينياً ،
لقد أذن الله ورسوله ، من يحتكر من أرزاق الناس أقذاح
قمح ، أو أرطال زيت ، باللعنة الماحقة ، فكيف لا يغضب على الذين
يحتكرون ينابيع الحياة ووسائل الإنتاج احتكاريات على الدولة
أغراضها ومصالحها . . . ؟

وحين تصبح لناسياسة تأميمية نافذة ، فإن حقوق العمل ستصان
في ظل هذه السياسة ، وما أجمع هذه الكلمة التي قالها الرأسمالي
الأمريكي « إريك جونسون » :

« إن الحكم في دولة ديمقراطية هو حكم الأكثرية ، فينبغي
للكثيرة ، وهم العاملون ، أن تحس أنها تنال قسطها من الربح في
نظام قائم على مبدأ الربح ، فإن لم تحس ذلك فربما رأت أن تعمل
على قيام نظام آخر . . . »

وإن الحكومة لتؤدي خدمة كبرى — لنفسها ، وللوطن —
إذا أتاحت للعامل الزراعي فرصة التكوين ، فتمتولى تأليف نقابات
لهم تضم جميع العمال الزراعيين في القرى ، وتدريبهم على نظمها ،
ليشربوا عن طوق الجهالة والجنول والبدائية . وتبدأ من فورها هذا
بتجربة نظام المزارع التعاونية وتعاونها بالإرشاد الفني والقروض

والآلات ؛ فإن الأمم التي جربت هذه الخطوة تشهد بنتائجها الباهرة
وأثرها في تحسين مقدار الإيراد ، وفي زيادة مساحة الأرض
المزروعة ، وفي التوسع الكبير في استخدام الآلات وتطبيق
الأساليب العلمية في الزراعة وازدياد الانتاج .

* * *

وبعد ، فلسنا نزعّم أننا نقترح هنا منهجاً اشتراكياً كاملاً ، إذ
أن هذا العمل فوق طاقتنا واستعدادنا ، ولسنا نزعّم أيضاً أن هذه
الوسائل التي تحدثنا عنها ، وطالبنا بأن تبدأ بها اشتراكيتنا ، هي
وحدها العلاج الشامل لأمراضنا — وليكنها فقط خطوات أولية
تفضي بنا إلى اشتراكية سابعة واضحة المعالم ؛ محددة الأهداف
وفائدة هذه الوسائل الأولية من الواضح بحيث لا تحتاج لكي
نملك حق الحديث عنها والإيمان بها والدعوة إليها ، إلى أن نحمل
دكتوراه في الاقتصاد السياسي . فلمؤلام العلماء الاقتصاديين نترك
تفصيلات هذه المبادئ ، وتطبيقها التطبيق الرشيد ، بما لديهم من
مقدرة كافية لإدراكها وجعلها حقائق ماثلة وواقعاً ملموساً .

* * *

وأخيراً . . قفوا هذا السيل :

والوسيلة الأخيرة التي لابد منها لتنفيذ نهج اشتراكى صحيح .
هي تحديد النسل وتنظيمه .

وقد يسأل سائل : ما علاقة الاشتراكية بتحديد النسل ؟
وجوابنا أن لها به أوثق الصلات ، ولا سيما حين يراد تطبيقها
في مجتمع كمجتمعنا الذي يغمره طوفان من السيل البشرى ، يتدفق

من الأرحام بغير وعى وبلا حساب .
فالاشتراكية هنا يجب أن تنتظم شيئين :

١ - تنظيم الإنتاج المادى .

ب - تنظيم الإنتاج البشرى .

وإن أى تفاوت يقوم بين الإنتاجين ليسبب للأمة متاعب
مضنية... من أجل ذلك يصبح حقاً لازماً على المجتمع لكي يسعد -
أن يعرف واجبه إزاء هذه المشكلة ، ويؤديه على خير الوجوه وأتمها .
وإذن ، فنحن نتوجه بالحديث الآن إلى المواطنين ، فعلى
كواهلهم وخدمهم يقع عبء مكافحة هذا الطوفان . . . وهنا حقيقة
ينبغي أن تعرف جيداً ، هى أنه لا أمل مطلقاً فى تحسين مستوى
المعيشة بيننا ما دامت نسبة المواليد تتزايد تزايداً فاحشاً . حيث
يهدد على المجتمع أربعائة ألف نسمة كل عام ، وهو غير مستعد
لاستقبالهم ، ولا قادر على رعايتهم - ولولا كثرة الوفيات بين أطفاله
لأصبحت الحياة فيه ضرباً من الخرافة والفوضى والمحال .

وموطن الخطورة فى هذه المشكلة ، أن المجتمع لا يعرف عنها
شيئاً ، ولا يدرك قط أنه أمام كارثة تهدد رقيه وسعادته .

فما على أحدنا إلا أن يتزوج ، ثم إذا هو وزوجه ، معمم
تفريخ ، يضرب الرقم النياسى فى إنتاج البنين والبنات - ولا يحاول
الوالدان أن يفكرا : هل لذريتهما الوافدة مكان فى المجتمع أو ليس
لها فيه مقام ؟ وهل يملكان من الفرص والإمكانات ما يسمح
للضحايا بالحياة أو هما لا يملكان ؟

وإن مقارنة بسيطة بين بعض فترات نمونا ، ثم بيننا فى نسبة النمو
وبين الأمم الأخرى التى لديها من الموارد أضعاف أضعاف الذى

لدينا التفتح عيو ننا على خطورة هذه الفوضى التناسلية التي نمارسها وننميها
فبيننا زدنا في الأربعين عاما من سنة ١٨٩٧ إلى سنة ١٩٣٧ ،
مليونين فقط ، إذا بنا نزيد في الأعوام العشرة من سنة ١٩٣٧ إلى
سنة ١٩٤٨ خمسة ملايين مرة واحدة ! ونحن ننقل هذه الأرقام
عن مقال نشرته جريدة «الزمان» للدكتور محمد عوض بك ، الذي
ذكر أيضاً ، أن نسبة المواليد في مصر أعظم منها في أى قطر آخر ،
وأن النمو في مصر يعادل ضعف النمو في الولايات المتحدة ، رغم
ما تزخر به من موارد ضخمة ، وذهب كالجبال !

وإننا لنتساءل مرة أخرى ، لو لم تكن نسبة الوفيات عندنا أعلى
نسبة في العالم .. فكم كان تعدادنا سيبلغ اليوم ، وكيف كنا نعيش ؟
إننا أمام نمو غير طبيعي يشبه مرض « نمو العظام » ، وكلاهما
قد يعجب الناظرين .. بيد أنهما يخفيان وراء المظهر علة فاتكة ،
ووباء جاححا مستطيراً .

ولقد قرأنا أول هذا الفصل ، كلمة للعالم الكبير « سير جون
نويد أور » ، والآن لنستمع إلى فزعه الأكبر من التضخم المنتظر
في سكان الكوكب الذي نعيش فيه ، في الوقت الذي تفقد فيه الأرض
بسبب عوامل التعرية والاضمحلال ملايين الأطنان من طينتها الطيبة
الخصبة فيقول : « .. إن استهلاك الفرد لا يمكن أن يبالغ مستوى
ما عليه في عام ١٩٣٨ ، وذلك لأن سكان العالم زادوا اليوم مائة وخمسين
مليون نسمة ، عما كان عليه تعدادهم منذ عشر سنوات ، وفي السنين
الأربعين أو الخمسين القادمة سيزيد سكان العالم زيادة تتراوح بين
خمسمائة مليون وألف مليون نفس يجب أن يطعموا .. والموارد
التي تمدنا بالغذاء تسير إلى التلف بسرعة كبيرة ، فان عوامل التعرية

والاضمحلال تأكل من الأرض سنويا ملايين الأطنان من طينتها
الطينية في كل قارة وتقذف بها إلى البحر ، فنحن إذن نعيش على
كوكب منهوب . . . (١)

فهذه النظرة التي ينظر بها العالم إلى مستقبل العالم . هي التي يجب
أن ننظر بها إلى مستقبل مجتمعتنا المصرية .

إن النسبة بين عدد السكان عندنا وبين مواردنا صاعقة لانكاد
نطيق سماعها ومراها . فالأرض الزراعية التي كانت مصر تستثمرها
وتعداد أهلها خمسة ملايين . . . لا تزال هي التي تزرعها اليوم
وتعداد سكانها عشرون مليوناً . . . مما جعل البطالة ، والاملاق ،
والمرض حلفاء مخلصين لمجتمعتنا .

ونحن نعلم أن منشأ هذه الفوضى التناسلية ، راجع إلى سوء فهم
الدين والقدر والتوكل — مما يدعونا إلى إعلان وجهة النظر الدينية
في هذه المشكلة الرهيبة فنقول : إن الاسلام يبيح التحكم في النسل
لصالح المجتمع واصالح الفرد ، ويعد الاسراف فيه — مع وجود
الخصاصة والضيق — ضرباً من البلاء لا يطاق .

ففي حديث كريم أن النبي ، عليه السلام ، كان يكثر من هذا
الدعاء : « اللهم إني أعوذ بك من جهد البلاء » .

قيل : وما جهد البلاء يا رسول الله ؟

قال : قلة المال ، وكثرة العيال .

وسئل عن العزل . . . فقال : « لا عليكم ألا تعزلوا » .

(١) من خطابه الذي ألقاه بمؤتمر منظمة الشعوب المتحدة للغذاء والزراعة المنعقد
بوشنطن في أبريل سنة ١٩٤٨ وكان هو رئيسه العام ، وقد نشرت الصحف هذا
الخطاب في حينه .

والعزل يومذاك كان الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها التحكم في النسل
وضبطه، وقد أباحه الرسول بلا قيد كإيماننا في الحديث السابق وكما سنرى
في الأثر الآتي - وكلها أدواتها وذكرنا أسانيد ما كتب السنة الصحيحة .
روى أنه جلس إلى عمر - علي والزبير وسعيد ونقر من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتذاكروا العزل . فقال :
لا بأس به فقام رجل وقال : إنهم يزعمون أنها مودة الصغرى
فقال علي رضي الله عنه : لا تكون مودة حتى تمر على التارات
السبع : تكون سلالة من طين ، ثم تكون نطفة ، ثم علقة ، ثم مضغة
ثم عظاما ، ثم لحماً ، ثم تصير خلقاً آخر . فقال عمر رضي الله عنه :
صدقت أطل الله بقاءك

وإذا كان الاسلام يبيح العزل - وهو حيلة بين الحيوان المنوي
وبين الوعاء الذي يتجمع فيه وينمو ويكون شخصيته التي تصبح فيما
بعد إنساناً - فإنه يبيح بالقياس على ذلك كل وسيلة أخرى مستحدثة
وكثيراً ما يخطر ببال السذج من الناس أن التحكم في النسل
لا يتفق والثقة في الله والايان به ، وأنه ما من نفس أراد لها الله
أن توجد إلا وستوجد ، شئنا أم أبينا ، ونحن ننفي الشطر الأول من
اعتراضهم ، ونوافقهم على الشطر الأخير . بيد أننا نلفت أنظارهم
إلى أن الإيمان بوجود من أراد له الله أن يوجد ، لا يتعارض مع
دعوتنا إلى التحكم في النسل وضبطه .

فنحن نؤمن حين يطوف بالناس وباء أنه ما من نفس كتب الله لها
الموت به إلا وسوف تموت . وما من أخرى قدر لها البقاء إلا وستبقى
ثم لا يمنعنا إيماننا هذا عن تعبئة كل القوى لإبادة الوباء ومطاردته
وهذا هو نفس موقفنا من وباء الطوفان الآدمي الذي يوشك أن يجرف

المجتمع ويلقى به في ساحل الفوضى والإملاق إن لم يكن قد جرفه فعلا
 فإذا ما كنت فرداً عاقلاً، ومواطناً صالحاً — كان جدير أبى أن لا أخرج
 للحياة عن طريق أكثر — تطبيقه ظروفى، وتقدر عليه فرصى
 وإمكانياتى .. وإذا ما تحكمت فى النسل بكل الوسائل الناجعة ثم فاجأتى
 القدر بمصيبة .. أعنى بمولود .. فما باليد آتت حيلة، لقد سار كل
 واحد منا — أنا والقدر — فى طريقه .. وأدبت واجبى الذى فرضه
 على العقل والدين، ونفذ القدر مشيئة عليا ليس إلى تعويقها من سبيل .

إن الأبناء نعيم وفردوس ومتاع للوالدين أى متاع، وعتاد
 للوطن ما بعده من عتاد .. إذا اتسقوا مع زمانهم، ولم يكونوا فوق
 مستوى طاقة أهليهم ومجتمعهم . إذا مرضوا وعولجوا، وإذا طلبوا
 وجدوا — لهم من الحياة ما يشاءون، وأكثر مما يشاءون .

أما حين يتدفقون كالسيل المنهمر، فإنهم يكونون لعنة على
 أنفسهم، وشقاء لأبائهم، ولوطنهم . وعندئذ تتجاوب أنحاء
 المجتمع بشهقة أبى العلاء المعرى :

هذا جناه أبى على وما جنيت على أحد

وبصيحة شاعرنا المصرى « ابن الوفاء » :

أبى، وفى النار مشوى كمل والدة ووالد أنجبا للبؤس أمشالى
 وقد يظن مواطنونا الصالحون أنهم بهذا الفيض الآدمى الذى
 ينتجون، يستجيئون للرسول القائل : « تناكحوا، تناسلوا، فإنى
 مباه بكم الأمم يوم القيامة » .

وإذن فهم يفسون، أو يجهلون أن الرسول نفسه، تنبأ بهذا
 الغناء وأنكره وقال : « تردون على حوضى يوم القيامة أرسالا

وأما فاقول بعداً بعداً ، سحقاً سحقاً ، !
وهذا الطرد الذي ستحظى به الملايين الكثيرة يوم القيامة يبين
أن موضوع المباحاة ليس العدد - بل القيمة ، والأهلية ، والصلاحية
فلنثب إلى رشدنا ، ولنذكر جيداً أنه إذا كان إنجاب الذرية
قدراً نافذاً ، فإن التحكم في هذا الانجاب قدر نافذ أيضاً - وعلينا
أن نصنع كما صنع عمر ، حين فر من قدر إلى قدر .. فلنفر من قدر
يرهقنا ويضئنا إلى قدر ينعشنا ويحيينا .

ولا بد مع تحديد النفس من تنظيمه ، والفرق بين الاثنين واضح :
فالأول يعنى الكم ، والثانى يعنى الكيف ، وكلاهما ضروريان لسلام
المجتمع وسلامته .

والمواطن الصالح لا يقبل أن يكون أباً ، وزوجاً ، وهو يحمل
مجموعة من الأمراض والأوبئة ، يعلم أنه سيورثها لعقبه وذريته ،
وإن الدين والعقل والصالح العام والخاص : ليفرضون علينا وجوب
التحرر من المرض قدر المستطاع قبلما نحاول أن نصير آباء أو
أمهات ، وأن نتوجه إلى مكاتب الكشف الطبى فى غبطة وشجاعة
قبل ما نحاول أن نكون أزواجاً أو زوجات .

وإذا كان العقل البشرى قدر أى منذ آلاف السنين ، أن يقتل
الطفل الضعيف المريض ليتخلص منه ، فليكن سبيلنا اليوم ، ألا
نوجد هذا الطفل الضعيف المريض - وهو ما نعنيه بتنظيم النفس .
صحيح أن كثرة عدد الأمة يفيدتها اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً
إذ يمكنها من إعداد جيش وفير ، ومن اقتناء الأيدي العاملة الكثيرة .
ولكن هذا المعنى ينبغى ألا ينسينا أن أقدار الأمم لا تنطأ الآن

بالكثرة التافهة العاطلة ، كما تناط بالقلة الناضجة العاملة . وإن
الإجابة عن : كيف أهلها ؟ لا : كم أهلها ؟ هي التي تقرر مصائر
الأمة وتعين مقامها في الحياة .

وصحيح كذلك أن بعض الأمم الكبرى الناهضة ، تعمل على
تنمية النسل ، وتمنح « جوائز الأمومة » لمن تنجب أكبر قدر من
الأبناء ، ولكنها أهم مستعدة بنظمها ، وإمكانياتها لاستقبال أبنائها
الوافدين الذين يجدون كل الفرص والمباهج والمسرات من أول
لحظة تستقبلهم فيها الحياة .

فإلى أن ترقى نظمنا ، ويتم استعدادنا ، وتوسع إمكاناتنا ،
وتستغل ثروتنا المضيفة هباء - يذبح أن يكون العقم ، لا الإنجاب
هو الذي تكافئ عليه الدولة بجوائز ونياشين .

والآن كيف نقاوم هذا الوباء ؟

لا نظن أن الحكومة مستعدة لمكافئته بقانون . فضلاً عن أن
مثل هذا العمل لا يكاد يجدى ويفيد .

وإذن فلنتجه إلى الشعب نلقنه هذه الحقائق ، ونحدد لكل مواطن
واجبه حيال هذه المشكلة . ونستطيع عن طريق الإذاعة ، والصحافة
ومنابر الجمعة ، والمسرح الشعبي الطواف في القرى ، والروايات
السينمائية والمسرحية أن ننتصر على هذا الطوفان .

وإني لأناشد كل مواطن يقرأ هذه السطور ويؤمن بها - أن
يتعهد بتبليغها إلى عشرة فقط من المواطنين . وإذا نحن سألنا : ما هي
الوسائل التي تمكننا من التحديد ؟ كان جوابنا ، إن العلم قد هباً منها الشيء
الكثير ، ونستطيع إذا صرح منا العزم أن نجد الوسيلة لما نريد .
إن المأر هيباً بعض قلوبنا حين نلتقي في الشوارع بصيدية صغار

مهازيل قد غامت وجوههم بالصفرة والانكسار والحرمان ،
وازدحمت عليها علامات استفهام كثيرة تنسأل :

لماذا جئتم بنا ، وأنتم عاجزون عن إطعام جائعنا ، وإبراء سقيمنا ؟
ومن أجل هؤلاء الضحايا . . ومن سيحققون بهم ، من الذين
يتربص بهم سوء الحظ المحتفي في طوايا الشهوات . . يجب أن نصنع
شيئاً ونفكر قليلاً .

وبعد فقد آن أن نفرغ من هذا الفصل . « الخبز هو السلام »
بعد أن أضأنا شمعة نبصر في ضوئها طريق الرخاء والمجد . وبعد
أن سقنا بعض الوسائل الهامة التي نعتقد أنها قادرة على إبلاغنا
حياة سعيدة ، وتمكيننا من البدء في اشتراكية واضحة مسعدة .

وقد أشرنا فيه إلى بعض الواجبات المفروضة التي تنتظر كلاً من
الحكومة ، وأصحاب الأعمال والملوكيات ، والمواطنين . فليحمل
كل واجباته وتبعاته . . ولنسر معا .

إن السياسة لم تعد دهاء وتهريجاً . . بل هي — كما يقول سان
سيمون — الفرنسي « علم الإنتاج » .

وإن الرأسمالية لم تعد احتكاراً وانتفاخ أوداج ، بل هي اليوم
« تكافؤ الفرص لجميع الناس » .

وإن المواطنة لم تعد تعني موقف الحياد والعزلة أمام
الواجبات العامة ، بل هي أن تؤدي كل التزاماتك كمواطن ،
وتحمل تبعه الرشد كإنسان .

قومية الحكم...

« إن الذي يقول لك : اعتقد ما أعتقد
وإلا لعنك الله — لا يلبث أن يقول لك : اعتقد
ما أعتقد ، وإلا قتلتك » !
(فولتير)

في المجتمع اليوم رأى ذائع ، يطالب ذووه بحكومة دينية ،
تحكم بما أنزل الله ، وتقيم الحدود في الأرض ، لأن إقامة حد واحد
منها خير للناس من أن يمطروا أربعين يوماً ..
ومن العيب تجاهل هذا الرأي أو التقليل من شأنه ، فانه - وهذه
هي الحقيقة - ينتظم بين دعائه والمؤمنين به مجموعة طيبة من خير
عناصر الأمة وشبابها . خرجوا من المحنة التي مرت بهم أكثر إيماناً
به ، وأشد تعصباً له . وليس معتقل الطور ، ولا السياط ، بقادرين
على إخماد رأى أو تحويله عن وجهته . فالمبادئ لا تعتقل والعقائد
لا تعذب ولا تجلد . وسيط الجند لا تزيد حملة المبادئ والأفكار
إلا تفانيا وإصراراً .. لكن التفاهم ومحاولة الإقناع هما اللذان
يطهران الأفكار من بعض ما يشوبها من وهم وخطأ .

وإذا كنا نرى في الحكومات الدينية تجربة فاشلة .. ونرى في
العمل على عودتها انتكاساً إلى الأوتقراطية المرهقة التي تخلصت منها
الإنسانية بمشقة وكبد . ومجازفة بالدين ذاته مجازفة تعرض نقاوته
للكدر ، وسلامته للخطر . فقد أصبح من أقدم واجباتنا أن
نتقدم لمناقشة هذا الرأي . تحفزنا إلى ذلك الرغبة الصادقة في تطهير
كفاح الشعب مما قد يعوقه ، أو يرده على أعقابيه ، والحرص على
صيانة الدين وإبقائه بعيداً عن مهاب العواصف والذاريات .
وإننا لنقف في خضم هذا العالم الذي تتقاذف أممه وتتدافع إلى
الأمم سائلين أنفسنا : أنمضي قدما أم ننتكس إلى الوراء ؟
أننحرف عن قومية الحكم إلى عنصريته وطائفية ، أم نضاعف
هذه القومية وننميها ؟ أنفر من عهد حرية الفكر وحرية القول
وحرية النقد - مهما يكن ذلك ضئيلاً - إلى عهد من قال لأميره

لم ؟ فقد حل دمه وبرئت منه ذمة الله . أم نثبت هذا العهد ونعاونه
على النضوج والاستواء ؟

أتمزج الدين بالدولة . فننفق الدولة ونفق الدين ؟ أم يعمل كل
منهما في ميدانه ، فنربحهما معاً ، ونربح أنفسنا ومستقبلنا ؟

وهنا في هذا الفصل سنجيب بصراحة ومنحلل « سيكولوجية »
الحكومة الدينية لنعرف الغرائز التي تصدر عنها في تصرفاتها وسياساتها
وسنتتبع العناصر السيئة التي تكون شخصيتها ، والمثلثات الكثيرة
التي ميزت تاريخها بالقسوة والفوضى .

ولا أظننا بحاجة إلى التنبيه على أننا بهذا الاتجاه لا نغض من
قيمة الدين وشأنه ، بل نعمل مخلصين على التحليق به فوق المخاوف
والأخطار التي تهدده حين يدعى لتحمل مسؤولية الأخطاء الفاحشة
التي تجترحها الحكومات المستغلة له المنتحلة لنفسها اسمه .

ولعلنا لم ننس بعد ، ما حدث للمسيحية .. فحين حولتها الكنيسة
إلى دولة وساطان ، واقترفت باسمها أشد أصناف البغي والقسوة ،
جاء يوم ثار فيه الناس جميعاً على المسيحية وعلى الكنيسة ، واتخذوها
هزواً ولعباً ، وخلعوا كل ما في أعناقهم للدين من عهد وطاعة حتى
إذا عادت الكنيسة بالمسيحية إلى مكانها الطبيعي ، تبشر وتهدي
فقط ، رجع الآبقون إليها ، ولاذوا من جديد بها ، وبدأت هي
تستعيد سلطانها الأدبي ، واستقرارها الذاتي .

لا تغضبوا !

وسوف يغضب هذا الفصل ناساً كثيرين ، كما ستغضب الفصول
الأخرى ، آخرين وآخرين . مما قد يحملني على أن أصنع مثلها صنع

✓
عمر رضى الله عنه، إذ ضرب كفاً بكف وقال: يا حق ما أبقيت لى حبيبا .
وعزيز على الذين أوتوا موهبة الحب والصفاء أن يعملوا على
إغضاب أحد . ولكن ما حيلتهم إذا خيروا بين العاطفة والعقل ،
وبين المجاملة والواجب ، وبين الناس والحق . ؟
إنهم إذن غير ملومين . على أننا سننظر نتسامل : هؤلاء
الغاضبون .. ما الذى أغضبهم ؟ إنما إذ ننقد الرأسمالية مثلاً ، لانسى
أنها عامل من عوامل الرقى ، وأحد الأوطار التى يمر بها التقدم وهو
ماض إلى غايته . ونحن لم نساأها إلا أن تفسح الطريق لاشتراكية
عادلة يطلبها الشعب ويريدها ، وبذلك تظهر لنفسها بحسن الختام .
و حين ننقد الكهانة والسكينة ، فلا جل أن تقرر كلما كنا آذانهم
فيفيقوا بما هم فيه من وهم وضلال ، وبذلك ينقدون أنفسهم وينقدون
معهم ضحاياهم من الجماهير . و حين ننقد الآن الحسكومة الدينية .
ذلك الأمل العذب الذى يرنو إليه فى أفقه البعيد جماعات من الشباب
ويكاد وهو فى هالته السحرية يخطف أبصارهم — فإنما يحفزنا إلى
البر بهؤلاء الميممين وجوههم شطر تلك الغاية . . لأن التجارب
الكثيرة التى كلفت الانسانية من وقتها ودمها أبهظ التكليف جديدة
بأن تحملنا على بذل النصيحة للذين يحاولون إعادة المأساة من جديد
جاعلين من أنفسهم ومن شعوبهم وقوداً لتجربة فاشلة .

* * *

ثم لما ذا يغضبك رأى المخالف ، والفكرة المغيرة ؟
إنك بغضبك هذا تقدم الدليل على أنك لست شيئاً . وإنك
لم تبلغ بعد ، الدرجة التى تجعلك صاحب فكرة ومبدأ . ذلك أن
ولامك لفكرتك يحملك على احترام فكرة غيرك وتقدير رأيه ،

كيما يحترم هو فكرتك ويقدر رأيك .
 وليس من حقه أن تحرمي التفكير المستقل أو تسكت ملكة
 النقد عندي ، بل إن ذلك ليس من صالحك .
 أوافق أنت أنك على الحق ؟
 إذن فلا تخش على الحق من المناقشة والمناظرة ، فإنهما لا يزيدانه
 إلا نصاعة واثلافا . ودعني أفكر وفكر معي ، فنحن كما قال أفلاطون :
 « مجانين إذا لم نستطع أن نفكر . . . »
 « ومتعصبون إذا لم نرد أن نفكر . . . »
 « وعبيد إذا لم نجرو أن نفكر . . . »
 وإذا رضيت أن تكون أحد هؤلاء ، فاذهب وحدك ، ولا
 تأخذنا معك ١ . إن الاسترابة في فكرة لا تعني العزوف عن الحقيقة
 وما أكثر الذين ينشدون الحقائق بكل مالدتهم من جهد . ولكنهم
 يستريون دائماً في الأفكار الجاهزة ، والأفكار المتغطرة التي
 تنادي أحدا من علمائها : خل عقلك وتعال ١ .
 وإنك لتجرد فكرتك من أهم مبررات قبولها وتأثيرها حين
 تمنحها من القداسة المفتعلة ، ما يجعل نقدها في نظرك خطيئة وتجديفاً
 فلنتعلم من غيرنا . من أولئك الذين سبقونا إلى الرشده سبقاً بعيداً
 ولتمكن آراؤنا ، مهما اختلفت ، شموعاً تبحث في ضوءها المجتمع
 عن الحقيقة ، لا حراً أبداً يصطك بعضها ببعض ، ويضرب بعضها بعضاً
 وليقل كل منا للآخر إذا بعدت بيننا شقة الخلاف :
 « أنا لا أقر كلمة واحدة مما كتبت . ولكني سأقف حتى الموت
 مدافعاً عن حريتك ، مؤيداً حقك في أن تقول ما تريد ، (١)

(١) هذه هي الكلمة الخالدة التي قالها فولتير لروسو ، عندما حكمت السلطات =

طبيعة الدين :

لا نريد هنا أن نثير البحث القديم : هل الحكومة جزء من الدين أم ليست جزءاً منه ، ولن نتعرض له إلا بقدر يسير لا يخرجننا عن مهمتنا التي هي تحليل نفسية الحكومة الدينية ، وإقامة البراهين على أنها في تسع وتسعين في المائة من حالاتها جحيم وفوضى . وأنها إحدى المؤسسات التاريخية التي استنفدت أغراضها ، ولم يعد لها في التاريخ الحديث دور توديه .

وإن مما يهدينا في بحثنا هذا ، أن نعرف طبيعة الدين ، وطبيعة الحكومة الدينية لنرى بعد : هل يتواءمان ويتداخلان ؟

لقد جاءت المسيحية تعلن المحبة . وجاء الاسلام يعلن التوحيد ولو أنك وضعت إحدى الكلمتين مكان الأخرى لأدت غرضها ، وأفادت معناها . وكلاهما وسيلة إلى أجل ما في الوجود وأسمى - إلى الحرية . ولكن التقليد الذي تلقيناه عن طريقه عقيدة التوحيد قد أطفأ إحساسنا بها ، ولكي نستعيد وهج هذا الإحساس وحرارته فلننتصور ذلك المبدأ الرفيع وهو يغادر السماء توا . إلى مجتمع معشاه أرباب وتسعة أعشاره رقيق وعبيد ، صائحا بينهم : « إن هذه أممكم أمة واحدة وأنار بكم ، لا إله إلا الله الواحد القهار ، ملاحظين أن ذاك المجتمع كان منطقة نفوذ لأرباب البشر . فأبوجهل ، والوليد ، وأبو لهب ، كل أولئك متألهون . وجماهير قريش رقيق مستعبد ، لا حول لهم ولا طول ولكي ترد لهذه الآدمية المهانة اعتبارها ، ثم لكي تقارب بينها وبين المتربعين على قمم الثراء والجاه ، وتوحد المجتمع الذي فرقت بينه

== السوسيوية باعدام كتابه « العقد الاجتماعي » رغم معارضة فولتير لآراء روسو وتقدمه لها .

فروق غير طبيعية ، واستحوذ عليه أسياد كثيرون — فلا بد أولا
من أن توحد لهذا المجتمع إلهه وسيده . أى تهديه إلى هذا الإله
الموجود الحق ، والسيد الأحد الذى لا سيد سواه . وبذلك تنزل
الأرباب الكاذبين عن عروشهم ، وتعلو كلمة الناس ، وتنشر لواء
الحرية كى ينفى إلى ظلاله أولئك العبيد الذين احترقت أبشارهم بحر
الهجير المنبعث من جحيم الأرباب المخلوعين .

هذا ما صنعه محمد بالتوحيد . . . وهذا ما صنعه عيسى بالمحبة .
الناس سواسية ، والناس إخوة ، والحرية للجميع . ولقد أدرك
أرباب قريش هذه الحقيقة ، ورأوا فى توحيد الإله تقويضا تاما
لسيادتهم وما يعبدون . فلقد أصبحت رموس العبيد ترتفع إلى
السماء بعد أن كانت ترتفع إليهم ، وتقديس الله بعد أن كانت تقديس لهم
يتمثل فهمهم لهذه الحقيقة فى حجاج أبى جهل لرسول الله
صلى الله عليه وسلم .

- أجنثنا يا محمد لتجعل ابن سمية الدليل ، والوليد سواء ؟
- نعم . فهاهما إلا ولدا آدم ، وآدم من تراب
- وتجعلهم أندادا لنا وهم عبيدنا ومواليينا ؟
- نعم ، ونجعلهم أئمة ، ونجعلهم الوارثين ، ونمكن لهم فى الأرض

. . . .

هذه إحدى خصائص الدين قبل أن تخالطه الكهانات
والخرافات . تحرير البشر من التسلط والاستغلال فهل كان فى طبيعة
الحكومات الدينية التى حكمت باسم الدين قرونا طويلة شىء من ذلك ؟
سنجيب عن هذا السؤال فى حديثنا عنها بعد أن نزيد طبيعة
الدين توضيحا — وذلك باقتفاء الغايات السامية التى جاء لتحقيقها

والسبل التي سلكها لبلوغ هذه الغايات .

لقد سأل مفروق بن عمرو : رسول الله :

— إلام تدعو يا أخا قریش ؟ فأجاب :

— إلى توحيد الله وأنى رسوله .

— وإلام أيضاً ؟

فتلا الرسول هذه الآية الكريمة « إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون »
وهذه أيضاً بعض خصائص الدين ، العدل فى الحكم ، والإحسان فى العمل — فهل اتسمت الحكومات الدينية بهذه السمة فى تاريخها الطويل والدين يدعو إلى الحب ، ويمجد المتحابين فى الله ، ويعمل على تكتيل البشر ويجمعهم على قلب رجل واحد ، ويحعل أبغض الناس إلى الله وإلى رسوله أولئك المفرقين بين الأحبة ، الملتجئين للبرآء العيب .

ولقد كان الرسول عليه السلام يحس إحساساً واضحاً بمهمته ، ويعرفها حق المعرفة ، وهى أنه هاد وبشير ، وليس رئيس حكومة ولا جباراً فى الأرض . عرضوا عليه يوماً أن يجعلوا له مثل ما للأباطرة والحكام ، ففزع وقال : « لست كأحدكم إنما أنا رحمة مهداة »
ودخل عليه عمر ذات يوم فوجده مضطجعاً على حصير قد اثر فى جنبه فقال له : « ألا تتخذ لك فراشاً وطيباً لينا يا رسول الله ! »
فأجابه الرسول : مهلاً يا عمر ! انظنها كسروية ؟ إنها نبوة لا ملك !
ففى هاتين الواقعتين تبصر تحديدًا صريحاً لوظيفة الرسول ، ومهمة الدين : النبوة لا الملك . والهداية لا الحكم .

وصحيح أن الرسول فاوض ، وعقد المعاهدات ، وقاد الجيش ، ومارس كثيراً من مظاهر السلطة التى مارسها الحكام ، وأقام بعض

خلفائه من بعده حكومات واسعة النفوذ عظيمة السلطان ، كان العدل لحتها وسداها . ولكن هذا لا يعنى أن هناك طرازاً خاصاً من الحكومات يعتبره الدين بعض أركانها وفرائضه ، بحيث إذا لم يقم يكون قد أنهى منه ركن ، وسقطت فريضة . بل إن كل حكومة تحقق الغرض من قيامها ، وهو تحقيق المنفعة الاجتماعية للأمة — يباركها الدين ويعترف بها .

وإن الرسول لم يكن حريصاً على أن يمثل شخصية الحاكم ، لأن مقام الرسالة أرفع مقام ، لولا الضرورات الاجتماعية التي ألجأتها إلى ذلك ليحقق المنفعة والسعادة لمجتمعه الجديد ، من أجل هذا رأيناه ينفذ يده من أكثر شئون الدنيا التي يستطيع الناس أن يلتمسوا لأنفسهم فيها مخرجا ويقول لهم : « أنتم أعلم بشئون دنياكم ... » ، وعلى ذكر الحكومات التي أقامها بعض الخلفاء الراشدين ، وقبل أن نذهب إلى الحكومات الدينية لننتحدث عن قسوتها وفوضاها نحب أن نلاحظ أن التوفيق الذي صادف أبابكر وعمر ، وجعل الحكومتينهما تاريخاً مفرداً مجيداً ، لا ينهض دليلاً مناقضاً لرأينا في فساد الحكومة الدينية . لأن هذا الطراز الرفيع من الحكم — فضلاً عن ندرته التي تكاد تجعله وسطاً مثلاً من الشواهد الأخرى ظاهرة غير طبيعية — يعتمد على الكفاية الشخصية والكمال الذاتي اللذين كانا يتمتع بهما رؤساء تلك الحكومات كالأبي بكر ، وعمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز . بدليل أنه عندما توفي عمر وجاء عثمان . . ذهبت تلك المقاييس المثالية والخصائص الرشيدة التي كانت تتشبع بها الحكومة . وحلت مكانها أخطاء أودت بحياة عثمان ، وفتحت على المسلمين أبواب فتنة عاصفة هوجاء ، بسبب تلك البطانة التي

استغلت وداعة عثمان ، وثقته المطلقة بها . فطبعت الحكم بطابعها ،
وسخرته لأطاعها واستغلاها . ثم نوالى بعد ذلك الحكم الجائر
والملك العضوض الذي تنبأ به الرسول عليه الصلاة والسلام في
حديثه « الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم يكون ملكا عضوضا ،
وهذه مسألة جدية بالنظر ، فرغم أن تجربة الحكومة الدينية
قد توافرت لها في العصر الإسلامي الأول كل عناصر النجاح والتقدم
من قادة تناهوا في الإخلاص ونزاهة القصد ، وشعب مترع النفس
بأولاء لقادته ودعوته ، وجدة المبادئ وحرارتها مما يضاعف في
مؤثرات الفوز والنجاح . رغم هذا وغيره فقد أخفقت المحاولة
وانتهى الأمر بعد حين قريب إلى تنافس دموى على الحكم ، وفتنة
بين الناس وقادتهم وبين القادة بعضهم مع بعض ، وإلى نوع من
الحكم ليس بينه وبين الدين وشيعة ولا صلة . وإن زعم أصحابه
أنه حكم ديني . بل حكم الله ورسوله . ١

الدين والدولة :

عرفنا إذن طبيعة الدين وغاياته التي جمعها الرسول في هاتين
العبارتين من روائعه : « نبوة لا ملك . وإنما أنا رحمة مهداة . » .
فما حاجة الدين إذن إلى أن يكون دولة ؟
وكيف يمكن أن يكونها . وهو عبارة عن حقائق خالدة لا تتغير
بينما الدولة نظم تخضع لعوامل التطور والترقي المستمر ، والتبدل الدائم ؟
وهل الدين أدنى مرتبة من الدولة حتى يتحول إليها ، ويندمج فيها ؟
ثم إن الدولة بنظمها الدائمة التغير عرضة للنقد والتجريح .

وعرضة للسقوط والهزائم والاستعمار ، فكيف نعرض الدين لهذه
المهابة أو بعضها ؟. إن الذين يريدون أن يجعلوا الدين دولة ،
ويؤمنون بوجوب قيام حكومة دينية ، يبررون تلك بثلاثة أمور :
الأول : القضاء على الرذائل الثاني : إقامة الحدود .
الثالث : تحرير البلاد والعمل لاستكمال استقلالها ، وإنعاش أهلها .
ونبدأ بمناقشة الأخير فنقول : إنه لا يشترط لتحرير البلاد
وتدعيم استقلالها ونهضتها ، أن تقوم بهذا العمل حكومة دينية دون
سواها . فإن أية حكومة قومية تتسم بالقوة والوطنية قادرة على
تحقيق هذا الهدف . بل هي ولا ريب أقدر عليه من حكومة طائفية
لا تمثل وحدة الأمة تمثيلا كاملا .

وأما الأول — وهو القضاء على الرذائل : فنحن نعلم أنه لا سبيل
إلى ذلك إلا بتطهير النفس وتعويدها على احترام ذاتها ، وليست
الدولة هي التي تستطيع بقوانينها أن تهينا نقاوة النفس ، فما أيسر
مغافلة القوانين واقتراف شتى فنون الرذائل دون أن تسمع أو
تدري ، بل إن مكافأة الإثم بقانون تجعل له من اللذة والإغراء
ما يدفع الكثيرين إلى تذوقه ومقارفته ، ثم إدمانه ، كما ترى في
« الحشيش » ، وبقية المخدرات ، وهنا تصدق الحكمة القائلة : ما وضعت
القوانين إلا لتخرق ! . وتتحقق فطنة عائشة رضي الله عنها إذ قالت :
« لو حرم على الناس جاحم الجمر ، لقال قائل : لو أذوقه ١٩ ،
فالدين وحده — من غير أن يكون دولة — هو القادر على أن
يوقظ في ضمائرنا واعظ الله ، ويجدد قلوبنا ، ويشبع حاجتنا الروحية
التي إذا نمت وازدهرت أغنتنا عن كثير من شهواتنا الخفية والمعلنة
وهذه الهداية إلى الفضيلة عن طريق الترويض والاقتناع هي رسالة الدين

ألم تأت يوماً على طريق ممتد، فرأيت في بدايته علامات وشواهد
ترشدك وتدلّك على متجهه ومرساه، وهل هو ممدد للسير، أم به
مالا يمكن من عبوره والسير فيه؟ إن تعاليم الدين كذلك. هي
علامات إرشاد، ترشدك إلى الطريق المستقيم، لكنها لا تتركها
على السير فيه. «فمن أبصر فلنفسه، ومن عمى فعليها». وما أنت
عليهم بجبار، فذكر بالقرآن من يخاف وعيد.

أو إن نفوذ الدين، وأثره في مكافحة الرذيلة ليكونان أرسخ قدمًا
وقوم سبيلًا حين يسلك طريقه إلى النفوس بالتسامح والرفق
والحجاج الهادى والمنطق الرصين. أما حين تتحول هذه الوسائل
إلى سوط الحكومة الدينية وسيفها، فإن الفضيلة آتخذ تصابيح
بقية إقامة الحدود! فما هذه الحدود التي تريد حكومة دينية
لتقيمها؟ إن الحدود في الإسلام كثيرة. وحدود السرقة والزنا والخمر
هي أهمها وأكثرها اتصالاً بشئون الناس، وهي أيضاً التي يلوح بها
طلاب الحكومة الدينية، ويمنون الناس بإقامتها، كأنما يمنونهم
بالفردوس المفقود!

وسنرى الآن أن هذه الحدود جميعاً موقوفة عن العمل، وليس
هناك مجال لإقامتها. فأما حد السرقة، فقد وقفه عمر في أيام
المجاعات، وصارت سنة رشيدة من بعده.

وسئل الامام أحمد عن رجل سرق محتاجاً: أيقام عليه الحد؟
فأجاب: لعمرى لا أقطعه إذا حملته الحاجة. والناس في شدة
ومجاعة، والشرق الاسلامي كله مجاعات مادام لم يستوف الناس فيه
ضرورات الحياة. وإذن فحد السرقة موقوف حتى ينزل الرخاء
مكان الجدوب والاحمال، ويوم يوجد الرخاء فلن تجد السارقين.

وإن وجدتهم فاقطع منهم كل معصم وساق — على أن يضع أيد سارقة إن تحتاج إلى قيام حكومة دينية خاصة فسادة واحدة في القانون تقوم مقامها ، وتبطل الضرورة الداعية لقيامها .

وأما حد الزنا ! فإن أمر إقامته يحمل موانع تنفيذه . فقد شرط الله لإقامته أن تثبت الخطيئة بإقرار مقترفها ، أو بالبينة ؛ واشترط أن تكون البينة أربعة شهود ، وأن يروا العملية الجنسية نفسها رؤية سافرة . . أو على حد تعبير الرسول ذاته يرون المروء في المسكحلة ، والرشاء في البئر ، ويكاد يكون من المستحيل حدوث ذلك لاعتبارات كثيرة ندركها بدهاة . ولو أن شهوداً ثلاثة رأوا الخطيئة رؤية كاملة مستوعبة ، فإن الله لا يقيم لشهادتهم هذه وزناً بل ويأمر بجلد كل واحد منهم ثمانين جلدة ، ويعتبرهم قاذفين لا شهوداً .

وإذن فلن يثبت هذا الحد بالبينة . كما أنه أيضاً لن يثبت بالاقرار . فإن أحداً إن يذهب من تلقاء ذاته ليقدم نفسه إلى العار والفضيحة والمهينة الشنيعة رجماً بالحجارة ، أو جلدأ بالسياط .

ومن أجل هذه العراقيل التي وضعها الدين نفسه في طريق هذا الحد رحمة بالناس وبرأ ، لا نجد طول تاريخ الرسول وخلفائه وقائع معدودة . أقيم فيها هذا الحد . وكان كل أبطالها معترفين . . دفعتهم إلى الاعتراف نزعة مثالية ، حببت إليهم تطهير النفس وتحميلها مسئولية وزرها في هذه الحياة الدنيا . وهي نزعة نادرة بل منقرضة ولقد رأينا كيف أن أحد هؤلاء المعترفين المثاليين واسمه « ماعز » حاول عندما وجد مس الحجارة وعذابها أن يفر ، وصرخ : « يا قوم ردوني إلى رسول الله . فإن قومي غروني عن نفسي . يقول جابر : فلم تنزع منه حتى قتلناه . فلما رجعنا إلى رسول الله وأخبرناه قال :

« فها لا تركتموه ، وجئتموني به ؟ »
 وحد الخمر مثل حد الزنا تماماً ، في صعوبة تنفيذه أو استحالة
 فهو لا يقام إلا بالاقرار أو البينة ، وبينته شاهدان ، ولا تنحصر
 شهادتهما في رؤية الشارب وهو يشرب فقط ، بل لا بد - في رأى
 بعض الفقهاء - أن يشهدا بأنه شرب وهو عالم مختار ، عالم بأن هذا
 الشراب خمر مسكر ، ومختار غير مكره على شربه . وهذا العلم مكشون
 في ضمير الشارب ، ولن يستطيع الشاهدان بلوغه أو الاطاحة به ، ولا
 سيما إذا زعم الشارب أنه شرب غير عالم . ثم ماهو حد الخمر ؟
 يروى مسلم في صحيحه : أن الرسول « جلد شارباً بجردين
 أربعين » ويقول بعض الصحابة : « كنا نؤتي بالشارب في عهد
 رسول الله ، فنقوم إليه نضربه بأيدينا . وأطراف ثيابنا ، مما جعل
 بعض الفقهاء ، ومنهم « صاحب الروضة الندية » يرون أن عقوبة
 الخمر من باب التعزير ، لا الحدود ، وللحكم أن يعين مقدارها .
 وهذا الحديث الذي سقناه عن الحدود واضح الدلالة على أننا
 لا نجحدّها ، وإنما نستعيد إقامتها لتعسر أو لاستحالة إثبات موجباتها
 ومن البداهة المدركة أن درء الحد لن يكون معناه أن نخلي بين
 الناس والآثام يحترحونها . فستكون ثمة عقوبات أخرى زاجرة
 في انتظار كل مسيء .

يفسر لنا ذلك حكم عمر في قضية غلمان حاطب التي مرت بنا في
 الفصل الثاني من الكتاب . فإنه حين أبي إقامة حد السرقة عليهم إذ
 تبين مادفعهم إليها من جوع وحرمان ، استعاض عن الحد بتوقيع
 عقوبة أخرى ، لا عليهم ، بل على سيدهم الذي كان تقديره وكرانه
 سبباً في إقدام الأغيلة على الجريمة .

ويجب أن نذكر مرة أخرى أن الرسول هو القائل : « ادرءوا الحدود بالشبهات » أى امنعوا إقامتها لآية شبهة عارضة . ولقد جاءه سارق معترف فقال له عليه السلام : « ما إخالك سرقت ؟ » . وجاءه زان معترف ، فقال له : « ما إخالك زנית » .

وقال الإمام أحمد — وهو المشهور بتشدهده فى الأحكام — « لا بأس بتلقين السارق ليرجع عن إقراره » . وذكر ابن قدامة فى الجزء العاشر من « المغنى » بالصفحة (٢٩٤) : « أتى برجل سارق إلى عمر فقال له : أسرقت ؟ قل : لا — فقال : لا ، فتركه عمر ولم يقيم عليه حداً . وروى معنى ذلك عن أبى بكر الصديق وأبى هريرة وابن مسعود وأبى الدرداء ، وبه قال إسحق وأبو ثور . »

وكذلك قال ابن قدامة : « يستحب للإمام أن يلمس شبهة ليدرأ بها الحد » . وبهذه المناقشة العابرة لدعوى « إقامة الحدود » تفتنى الضرورة الداعية لقيام حكومة دينية من أجلها خاصة .

ولا يهربنا أبداً منظر تلك الأيدى المعلقة أمام قصور بعض الحكومات الدينية . والتي قطعت لأنها امتدت إلى ثمن رغيف خبز تسكت به صياح أمعاء هاجها الجوع والسغب . بينما الحكام الذين يزعمون أنهم يحكمون بما أنزل الله يخوضون فى الذهب واللذات خوفاً . وهم أحق الناس بأن تجرى عليهم هذه الحدود .
غرائز الحكومة الدينية . !

أما وقد عرفنا شيئاً عن طبيعة الدين وخصائصه التى تميزه ، وتكون شخصيته ، فمن الخير أن نعرف شيئاً عن طبائع الحكومة الدينية تلك الطبائع التى تأصلت فيها وتركزت مما يجعلنا نستسمح علم النفس فى تسميتها بالغرائز . وهى بعيدة عن الدين كل البعد . فالحقيقة

أن الحكومة الدينية ، وإن ظفرت بهذه التسمية التي توهم أن لها بالدين صلة ، لا تستلهم مبادئها وسلوكها من كتاب الله ولا من سنة رسوله ، بل من نفسية الحاكمين وأطاعهم ومنافعهم الذاتية . ومن تلك الغرائز التي تصدر عنها في كل اتجاهاتها وهي :

أولا ، الغموض المطلق : فهي تعتمد في قيامها على سلطة غامضة

لا يعرف مآتها ، ولا يعلم مداها ، وصلة الناس بها يجب أن تقوم على أساس من الطاعة العمياء ، والتسليم الكلي والتفويض المطلق . إنها لا تفسر وجودها بأكثر من أنها ظل الله في الأرض . ولا تعطى عن منهاجها سوى فكرة غامضة كي لا تدع مجالاً لمناقشتها ، زاعمة أنها فكرة إلهية . كأنما الأفكار الإلهية أحاج وألغاز . ودستورها الذي تخضع له وتقوم به ما هو ؟ إنها حين تسأل هذا السؤال تفر وتهرب إلى الغموض الذي لا تستطيع أن تعيدش إلا فيه وتقول : هو الدين . . هو القرآن .

لكن القرآن كما قال علي : « حمال أوجه » والسنة كذلك أيضاً ولقد كان أصحاب علي وهم يحرضون على دم معاوية وقتاله يقدمون بين أيديهم طليعة هائلة من الآيات والأحاديث ، هي نفس الآيات والأحاديث التي كان يحرض بها أصحاب معاوية على دم علي وقتاله . وكذلك كان الحال في الحرب الطويلة الأمد التي دارت بين العباسيين والأمويين . وبيع بعض آيات القرآن التي استغلت استغلالاً مغرضاً ، قتل عثمان وبها تجمع الخوارج حول علي . ثم بها قتل الخوارج علياً . ولطالما وقف يزيد الطاغية - الذي لم يكن يطيق أن يرى كأس خمره فارغة - يخطب الناس ويحرضهم على قتل الحسين مسلحاً بآية وحديث : أما الآية فهي : « ومن يبتغ غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى

ونصله جهنم وساءت مصير آ ، ، زاعماً أن الحسين قد شق عصا
الطاعة ، وتولى غير سبيل الجماعة .

وأما الحديث فهو : من أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي
جميع ، فاضربوا عنقه بالسيف كائناً من كان ، ، زاعماً مرة أخرى
أن الحسين يعمل على تمزيق وحدة المسلمين .

ولقد صدقته الجماهير الساذجة واستجابت له ، ولا سيما حين ألقى
بعبارة « كائناً من كان » . . .

ولكن هذا الحاكم الديني لم يلبث أن جحد القرآن والسنة اللذين
كانا سلاحه في انتصاره . إذ قال وهو يعيث برأس الحسين الذبيح :
لعبت هاشم بالملك فلا خبر جاء ولا وحى نزل

ومن المفارقات ، أن هذا الغموض الذي تعيش فيه الحكومة
الدينية هو سر ضعفها ، وسر قوتها .

فزعماً أنها ظل الله في الأرض ، وهو الأمر الذي تستمد منه
قوتها ، لا يلبث أن يتكشف زيفه وبهتانته حين يكوى الناس ببخيمها ،
ويلفحهم هجيرها ، فتفقد ثقتهم ، ويتضاءل احترامها في نفوسهم .

ثانياً : والحكومة الدينية لا تثق بالذكاء الانساني ولا تأنس له
ولا تمنحه فرصة التعبير عن ذاته ، لأنها تخافه وتخشاه ، وتعلم أنه
القوة الوحيدة القادرة على إخراجها ، وهي تقنع الدهماء والعوام
بمشروعية هدم الذكاء ومكافئته بحجة داحضة . وهي أن الأولين لم يتركوا
للآخرين شيئاً ، وأن أمورنا لا تصلح بالابتكار ، بل بالتبعية والتقليد .
لذلك فهي تفضل أن تستعين بالذين ليست لهم موهبة ، سوى
التجرد من كل موهبة . والذين يتمتعون بمناعة ضد الفهم الواسع
والادراك الفطن ، والحصافة والوعى .

ثالثاً : وهي لكي تقنع الناس بضرورة قيامها وبقائها ، تهيب
بجانب الضعف الانساني فيهم ، فتلقى في روعهم أن رواد الخير والفكر
والحرية والاصلاح ، ليسوا سوى أعداء الله ورسوله ، يحاولون
تفني الدين من المجتمع ، بهدم السلطة التي تمثله وتصونه .

وإذا كان النامن بطاءاً إذا مادعوا إلى حب ، وسراعا إذا مادعوا
إلى بعض . . فإنهم سرعان ما يسخطون على هؤلاء الرواد المصلحين
ويدخلون معهم في عراق طويل تستفيد السلطة الدينية منه في صرف
الجمهير عن مساوئها ومظالمها ، وفي إطالة عهدها ، وتمكين سلطانها .

رابعاً : والغرور المقدس من شر غرائز الحكومة الدينية . .
وهي لهذا لا تقبل النصيحة ولا التوجيه . بل ولا لفت النظر . . فضلاً
عن المعارضة والنقد - وإن حرية النقد ، وحرية المعارضة ، وحرية
الفكر . كل هذه المقدسات عملة زائفة في نظرها ، لا تسمح بتداولها
بن الناس أبداً . . وإن الحديث الذي قتل به الحسين لا يزال في انتظارك
إذا حاولت أن تنقد الحاكم الديني أو تخطئه .

هناك تساق إلى الموت ، وأنت يتلى عليك . . من أراد أن
يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع ، فاضربوا عنقه بالسيف كائناً من كان ،
أليست المعارضة تفريقاً بين الأمة وتمزيقاً لوحدة الجماعة ؟ إن
الحكومات الدينية لا تفهمها إلا هكذا ، والويل لنا إذا لم نشاركها
فهمها الظالم السقيم .

خامساً : والوحدانية المطلقة - أعني غرائزها ، وهي تحفزها
إلى مكافأة الرأي مهما كان حكيماً ، والأحزاب مهما تكن مخلصه نافعة .
وإننا لنذكر تلك الخطبة العصماء . التي ألقاها الحجاج ويدها
تقطران من دم سعيد بن جبير العظيم : . أما بعد ، فإن الإمام ظل

الله في الأرض ، وأنا امتداد هذا الظل إليكم ، فمن نازعنا هذا الأمر ،
فقد جعل نفسه ندأ وشريكا . « ومن يشرك بالله فكأنما خر من
السماء فتخطفه الطير ، أو تهوى به الريح في مكان سحيق . »

إن هذه الفلسفة ليست فلسفة الحجاج وحده ، بل هي روح كل
حكومة دينية قامت ، أو ستقوم . إذا استثنينا بعض حكومات نادرة
مثل حكومتى أبى بكر وعمر . فلا تجد حكومة دينية قط تؤمن بغير
نفسها ، أو تسمح بقيام أحزاب تعارضها ، أو حتى تهادنها . وإذا
كانت تتخذ من تأويل الحجاج السابق ما يدعم وحدانيته ، فهي
تلتمس لمكاخة حرية المعارضة حجة أخرى تنطوى على كثير من
الدهاء . إذ تفهم الجماهير الغافلة أنه ليس معنى الحرية أن يتحرر الناس
من الإكراه والخوف والظلم ، بل أن يتحرروا من الخطيئة والإثم .
وإن أكبر الكبائر والآثام هي نقد الحاكم ومعارضة أخطائه
ومناقشة تصرفاته . ولكي تؤكد هذا الفهم تزعم للناس أن رسول الله
قال : « اسمع لحاكمك وأطعه وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك ، .
هذه هي الحرية - أن تتحرر من الخطيئة . والخطيئة هي نقد
الحكومة وسؤاها لم ؟ »

سادساً : ومن طبائعها الأصلية . الجمود العريق الذي يجعل
استجابته للحياة استجابة سلبية وعكسية ، فهي لا تسير معها ، بل ضدها ،
ولا تستقبل الأمام بل تستدبره ، ويزاملها دائماً الركود والوراثية .
ولو أن حكومة دينية تحررت من الجمود كطبيع أصيل فيها . فإنها
تتكلفه ، وتقف بالمرصاد لكل تطور جديد ، كيما تظل حائزة ثقة
الجماهير التي ارتبطت بصورة الدين في ذهنها بكل ما هو جامد وقديم .
سابعاً : والقسوة المتوحشة تحتل من طبيعة الحكومة الدينية

مساحة واسعة . وهى سيّدة غرائزها وأكثرها عتوّاً ونفوذاً .
وإنها لتحز عنقك ، وتهرق دمك ، وهى تصيح من فرط نشوتها :
واها للريح الجنة ! كأنما رأسك مزلاج يوصد باب الفردوس ، فإذا
انزاح هذا المزلاج عن مكانه فتح باب الفردوس وهبت نسائمه !
وهى تستمد تبرير قسوتها وبطشها من نفس الغموض الذى تستمد
منه سلطتها . فحسب أن تعلق فى عنقك اتهاماً مبهماً بالزندقة والاحاد .
أما كيف ، ولماذا ، وما البرهان ؟ فيجب أن تذكر ، إن كنت قد نسيت ،
أن الأحكام الدينيين لا يناقشون ، ولا يسألون عما يفعلون .

هذه بعض الغرائز التى تعمل فى نفسية الحاكمين باسم الدين
وتعين لهم اتجاهاتهم . وهى كما رأينا ، بعيدة كل البعد عن حقائق
الدين وفضائله - فكلاهما لا يستويان وجهة ولا وسيلة . ولا نكاد
نجد حكومة استغلت لنفسها قداسة الدين وعصمته إلا وهى تنطوى
على كل هذه الخصائص والغرائز .

ولدى التاريخ من الشواهد القديمة والحديثة ، المتقوضة والقائمة ،
ما نستبين فى أخلاطه صدق كل هذا الذى ذكرناه ، ونذكر فداحة
الهلول الذى تعانيه الأمم حين يوقعها سوء الطالع فى قبضة حكومة
دينية من ذلك الطراز ، ويؤكد أن الحكومات التى حكمت الناس
باسم الدين - سواء فى المسيحية أو فى الاسلام - كانت أسوأ مثل
للحكم الرديء المطلق . ما عدا قلة نادرة فاضلة ، لا تكاد العين تقع
عليها فى زحام السكثرة الباغية .

ذلك الستار الحديدى . !

وحين تزعم أن الحكومة الدينية ستار حديدى يخفى وراءه جميعاً
وفوضى ، لا يكون من العسير إقامة الدليل على صحة هذا الاتهام المتواضع .

وحسبنا أن نرفع الستار عن التاريخ لنبصر الطريق الذي قطعتة
الانسانية وهي ماضية إلى غايتها ، كله دم وجماجم وأشلاء . تروى
في فزع قصة الحرية واجمة والعدل مع الحكام الدينيين . وتحكى في
أنين مقطوع الأنفاس نبأ الضحايا الذين كان في بعضهم من النبوغ
والعبقرية ما يهب الحياة فنوناً وإبداعاً لو أنهم عاشوا لها ، ولكن
رأياً حراً خافتوا به ، أو قالوه جهرة ، قذف بهم إلى هذا الطريق
أشلاء ومزقاً ، وفي أغلب تجاربها الغابرة تجدها لا تبدأ إلا حيث
تنتهى حرية الفرد والمجتمع ، وذلك أثر حتمى ونتيجة لازمة لغرائزها
القاسية العتيدة التي تحدثنا عنها من قبل حديثاً موجزاً .

ففي الحكومات الدينية المسيحية ابتكرت وسائل التعذيب التي
لا تخطر للشيطان نفسه ببال ، فكان « الخازوق ، ووتد التشهير ،
وصلم الأذان ، وحرق العلماء بالنار وهم أحياء ، والتفتيش ،

وفي الحكومات الدينية الاسلامية حدثت أهوال مروعة ،
حتى إن حاكماً دينياً واحداً — وهو الحجاج — أباد البقية الكريمة
الصالحة من صحابة رسول الله ومقتضى آثاره ومعامله ، حتى قال فيه
عمر بن عبد العزيز : « لو جاءت كل أمة بخطاياها ، وجئنا نحن
بالحجاج وحده ، لرجحناهم ،

وإن نبش التاريخ القديم ، وإخراج جثث هذه الحكومات من
تحت ترابه — قد لا ينهض بالبرهنة الحاسمة على قضيتنا هذه ، كما
ينهض بها الاستشهاد ببعض الحكومات الدينية المعاصرة ، وذلك
لنعلم صدق نظرنا إلى أخلاقها التي أسميناها غرائز ، حين ترى
الحكومة الدينية في عام ١٩٥١ ، — صورة لهبق الأصل لأصولها
القديمة منذ القرون الأولى . لم تختلف عنها في تفكيرها ، ولا في

قسوتها ووسائل تعذيبها .. مما يؤكد أن غرائزها تلك ، غير قابلة
للتعلية ، وأنها لا تتطور ولا تترقى.
وقد يخطر ببالك بعد قراءة الشواهد الآتية عن بعض الحكومات
الدينية المعاصرة ، أن تسألنا :

لماذا ضربت هذا الطراز من الحكومات مثلاً ؟
والجواب : لأن الحكم الديني للأسف مهما يبدأ سليماً صالحاً ،
ينته لا محالة إلى هذه الدمامة وهذا التدهور ... ولو فرضنا أن
حكومة دينية قامت في مصر اليوم — فإنها ستبدأ بداية حسنة
يفرضها عليها ما في المجتمع الآن من وعى وحضارة .. بيد أنها
بعد حين قريب أو بعيد ، ستنتهز أول فرصة تلقاها في الطريق
لتنتكس بنفسها وبالمجتمع إلى مجالها الذي لا تستطيع الحياة إلا فيه .
إلى غرائزها ومصادر سلوكها . وعندئذ تصير جحيماً لا يطاق ،
وتصير — كما وصفها الرسول العظيم — « ملكاً عضوضاً » ،
وإننا لتخالجنا رهبة مفزعة حين ندير أعيننا فيمن يجاورنا من
بعض الأمم ، فنراها ملفوفة في ضباب الحكم الديني — كما يسمى
نفسه — نئن وتتململ متحسنة طريق الخلاص من حكوماتها الدينية
التي كأن التاريخ قد استبقاها لتظل معلماً زاجراً ، وآية مذكرة للذين
ينسون تجاربها المريرة ، فيحاولون بعثها من مرقدتها .
ولسنا وحدنا الذين نستشعر هذه الرهبة . بل إن بعض زعماء
الشرق الإسلامي قد وجدوها في أنفسهم وصاحوا بها بين ظهراني
تمثل هذه الحكومات . ففي المؤتمر الاقتصادي الإسلامي الدولي
الذي انعقد في كراتشي يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ — وقف السيد
غلام محمد وزير مالية الباكستان متحدثاً عن بعض بلاد العرب

التي يحكمها رجال الدين حكماً فاشياً جشعاً فقال :

« هنا مجموعة بشرية هائلة تن تحت وطأة الفقر ، مع أن لها مصادر طبيعية وافرة . وإن الأقطار الإسلامية لترزح في الداخل تحت تأثير الطبقات الحاكمة ، وتحت تأثير مجموعة من رجال الدين الجامدين . »
« إن الشعوب الإسلامية لترتجف من الفزع حين تمر بخاطر ما ذكرى الحكومات الدينية التي حولت الاسلام إلى حكم أو تقرأ على قام على الدكتاتورية والاكراه . ولقد كان رجال الدين الذين ارتبطت مصالحهم بهذا اللون الفاسد من الحكم يناصرونه ويدعمونه ، ومنذ أيام قريية وقف المغفور له السيد لياقت على خان رئيس وزراء الباكستان وصاح تحت قبة الكونجرس الأمريكي :

إننا لن نسمح للسلطة الدينية أن تعود . . . وليس لها بيتنام كان . .
وفي كتاب « النظام الدستوري للدولة المصرية » ، وهو يدرس بتخصص القضاء بالأزهر ، « إن دعاة الديكتاتورية يحلو لهم التشبه بأصحاب الديانات . . يحاولون الظفر بسلطان شعبي لا يآتمر بحكم العقل والمنطق ، بل يركز على ضرب من ضروب الايمان الوجداني .
ولا نظن أن المؤلف يعنى بأصحاب الديانات - الانبياء والمرسلين - فهم مبرمون من ذلك طبعاً ، وإنما يقصد رجال الدين والحاكمين باسمه الذين يستغلونه استغلالاً بعيداً ، ويعيشون به كأنهم أصحابه ومنشئوه .
وإذا كننا الآن سنقدم لك بعض الحكومات الدينية المعاصرة فإننا لن نسميها بأسمائها ، وذلك حتى لا يظن ظان أننا نقصد التشهير والتجريح الشخصي . ولنستمع لشاهد من أهلها ، وهو كاتب عربي نشر بالقاهرة كتاباً عام ١٩٤٧ عنونه « جزيرة العرب تهتم بحكامها » وتحدث فيه عن بعض الحكومات الدينية بجزيرة العرب .

قبل ذلك نحدد مرة أخرى مانعنيه بالحكومة الدينية ، ونبين
مدلول هذا التعبير . فالحكومة الدينية التي ننقدها ، والذي عقدنا
هذا الفصل للكشف عن مساوئها وأضرارها ، وللتحذير من الانتكاس
اليها - هي تلك التي تعتمد على سلطة مبهمه غامضة ، ولا تقوم على
أسس دستورية واضحة تحدد تبعاتها حيال الشعب كما هو شأن
الحكومات القومية ، والتي تمنح نفسها قداسة زائفة وعصمة مدعاة .
ولا نخال الحكومات الدينية المعاصرة والمجاورة إلا من هذا
الطراز . . فهي تحكم بهواها . ثم تزعم أنها تحكم بما أنزل الله .
وقد نقشت على راياتها - لا إله إلا الله ، محمد رسول الله . .
ووراء هاتين الشهادتين المظلومتين ، تربع الحكومات المتألهة التي
تتخذ الناس موالى وعبيداً .

وسوف نقتطف من كتاب « جزيرة العرب تهم حكماها » ،
فقرات متنوعة تكون في مجموعها صورة كاملة الملامح لها :
« يشبه نظام الحكم الموجود هناك ، ذلك النظام الشائع في أوروبا
في القرون الوسطى . ويسوقون الجمهور نحو أغراضهم كاتساق قطعان
الماشية . يؤتى بمن يراد تعذيبه ، فيؤمر بطرحه أرضاً ، ويجلس
اثنان على رأسه ، ومثلهما على رجله ، وينهال عليه اثنان ضرباً
بالسياط حتى يفقد وعيه . فإذا لم يعترف بما يوجه اليه من اتهام أثقل
بالحديد ، ثم تقلع أظفاره بالكلبتين ، ويكوى بالسفافيذ المحماة
بالنار ، ثم يخرج بعد ذلك للناس صورة مشوهة متداعية . . قد
مسخها الهول والفرع ، وحطمها الإرهاب والعذاب . وهناك في
سجون « . . . » يعيش نصف الشعب بتهم باطلة ، وهي سجون
تفوق في فظاعتها ما يتصوره أي إنسان ، فهي قبور مظلمة خالية

من النوافذ . وفي غاية القذارة . ويعيش المسجونون فيها بين جيوش
من الحشرات المؤذية . وليس للمساجين غذاء ولا كساء ، بل
يعيشون مما يتصدق به الشعب الجائع عليهم . والقيود والأغلال
من الأمور الضرورية . وتمضى عليهم السنين وهم يرسفون فيها ،
فتتورم مفاصلهم وتتقيح — وهناك عدا القيود ، توجد الخشبة أو
الخطبة التي لا يخلو منها سجن في جزيرة العرب ، ولا تخلو هي من
ضحاياها ، وهي تشبه صاري السفن الشراعية ، ممدودة في أرض
السجن . وفي أعلاها ثقب تدخل فيها رجلا السجين وتقفل عليهما
فلا يستطيع الجلوس أو الوقوف بل يظل مستلقياً على قفاه كالمعلق
لا يلامس الأرض إلا ظهره .

هذه بعض فقرات من الكتاب تحدثنا حديث من رأى وسمع
من القسوة والإرهاب اللذين تفرضهما حكومات دينية على البشرية
المعذبة هناك . وقد اخترنا أهدأ الفقرات وأرطبها حتى لا تحترق
أعصاب القارئ وتزلزل سكينته . وهو يحدثنا عن المستوى الفكري
للكالحكومات وشعوبها وعن السياسة المرسومة هناك لحرمان
الناس من علم وثقافة فيقول في صفحة ٣٢ : « ذات يوم كنت
جالساً عند رئيس شعبة سياسية — في إحدى هذه الحكومات —
فطالب الرئيس مدير المدرسة فلما حضر دار بينهما الحوار الآتي :

مدير المدرسة : ماذا تأمرون يا مولاي الرئيس .

رئيس الشعبة السياسية : أين جدول الدروس .

ثم يتناوله ويطلعه يامعان ويقول :

— ما هذا ؟ — جغرافيا يا مولاي .

— جغرافيا . . أما تعلمون أنها حرام ؟

— نحن يامولاي الرئيس لا نعلم الجغرافيا المحرمة . بل نعلم فقط القسم الحلال منها ، وهو الذي يعين على معرفة القبلة وأوقات الصلاة .

— لماذا لا تعلمون علم التوحيد عوضاً عن هذا ؟

— نحن نعلم القرآن وفيه توحيد وأخلاق وتربية .

— لكن كتاب « كشف الشبهات » كتاب جميل في التوحيد . ثم التفت إلى مدير المدرسة غاضباً ، وتناول القلم الأحمر ، وشطب كلمة « جغرافيا » من الجدول ووضع مكانها : توحيد ، كتاب كشف الشبهات ، !

ترى هل سيصدق القارئ هذه القصة . إنها حقاً تكاد تكون أسطورة ، ولكم كنا نود أن تكون خيالاً حتى لا نجد جماعات بشرية تضرب عليها هذه الجهالة الصارمة . . ولكنها لسوء حظنا حقيقة مؤكدة ، تؤكدها مهزلة أخرى نعلمها علم اليقين . فقد ألف رجل أمي لا يحمل أية درجة علمية كتاباً حكم فيه بكفر من يقول بحركة الأرض ، وبالجاذبية ، وزعم أن الأمراض « عفاريت » ، تحتل الأجسام ، وذكر أنه هو نفسه قد أجلى بعض « العفاريت » بالضرب عن جسوم كانت مريضة فشفيت . . وأهاب بالمسلمين ألا يعلموا أولادهم الجغرافيا لأنها زندقة وضلال ، ثم رفع هذا الهديان إلى الحكومة الدينية التي حرمت تدريس الجغرافيا في مدارسها ، فتقبلته بقبول حسن ، وأمرت أن يمنح هذا المؤلف ، هذه الجمجمة الخرعة ، مرتباً شهرياً قدره أربعون جنيهاً مصرياً — عدا هبات أخرى — تسكريماً للعلم والعبقرية والنبوغ . . !

أربعون جنيهاً أو تزيد ، تقططع من قوت الشعب ثم تمنح

مكافأة دائمة لأحد الذين يعملون على حرمانه من النور والحياة ..
وتقدير لكتاب ينجل تلميذ إحدى المدارس الأولية عندنا أن
ينسب إليه . . . !

ولنعد لكتاب « جزيرة العرب تتهم حكامها » ليحدثنا عن
اقتصاديات هذه الحكومات الدينية فيقول :

« . . . وهناك تحتبس مرتبات الموظفين والجند وأرزاقهم عدة
شهور متوالية .. وليس للرافق العامة أى نصيب يذكر .. ويستهلك
الحكام من الكليات والضروريات ما يعادل نصف الدخل العام .
ويذهب ربع الدخل هبات وأعطيات متنوعة المقاصد . ويوزع
الربع الباقي من الدخل العام على الموظفين ، وعلى مرافق البلاد العامة .
ونحن من جانبنا نذكر نبأ نشرته الصحف فى حينه ، يدعى تلك
الحكومات بالفوضى الاقتصادية المزرية . فقد سافر أحد كبار
أمرائها يوماً إلى أمريكا . وهناك قدم إلى الرئيس « ترومان » سيقاً
من الذهب الخالص ، فى غمد من الذهب الخالص أيضاً وقدر ثمنهما
بعشرين ألفاً من الجنيهات . . وطبعاً أراد ترومان أن يرد التحية
بأحسن منها أو بمثلها . . فإذا كانت هديته ؟ إنها صورة له على
« كارت بوستال » لا تزيد تكاليفها عن عشرين قرشاً !

ويحدثنا كتاب « جزيرة العرب تتهم حكامها » كما يحدثنا كل
الذين زاروا تلك البلاد ، أنه ليس بها مستشفيات ولا أندية ثقافية
ولا مدارس تذكر . . وليس مرد ذلك إلا محال العمرانى إلى عجز
مالى . . فقد رأينا كيف يمنحون الهدايا والمرتبات ، وكيف يعيش
كبرائهم فى ترف تتضاءل أمامه خرافات ألف ليلة وليلة ، ولكن
الأسباب ترجع إلى عقيدة الحكومة الدينية ، حيث ترى فى مثل

هذه المنشآت هرطقة وضللا .

وعلى الذين يرون في هذا التفسير مبالغة منا ، أن يستمعوا
للقصة الآتية : حدث أن تفشى وباء الطاعون ، في أمة من تلك
الأمم ، حيث راح يحصد الناس حصداً مروعا ، وعلمت حكومة
أجنبية بالكارثة التي أحدثها الوباء الخبيث فعرضت على الحكومة
الدينية أن توفد إلى بلادها بعثة طبية لإنقاذها ، فما كان جوابها
إلا أن قالت : إن الطاعون رحمة من الله ورضوان ، ونحن لا نكافح
رحمته ورضوانه ، !

وفي هذا البلد السعيد ، دعيت طبيبة فرنسية لمعالجة إحدى
زوجات بعض حكامه ، ولما غادرته إثر انتهاء مهمتها صرحت
لوكالات الأنباء بأن نسبة الوفيات بين أطفال هذا البلد ٩٥ ٪
وأن هذا الشعب مهدد بالانقراض والاختفاء في مدى مائة عام إن
لم تتداركه حكومته المتوكلية على الله والناصره لدين الله !
وحسبنا هذا القدر بعد أن اكتملت ملامح الصورة المفزعة
التي يخوف الله بها عباده ، صورة الحكومة الدينية « موديل ١٩٥٠ »
الحكومة التي تحرم تدريس الجغرافيا ، والتي ترى في الطاعون رحمة
لا تعالج ولا تكافح ، والتي تحبس نصف الشعب في سجون تأنفها
الحشرات ، والتي تجلد بالسياط عمال مطبعتها الحكومية لأنهم
طالبوا مرة بزيادة أجورهم ، والتي جعلت من بلادها « سلخانات »
بشرية ، تفوح منها زهمة الاضطهاد وريح العذاب ، والتي لا تعرف
بلادها سلاماً ولا أمناً سوى سلام الموتى وأمن القبور .

ونكاد نسمع من يقول : إن بعض الحكومات القومية
التي قد تقترف من وسائل التعذيب والبغى مثل هذا الذي

قصصته علينا . وهذا حق . بيد أن الحكومة القومية التي تتبع سبيل
البغى لا يمكن أن تبقى طويلا مهما حاولت تبرير بغيتها وقسوتها لأن
من ورائها رأيا عاما حراً قادراً على أن يزلها ولو بعد حين ومن
ورائها كذلك قوى هائلة تشريعية ، وقضائية تستطيع أن تحرجها .
أما الحكومة الدينية مهما تكن مهذبة الاوضاع ، فالأمر كله
لها ، لا معقب لحكمها ، ولا معارض لمشيتها .
ومرة أخرى . . . لا تحتاجونا بعمر . . . فإنكم لن تجسدوا من
طرازه سواء .

إن المعارضة في الحكومات المدنية واجب وطني وأمانة قومية
ووظيفة سياسية يقدمها الدستور ، ويقوم بخدمتها القانون ،
ولزعيمها في البرلمان من الحقوق والاعتبار مثل ما لرئيس الحكومة
ورئيسي البرلمان . بينما هي في الحكومة الدينية جريمة وكفر —
ومهما تظاهرت بمنحها شيئاً من التسامح الشكلي ، فإنها تضمر إزائها
تعصبا فعليا تستمدّه من غرائزها ومبادئها .

ثم إن الحكومة القومية لا تجمع مساوئ الحكم الأخرى التي
تتميز بها الحكومات الدينية من جهل ورجعية وجمود — لأنها لا تتحد
دائماً وتسير مع الحياة ومع التطور دون أن تشد بجبال من مسد
إلى تقاليد قديمة جامعة . لطالما أسائل نفسي عن مصير مصر لو أنها
قضت هذه الحقبة من حياتها في ظل حكومة دينية . . ؟

أى انحطاط كان سيجعل منها مستخاً شائهاً ، وأية لعنة كانت
ستحيق بها وتجعل منها نسخة أخرى من تلك الطبعات الرديئة التي
رأينا بعضاً منها . لقد كان من المستحيل أن تزدهر حياتنا الفكرية
والوجدانية والعمرانية هذا الازدهار يعكس علينا حيويته وجماله .

وكان من المستحيل أن ينبغ من بيننا في الأدب والعلم والفن
والصحافة — أولئك الذين نبغوا في ظلال الحكم القوي .
وكان من المستحيل أن نظفر بهؤلاء الرواد الأحرار من الكتاب
والمصلحين الذين لا نسمع اسم أحدهم أو نقرأه حتى تنساب فينا
أحاسيس الحرية والفضيلة والحب، ومشاعر المعرفة والسمو والجمال .
لم تكن المرأة ستبلغ هذا الذي بلغته من الثقافة . واستواء
الشخصية ، والكمال : لأن المرأة في منهج الحكومة الدينية مجرد حلس
ومتاع . ولم تكن الحرية الشخصية ستظفر بما ظفرت به من حقوق
— لأن الحكومات الدينية تخافها وتضرب على شعوبها ستاراً
حديدياً من الجاسوسية والإرغام . ولم تكن قافلة التقدم الاقتصادي
والاجتماعي والسياسي ستسير ، لأن الحكومة الدينية تمثل التقاليد
التي لا تتغير ولا تسير . وتعلم أن كل تقدم يصاحبه تدهور في قوتها
وقيمتها . وشعارها الخالد : ليس في الامكان أبدع مما كان !
رجل الدولة .. ورجل الدين :

ما هي وظيفة الدولة ؟ وما هي وظيفة الدين ؟
أما وظيفة الدين فقد ذكرنا من قبل أنها الهداية والإشاد إلى
أنبل ما في الحياة من معنويات وفضائل ، وتبليغ كلمات الله التي
تهدي إلى الحق والفضيلة والصلاح ، والعمل على تنقية النفس الانسانية
وتجديدها باستمرار حتى تظل مرآة صافية تنعكس عليها أخلاق الله
بالأمر الذي دعانا إليه الرسول عليه الصلاة والسلام بقوله :
« تخلقوا بأخلاق الله . إن ربي على صراط مستقيم ،
بقي أن نعرف وظيفة الدولة — وهي رعاية المصالح المدنية
للواطنين بتنظيم معيشتهم ، وإقرار النظام بينهم ، وتوفير أسباب

الحياة لهم من علم وصحة وحرية ، والمحافظة على سلامة الوطن من
أى عدوان خارجي ، وفق أحكام قوانين الدولة .

ومن المقابلة بين الوظيفتين — وظيفتي الدولة والدين — نستطيع
أن نرى الفارق الكبير بين اختصاص رجل الدولة ، واختصاص
رجل الدين ، ونرى أيضاً الفارق بين وسائل كل منهما

فاختصاص رجل الدولة . حماية القانون وتنفيذه لصالح الأمة .
ووسيلته لذلك الإكراه والعقاب بالنسبة لكل مواطن لا يحترم
قانون دولته ويطيعه . واختصاص رجل الدين . العناية بالنفس
الإنسانية كما تظل فاضلة وثيقة الصلة ببارئها . ووسيلة الوعظ
والإرشاد والاقناع .

وإذن فهل يستطيع رجل الدين أن يصير رجل دولة ؟ أى
يصبح من حقه استعمال الإكراه وإنزال العقاب ؟

لقد أجاب الله على هذا بقوله الكريم : « لا إكراه في الدين »
وأما قوله : « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله »
فهو حكم خاص بحالة الاعتداء الخارجى المسلح . بدليل قوله تعالى :
« فإن قاتلوكم فاقتلوهم » . وقوله : « ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين »
وبدليل أن الرسول لم يكن يكره أى بلد يفتحه ، على الإيمان
والارتباط بأوامر دينه ودعوته إذا هم دفعوا ضريبة الحراسة .
فلو كانت القوة أو الإكراه وسيلة للإيمان والدين — لفرض عليهم
إذن أن يؤمنوا وهم كارهون . ومن هنا يصبح منطق رجل الدين غير
مستساغ ولا مقبول إذا هو طالب بالدولة ليخدم الدين وينشر مبادئه .
لأن وسائل الدولة من عقاب وإكراه لا يمكن أن تحمل الإنسان
على عقيدة معينة . وهى كما يقول « تمستئوس » لا تنتج إلا اعترافات

يحدوها الرياء والنفاق ، ولا تثبت المبادئ الدينية ، والفضائل المثلى ،
إلا بالتفصيل والاقناع ، لذلك فإن الوحي لم يحاول أبداً أن يفرض
حقائقه على الناس لعلمه أنه لا جدوى من هذا الإلزام إلا إذا اقتنع
العقل بالموعظة الحسنة ، والمنطق الوئيد .

قد يقول رجل الدين : أريد أن أكون رجل دولة وحكومة ،
لاحق الدين من الملحدن الذين يشككون الناس في حقيقته ،
ويضائلون من قيمته ، وينشرون فلسفات إلحادية جامدة .

ولكن هذه الحجة لا تبرر قط أن يصير الدين دولة — وهي
تحمل بين طياتها المحاولة نفسها التي قلنا إن الدين يبرأ منها وهي فرض
الإيمان بالإكراه والبطش .. إذ ليس من اليسير أن تطلب إلى إنسان
الإيمان بفكرة أو عقيدة وقد سلبته حق بحثها ومناقشتها واختيارها .
وإذن فقبل أن تعالبه بالإيمان لا بد أن تمنحه من الحرية ما يمكنه
من إيمان مدروس رشيد .

إنه لا إيمان بغير اختبار ، والعقاب لا يغير العقائد ، ولا يمكن
أن نفرض الهداية بقانون ، لأن الأمر سيكون ، كما قال «جون لوك» ،
«إما أن يصاحب القانون عقاب للمخالفين أو لا يصاحبه . فإن كان
بغير عقاب فإنه يفقد نفوذه ، وإن يكن الثاني . فمعنى هذا أن الإيمان
الذي يراد فرضه عاجز عن الاقناع ،

وما دام الإلحاد فكرة باطلة مزعومة الوجدان والبرهان . فهل
تعجزنا عن دحضها بالمنطق والقول ، حتى نذهب ونلتمس لأصحابها
التعذيب والتنكيل ؟

هذا ، وإن الحكومة القومية تحمي عقائد الدين وتصونها ،
وليس بوسائلها المعقولة ، التي يحبذها الدين وينشر لها قلبه ، والتي

تعتمد على الإقناع ، وتحترم حرية الفكر وحرية الضمير . لطالما
كان الإلحاد تهمة تسخو الحكومات الدينية على كل عبقرى تخشى
عقله ، وتخاف ذكاه .. وما نبأ ما بن رشد ، مفخرة الإسلام المفردة
بغائب عنا : فقد نفاه الخليفة الأندلسي ، وطارده رجال الدين
مطاردة عنيفة بعد أن خلعوا عليه كل ألقاب الزندقة ، وأوسمة الإلحاد
فاذا أراد رجل الدين الصادق أن يخدم وطنه ودينه ، فليبق
مكانه مبشراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً .
والآن :

لعلنا نكون قد وفقنا في عرض وجهة نظرنا هذه . . وأتخنا
للآخرين فرصة التفكير في موضوعها من جديد .
وإننا لندعو كل مواطن ، قلبه جميع وروحه حر ، أن يناقش
هذا البحث بفكر غير متحيز ولا متعصب ، وأن يبحث في ضوء
العقل والتجربة أمر الحكومات الدينية ، فقد يهديه بحثه إلى
كشف مساوئ أخرى لها لم نطقن إليها . وقد يؤمن معنا أن إثمها
أكبر من نفعها ، وأنها ، وقد جعلت شعارها : أعتقد ما أعتقد
وإلا قتلتك ، تذيب شخصية الأمة ، وتشيع في المجتمع الخوف
والانحطاط ، وأنها كالنبات الطفيل ، تستل الحياة مما تستمد منه
حياتها — وهو الدين . إن أجل خدمة تؤديها للدين ، هي أن نجعله
قريباً من قلوب الناس ، عميقاً في نفوسهم ، ونطعم الدولة والمجتمع
بروحه الحى ، ومعنوياته الفاضلة — لا أن نأتى بحكومة تستغله في
تقديس ذاتها ، وتبرير أطاعها ، واستكراه الناس لجبروتها .
وأجل خدمة نقدمها للوطن — هي أن نعمل بكل وسيلة
مستطاعة لتنمية القومية وتكثيلها ، والصعود بروحها ونظمها إلى

قمة الرسوخ والاستقرار . وإن أمام الشباب الراغب في خدمة
بلادهم ميادين ثلاثة تتعجل العاملون وتناديهم إليها :
الخدمة الدينية — لرفع مستوى النفس الإنسانية وإتمام نورها
الخدمة الاجتماعية — لرفع مستوى الضمير الاجتماعي واحترام حيويته .
الخدمة السياسية — لرفع مستوى الوعي والحكم ، وجعل السياسة
خدمة لا حرفة .

وإن نستطيع أن نجيد إحدى هذه ، إلا إذا انفردنا لها مركزنا
كل حياتنا وجهودنا فيها .
أما الذين يظنون أنهم يقدرون عليها جميعا ، فإنهم يجهاونها جميعا .
فلنختر لأنفسنا المجال الذي يتخصص فيه نشاطنا .
خدمة الدين ، عن طريق الدعوة والإرشاد .
أو خدمة المجتمع . عن طريق الخدمة الاجتماعية بوسائلها المعروفة
أو خدمة الدولة ، عن طريق السياسة السافرة الرشيدة التي
تمثل منها مرسوماً . وفكرة ذات موضوع .
ومرة أخرى — أذكروا أن الدين يجب أن يظل كما أراده ربه
نبوة لا ملكا ، وهداية لا حكومة ، وموعظة لا سوطا .
وإن فصله عن السياسة ، وتحليقه فوقها ، خير عامل على بقاء
نقاوته وطهره ونفعه .

وإن فصله عن الدولة ينجيه من تحمل تبعات أخطائها ومظالمها ،
ويحفظ له في نفوس الناس ودا مكينا ، وذكر أباقيا ، واستجابته وتلبية .
وقبل أن تغادر هذا الحديث ندعوكم لأن تصلوا معنا من أجل
تلك الشعوب المعذبة الضريرة . التي تعيش هناك في بلاد الجوع ،
والخوف ، والحكومات الدينية .

الرَّؤْيُ الْمُعْظَمُ

« إنما النساء شقائق الرجال . . لهن مثل
الذي عليهن بالمعروف » .
(محمد رسول الله)

منذ بضعة أعوام ، كننا نتلقى العلم على شيخ فاضل - رحمه الله -
وكان يفسر سورة « المزمل » ، ولبحث في تفسيرها زمناً طويلاً ، بيد
أنه مكث زمناً أطول عند هذه الآيات الكريمة : « وذرهم والمكذبين
أولى النعمة ومهلهم قليلاً . إن لدينا أنكالا وجحima . وطعاماً ذا غصة
وعذاباً أليماً . يوم ترجف الأرض والجبال وكانت الجبال كثيباً مهيلاً ،
ظل يفسرها بأسلوب وعظي فياض حتى قضى شهرين كاملين ولما برحها ..
وفي أثناء درس من تلك الدروس وقف أحد الطلاب وقال للشيخ :
- متى يغادر هذه الآيات ؟ فأجابه : عندما تغادر نفوسكم مكانها .
وكانت لفظة أدبية من الشيخ لها أثرها ومغزاها ، فهو لا يريد
أن يغادر هذه الآيات المرجفة حتى تزحزح نفوساً عن مكانها ،
وتذهب ببعض ما في القلوب من ظلمة وقساوة ..

ذكرت هذه الواقعة المؤنسة عندما أردت أن أكتب عن
حقوق المرأة السياسية أو الإنسانية ، كما أحب أن أسميها ، إذ
تصورت شفاهاً كثيرة ترتعش بهذا السؤال :
- متى تنتهون من الحديث المكرر المعاد عن المرأة وحقوقها ؟
وجوابنا عليهم :

- عندما تنتهون أنتم إلى الاقتناع بأنها إنسان ، لها مثل
ما للإنسان من حقوق كما أن عليها مثل الذي عليه من تبعات ،
وإلى أن تبلغوا هذه النهاية السعيدة المشرفة ، وتخافوا من
ضوضاء الجدل ، وصياح الاستنكار ، سيظل الذين يدركون ما في
ممارسة المرأة لحقوقها من مغنم كثيرة ، يتحدثون ويتحدثون .. حتى
يتبين لهم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر .

والآن .. ولماذا؟

وهذا حديث نسوقه في إيجاز عن قضية المرأة المصرية ، وإنه لمن توفيق الله وأنعمه أننا لم نعد إذ نتحدث عنها نطالب بحقوقها في الثقافة والعلم ، فقد كسبت هذا الحق لنفسها ، وبدأت الطلائع تندفق كالنور المذاب حاملات معرفة المعاهد وثقافة الجامعات ليفدن بها بلادهن الظمأى إلى جهدهن وجهادهن .

نعم ، لم نعد بحاجة إلى المطالبة بتعليم الفتاة ونحن نبصر كل صباح تلك الرموس المرتفعة التي تشق شوارع القاهرة ، والمدن المصرية ، كأنها شموع مضاءة ، تلقى وهي في طريقها إلى معاهد العلم نوراً كاشفاً على ذكرى أولئك النفر الخالدين . قاسم أمين ، ومحمد عبده ، وسعد زغلول ، وهدي شعراوي ، الذين شادوا فوق كسبان الرجعية المنهارة ، نهضة المرأة المصرية النامية ، بعد أن فضوا عنها قيودها ، وجعلوا لها من الجهالة والانحطاط مخرجاً .

سنتحدث إذن حديثاً مباشراً عن حقوق المرأة السياسية التي يتساءل بعض الناس عن قيمتها وفائدتها لمجتمع لم يحسن رجاله حتى اليوم ممارسة حقهم الانتخابي — كما يتساءلون عن إمكان تحقيق ذلك ، وللمجتمع دينه وتقاليده اللذان يقفان دون تمرس هذه الحقوق . وكما يتساءلون . وما أكثر تساؤلهم ، عن وظيفة المرأة التي خلقها الله لها ، وهي رعاية البيت وتربية الأولاد . من سيقوم بها بعد أن تصبح هي ناخباً ونائباً ، ووزيراً .

وهي أسئلة تدل على أن أصحابها من السذاجة بحيث لا ينبغي أن تكون معارضتهم واستنكارهم عائقين عن تحقيق هذا الهدف المفهم بالاحتمالات الحسنة النافعة .

عندما ظهرت أول دفعة من المحاميات امتدت موجة استنكار
من المتزمتين لم تلبث أن انحسرت عندما رأوا أن اشتغال المرأة
بالمحاماة لم يجرح كبرياء التقاليد ، ولم يصب الفضيلة بسوء .. ومن
قبل ذلك تكررت نفس التجربة عندما ظهرت الطليعة الأولى من
المعلمات ، والكاتبات ، بل والطيبات والممرضات .

وإن كتاب « تطور النهضة النسائية في مصر » للدكتورين : درية
شفيق ، وإبراهيم عبده . ليحدثنا عن المشقة والخرج اللذين صادفهما
« محمد علي » عندما أراد أن يفتح مدرسة للبوليدات . فاضطرته
التقاليد وحماها . أن يشتري عشر آ من الجوارى السوداوات
ليتعلمن فن الولادة بإشراف كلوت بك . لأنه لم يكن مسموحا
للفتيات يومذاك أن يتعلمن حتى ألزم الثقافات هن — وكان مصدر
هذا الحرمان والتحریم ؛ التقاليد ، والفهم المغلوط للدين .. ولقد
اخترت هذا المثال بالذات ، لأنه كاد يتكرر في العام الماضي أى بعد
مرور قرن من الزمان . إذ قام وزير خطير . ففكر وقدر .. ثم
نظر .. ثم عبس وبسر .. ثم أصدر أمره بحرمان الفتاة المصرية
من السفر في بعثات علمية إلى خارج البلاد . مع أن ثمة من المعارف
مالا يمكن أن نظفر به في بلادنا وجامعاتنا ، كما أننا لا نملك حق منع
فتاة من الطموح العلمي ؛ والتماس المعرفة في كافة مواردها إلا إذا
جاز لنا حرمان الفتى من هذا الطموح .

يقولون حسب البنت أن تتعلم الثقافة الخفيفة ؛ وتحميد التدبير
المنزلى ، وتطريز الثياب .

وهذه القناعة في الواقع بعض أعراض مركب النقص والشعور
بالدونية الذى يجعلنا من أصحاب الهمم الهزيلة الضحلة التى لا تفوز

بالرغبات الكبيرة ، و الأمال الشامخة .

وإلا فلماذا لا يخرج من بين فتياتنا أمثال مدام كورى ، وهل إذا شامت إحداهن أن تكونها ، ثم ذهبت تلتمس وسائل ذلك عند قمم الثقافة بهاتيك البلاد ، نمنعها نحن من هذا الحق ، ونهزأ بطموحها المتسلق الجرى ، هكذا حاول وزير معارف مسئول ، أن يصنع ، ومتى ؟ في منتصف القرن العشرين ! ويحدثنا أيضا كتاب « تطور النهضة النسائية » عن الحيلة التي لجأ إليها فيلسوفنا الأعظم لطفى السيد باشا لييسر دخول الطالبات جامعة فؤاد يوم كان مديراً لها ، إذ أصدر إلى سكرتيرية الجامعة تعليمات تقضى بتقييد إسم كل طالب يحمل شهادات تؤهله للتعليم العالى دون إشارة إلى جنس الطالب ، وبهذه الطريقة سار الأمر من غير صعوبة في البداية وقبلت الفتيات في الجامعة ، « وفي سنة ١٩٣١ ظهرت صورة للدكتور طه حسين بك (باشا) في نادى الجامعة وعن يمينه ويساره الطلبة والطالبات جلوساً يتناولون الشاي ، وقامت القيامة لهذه الصورة البريئة التي تضرب المثل للأبوة في وجود العميد مع الطلبة والطالبات ، واتخذت الصورة تكأة يتخلص بها الرجعيون من طه حسين ولطفى السيد » .

« وفي سنة ١٩٣٧ أبدى بعض الطلبة رغبتهم في فصل الفتيات عن الفتيان في الجامعة ، وأبدت الصحف هذه الرغبة . . ثم ظهرت بعض العناصر الرجعية في عهد مجلس الوصاية وهاجمت الجامعة مهاجمة شديدة ، ودعى البعض إلى التظاهر في الشوارع والهاطاف بألفاظ نابية لا تليق . »

ونحن نختار هذه الأمثلة أيضاً لنقابلها بما حدث منذ عام . إذ وقف وزير الزراعة من خريجات عالمات يحملن من المؤهلات مثلاً يحمل

معاليه . موقفاً انطوى على كثير من الانتكاس وسوء التقدير .
وفي هذه المقابلات ، والمفارقات ظاهرة عجيبة هي التي سقنا
من أجلها هذه الشواهد والأمثلة .

فنحن نلاحظ خلالها أن التحرش بحقوق المرأة ونهضتها كان
في الزمن الأول يأتي من أدنى . لا من فوق . أى من بعض طوائف
الشعب من الجاهلين . والمتزمتين ، والجامدين من رجال الدين .
أما اليوم فقد بدأ يجرى من فوق . أى من بعض وزراء الدولة
وكبار رجالها المسئولين هذه واحدة .

والدلالة الثانية لتلك الظاهرة — هي أن حقوق المرأة المصرية
لا تزال حتى اليوم . وبعد ما أظهرته من براعة وتفوق في كل عمل
مارسته . بغير ضوابط وقوانين تؤمنها وتحميها . وتكفل لها وسائل
الرسوخ والنماء ، رغم أنها إنسان . ومواطنة . ولو أردنا تعريفها
فإننا نقول : « مواطن مصرية له حقوق وعليه واجبات ، هذه ثانية .
والدلالة الثالثة .. هي ذلك العبت الحكومى الذى اتخذ من
قضية المرأة غرضه وميدانه . فبجرة قلم يركلها وزير إلى الوراثة
عام .. وذلك القانون المتناقض الذى كان منذ عام واحد يمنح
بعض المصريات المنحرفات بطاقات يمارسن بها الدعارة والبغاء .
ثم يحرم المصريات المثقفات من بطاقات يمارسن بها حقاً مشروعاً
هو الاقتراع . والذى أباح للمرأة أن تكون محامية ، وحرّم عليها
أن تكون قاضية ، رغم إفتاء شيخ إسلام سابق هو الأستاذ الأكبر
الإمام المراغى بجواز ذلك شرعاً .

والذى أباح لها أن تكون أستاذة ، وناظرة ، ومفتشة .. ثم
استكثر عليها أن تكون نائباً ، أو شيخاً بالبرلمان .

صحيح أن هذا كله آت لا ريب فيه . . وكل آت كما يقال قريب
والمرأة المصرية تؤمن بذلك إيماناً حمله على الصبر . والحكمة
والاتزان . . ولكنها اليوم ؛ وأمام هذه النكسة التي جاءت من
فوق ، وأصبح محتملاً أن تتكرر مرات ومرات . . لم تعد تطيق
البقاء خارج الأسوار . . في منفي المنبوذين ولم تعد تقبل أن تقرر
مصايرها في غيبتها .

فيقضى الأمر حين تغيب تيم ولا يستأذنون وهم شهود
وكذلك لم تعد تأنس للوعود الكثيرة التي تسيل عذوبة ونفاقاً
وتنضح رقة وكذباً . . وصار من حقها أن تصيح في وجوهنا قائلة :
إن صدقا لا أحس به هو شيء يشبه الكذب
ومادام مصيرها قد أمسى معلقاً بأهواء الحاكمين ؛ ونزعاتهم
الشخصية — فقد وجب أن تشترك فوراً في البرلمان وفي الحكم كي
تساهم في تقرير مصايرها ؛ وحماية كيانها ، وكى تعمل بما تمليه غريزة
المحافظة على الذات حتى تنجو من طوفان الرجعية قبل أن يطغى على
معالم كفاحها ونهضتها — فليس أحد مثلاً يستطيع التعبير عن ذاتها
وتفهم مطالبها والدفاع عن مصالحها وإن افق الكثرة الغالبة
منا — نحن الرجال — لأضيق من يتسع لإدراك قضيتها . لأننا
لا ندرسها في ضلوع مطالبها الحيوية وطبيعتها الإنسانية . . بل
نستعرضها دائماً في ظلام العقد النفسية ، والرواسب العصبية التي
تغص بها شخصياتنا . وأن انحصار خواطرننا في المرأة . والتهيب
من كل محاولة طيبة تبديها . لدليل على اكتظاظ نفوسنا بتلك
العقد الخبيثة التي تلقى في روعنا أنه لا إصلاح ولا رقي ولا فضيلة
إلا بإذلال المرأة وإهدار حقها . وإكراهها على أن تعيش ضريراً

لا ترى النور ولا الحياة . ولكي نقتنع بأن المرأة على حق إذا هي لم
تأتمن على مصالحها سواها . . فلنستمع للسيدة « إنجي أفلاطون »
تحدثنا في كتابها القيم « نحن النساء المصريات » عن المؤامرة السافرة
ضد المرأة ، وتحيز الرجل لنفسه تحيزاً ظالماً .

« . . فالقانون المصري يبيح الخيانة من جانب الرجل بشرط
واحد فقط . هو أن يخوضها في غير بيت الزوجية — وأرض الله
واسعة . . ولنترك القانون نفسه يتحدث وكأنه حين يتلو أحكامه
يتوارى خجلاً من أنانية الرجل الصارخة . فالمادة « ٢٧٤ » من
قانون العقوبات تقول : « المرأة المتزوجة التي ثبت زناها يحكم
عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين » . وهذا شيء جميل فالقانون
يأخذ الفاسدة من النساء أخذاً عنيفاً رادعاً . وأما الفاسد من
الرجال فهو الذي تعنيه المادة « ٧٧ » ، حين تقول :

— كل زوج زنى في منزل الزوجية . . يجازى بالحبس مدة
لا تزيد على ستة شهور .

إذن فالفاسد من الرجال — في عرف القانون — ليس الزانى
في أى مكان وإنما من يذهب به الفجور إلى حد ارتكاب فعلته في
منزل الزوجية . أليست أرض الله واسعة ؟ .

ولكن الأمر لا يقف عند هذا الحد . فالفاسدة من النساء
تواجهها عقوبة الحبس مدة قد تصل إلى سنتين . أما الفاسد من
الرجال — بل الفاسد الفاجر الذي ذهب به الفجور إلى ارتكاب الزنا
في منزل الزوجية — فالعقوبة التي تواجهه لا تتجاوز ستة شهور هل نبالغ
حين نقول إن القانون المصري يبيح للرجل الزنا بل يشجعه ويحبذه ؟
ثم نقلت المؤلف المناقشة التي دارت في مجلس النواب في أثناء

عرض هذا القانون . وإنك لتشعر وأنت تتلوها بالخجل الذى شعر
به بعض النواب المحترمين الذين عارضوا القانون يومذاك أمثال
الأساتذة مكرم عبيد باشا و اسماعيل سليمان حمزة وزهير صبرى .
ولو كان ضمن أعضاء البرلمان الذى نظر هذا القانون نساء
لاستطاعت إحداهن أن تصرخ فى وجوه النواب قائلة : إن الله
— أيها السادة — عند ما شرع عقوبة الزنا لم يفرق بين الرجل
والمرأة فقال : « الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ،
وجعل عقوبة الزوجين إذا خان أحدهما أو كلاهما أمانة الزوجية
واحدة . فمن أين لكم هذا التمييز الذى جعل عقاب الزوج المنحرف
أيا ما يقضيها فى السجن ، أو عشرة جنهيات يدفعها غرامة . . بينما
تسجن الزوجة المنحرفة حوالين كاملين ؟

وحدوا العقوبة بين الاثنين عسراً أو يسراً وإلا فأنتم ظالمون .
بل أكاد أثق بأن النساء لو شهدن عرض هذا القانون لطالبن
بعقوبة أشد وأعنف من السجن سنتين ولكن بشرط أن يستوى
فيها الرجل والمرأة . أفليس من الانصاف إذن أن يتاح لنصف
الامة فرصة الدفاع عن نفسه ، بل والدفاع عن الفضيلة التى أثبت
الرجال أنهم بمفردهم غير قادرين على الدفاع عنها . . ؟
وهناك مظهر آخر لإهدار حقوق المرأة ، والتفنى فى ظلمها ،
تنقله لنا أيضا السيدة «إنجي» فى الصفحة الحادية والعشرين من كتابها :
« قدمت و صفية سيد أحمد شرف أمام محكمة الجنح بتهمة
اعتدائها على زوجها بالضرب ، وفى الجلسة سأها القاضى عن صحة
التهمة المنسوبة إليها فأجابت :
— نعم لقد ضربته دفاعاً عن نفسى أمام ضرباته . فقد كان

مسلحاً بأداة صلبة أراد أن يحطم بهارأسى . فاضطرت إلى ضربه
لأن تفادى الموت على يديه .

ودافع محامى الزوجة دفاعاً طويلاً ، وأقام الحجج والبراهين
على ضرورة المساواة بين الزوجة والزوج فى الحقوق والواجبات
ولكن المحكمة لم تشاطره هذا الرأى ، وقضت بأن للزوج الحق
فى تأديب زوجته جسمانياً وضربها وأدانت الزوجة فحكمت عليها
بالحبس شهراً مع إيقاف التنفيذ ، ا . هـ

لمثل هذا تريد المرأة أن تمارس حقها السياسى . لترفع الإصر
والأغلال التى عليها ، وتقضى على الفوارق الظالمة المعتسفة التى تفصل
بين شطرى الأمة من رجال ونساء . فهل هناك موانع صادقة تحول
بينها وبين ما تريد ؟ سننظر . .

منطق الطابور الرجعى :

إن رجال الطابور الرجعى يلوحون فى وجه الحقوق النسائية
بالدين تارة ، وبالتقاليد تارة أخرى ، أو بهما معاً . هذا عدا
ما يسمونه بالخروج عن الوظيفة الأصلية التى خلقت المرأة لها .
وهى المنزل . وإنه لمن سوء الحظ أن ترانا مضطرين لإنفاق الوقت
فى محاجة هذه الأوهام وتفنيدها — ولكننا نخطئ كثيراً كثيراً إذا استرسلنا
معها فى الجدل والنقاش — لذلك نكتفى بوقف سريعة معها .

أما موقف الدين من حقوق المرأة فإنه يتعب المعارضين ويخذلهم .
ورغم أن الإسلام بمبادئه وتطبيقاته يقف بجانبنا ، ويبارك وجهه
نظرنا فى هذه القضية ، إلا أننا نستحي أن نقحمه فى مسألة نفرض
يده منها بعد أن بارك كل تطور فاضل رزين يطرأ عليها ، لذلك
نكتفى بأن ننشر على أسماعهم هذه الأسئلة : هل تعلمون أن النساء

كن يجتمعن مع الرجال في مسجد رسول الله . . وأن مناقشة في
«موضوع جنسي» دارت علنا ذات يوم بين الفريقين، ورسول الله
مشيرها وشاهدها ؟

وهل تعلمون أن امرأة انشقت عنها الصفوف في المسجد يوم
كان عمر يقدم مشروع قانون لتخفيض المهور وتحديد لها . وبعد
إبدائها رأيها في جراحة وحصافة سحب أمير المؤمنين مشروعها وهو
ينحنى إعجاباً بهذه السيدة ويقول : أصابت امرأة ، وأخطأ عمر ؟
وهل تعلمون أن كارثة كادت تودي بحياة الإسلام وتزهق
أنفاسه يوم الحديبية ، حين أبى أكثر المسلمين أن يصالحوا قريشاً
ويتحللوا دون أن يحجوا . . لولا رأى انبثق من فكر امرأة . . إذ
دخل الرسول على أم سلمة غضبان أسفاً ، فلما أشارت عليه وأنفذ
مشورتها ، التأم الصدع ، واستمع الجمع ، واستجابوا لأمر الرسول
الذي عاد لصاحبة الرأي جذلان فرحاً يقول :

«حبذا أنت يا أم سلمة، لقد نجا المسلمون بك اليوم من عذاب أليم» ؟
هل تعلمون هذا وأضعافه معه ؟

إذن فلا تقولوا : إذا كانت أموركم إلى نسائكم فبطن الأرض
خير لكم من ظهرها . . فإن في النساء من أنقذت عمر من إمضاء قانون
مجحف، وفيهن من حسمت فتنة عاصفة وأنجحت المسلمين من عذاب أليم
يقولون : ليس للمرأة حقوق سياسية، لأن الله يقول : «الرجال
قوامون على النساء» . . ومعنى هذا أنها دون الرجل في البيت ، وفي
المجتمع ، وفي الدولة . . وهو تأويل لا يقدر عليه سواهم — بيد أن
معنى الآية واضح جلي ، ولا يحتمل كل هذا الالتواء والاعتساف
فهي لا تعدو أن تكون تزكية لسلطة الرجل في الأسرة ، وامتنازا

عائلياً يمنحه الرجل نظير ما يحمله من تبعات . بدليل قوله تعالى في نفس الآية : وبما أنفقوا من أموالهم . . .

والآية الكريمة تشبهه في الدلالة قولنا : « البرلمان قوام على الحكومة » . فهل يدل هذا التعبير على أن الحكومة ليس لها حقوق تمارسها ؟ على أن هناك حجة حاسمة تغنيها عن كل حجة ودليل — هي ذلك التفويض المطلق الذي منحه الدين للناس حين قال الرسول : « أنتم علم بشئون دنياكم » . أليست هذه الحقوق السياسية من شئون الدنيا ؟

نعم — ونحن إذن أحرار في اختيار الوضع الذي يحقق منفعتنا الاجتماعية ، ولا يجعلنا بين العالم سخرية وهزوا .

ويحتجون بالتقاليد والفضيلة . . فما هي هذه التقاليد ، وهذه الفضيلة ؟

لقد سبق أن ناقشنا هذا المنطق المرتجف في عدة مقالات نشرتها مجلة « بنت النيل » ، مشكورة . وقلنا في إحداها ، تحت عنوان « الرذيلة . . في ثوبها التنكري » ،

هل صحيح أن الغيرة على الفضيلة والتقاليد ، هي التي تحفزنا إلى مقاومة التطور ، والكيد للمرأة ؟ إن يكن ذلك كذلك ، فما أحوالنا إذن إلى تحديد معنى الفضيلة والرذيلة ، ومعرفة مدى ما يجب على الأمم أن تقدمه للتقاليد من طاعة وولاء .

إن الفضائل الاجتماعية والقيم العليا التي تنظم حولها حياة المجتمع وتنطاط بها وجهته . ليست التي يرتضيها فرد ، أو جماعة من الناس ، وتلائم تفكيرهم وإحساسهم . بل هي التي تنسجم مع القاعدة . . . وتسمو عن الشذوذ . والقاعدة هنا : هي التطور ، والشذوذ : هو الرجعية والانتكاس . . فكل زحف إلى الوراء مهما يتسم بحسن

النية وسداجة القصد ، ليس سوى رذيلة في ثوب تنكرى خداع .
وليس هناك إثم أشد ، ولا خطيئة أخش من مقاومة التطور ،
وإخضاع مستقبل الأمم لجهلها القديم .

ذلك أن التطور إرادة الله ، وروح منه . وما مثل الذين
يحاولون مقاومته إلا كباسط كفيه إلى الشمس ليقفها عن المسير !!
والإسلام كما ينبغي أن يفهم . لا يناوىء التطور ولا يخافه . . .
وما نسخ القرآن بعضه بعضاً ، وتبدل بعض آياته وأحكامه إلا لفئة
علوية تكشف عن جلال هذا التطور ، وضرورته للناس وللحياة .
وأما التقاليد ، فليست سوى مظهر اجتماعي للأمة . . وليست
قواعد ومبادئ خالدة أبدية تخضع لها ، وتصدر عنها في كافة عصورها
وأجيالها . . . وهي دائمة التغير والتبدل . وتغير الشيء معناه خروجه
عن ذاته — وإذن فليس للتقاليد ذاتية أبدية تستحق الولاء والتقديس
ونحن الذين نخلقها ونصنعها ، فلا يليق بنا أن نعبدها كما تعبد الأصنام .
أما تصورهم أن ممارسة المرأة حقوقها الدستورية سيحول بينها
وبين رعاية المنزل والحياة الزوجية ، فهو تصور مضحك — وكأنما
حسبوا أن كل امرأة من الاثنى عشر مليوناً ، سوف تصبح عضو
برلمان ، وأن مجرد مباشرتها هذه الحقوق سيسلب منها خصائصها
فلا تصلح بعد أن تكون زوجاً لبعل ، أو أما ولد ، أو ربة لبیت !
المصفدات في الأغلال :

لقد انطلق نساء العالم من السجن البغيض الذي كن يعيشن في
ظلمه وظلامه . . . حتى نساء الدول الناشئة . والتي تدين بديننا ،
وتقاليدها مثل تقاليدنا — نفضت عن نسائها ما كن يتلفعن به من
أسمال الرجعية والبلى . . . فهذه هي باكستان ، ترسل إلى أضخم

منظمة عالمية — هيئة الأمم المتحدة — مندوبة لا مندوبا ، هي السيدة « شايسيت أكرم الله » .

وتلك « أندونيسيا » ، تختار لوزارة الشؤون امرأة فتبدي في وزارتها نشاطا فذا وتفوقا بعيد .

ولقد رأيت صورة لجيش النساء في « باكستان » وهن يتدربن في ساحة التدريب على كل أعمال الجيش ، فرأيت منظرأ يخطف الأبصار ويبهز الأنفاس . ولم يبق في الدنيا سوى نساء مصر ، ونظاثرهن من نساء بعض الدويلات القافية التي لا تقع عليها العين في زحام الحياة .. محرومات من حقوقهن المشروعة .. فمنذ عام ١٨٩٣ واعترافات الدول بحقوق نساءها تتتابع وتتشال انثيالاً متداركا .. فأنجلترا وأمريكا وروسيا وفرنسا والهند وبلجيكا وأستراليا وفنلندا والنرويج والدانمارك وأندونيسيا وهولندا وباكستان والتشيك والنمسا والمجر واليونان وأفريقيا الجنوبية وسوريا ... كل هذه الدول التي لا تعيش وراء « جبل قاف » ، ولا في بلاد السند والبند .. بل على الكوكب الذي « يتشرف » بحملنا فوق ظهره .. قد مكنت المرأة من حقوقها كمواطن وكإنسان ، ووضعت عنها أغلال التقاليد والجهالة .

ولقد آن للبصغفات في الأغلال عندنا أن ينطلقن ، وأن للرثة المعطلة أن تؤدي دورها ، ليتنشق المجتمع بها أنفاس الحياة . إن حرمان المصرية من حقها الإنساني ، حرمان للمجتمع من فرصة نابضة جديدة بأن تجعله راقياً وعظيماً — كما أنه يشيع في أنفس نصف الأمة ، الشعور بالدونية ، الذي يضعضع الشخصية ويبدد الكيان . ونحن حريصون على أن تكسب حقها فوراً ليصحح

بذلك وضع خاطي مخطيء، جعل مؤتمر السفراء الذي انعقد في لندن
أخيراً يكتب عنا في تقريره الذي نشرته صحف العالم، والذي ننقله
عن جريدة الأهرام: ... إن شعوب الشرق الأوسط لا تزال تعيش
عيشة بدائية، وإن قوى الرجعية تجذبها إلى الوراء جذبا عنيفا ...
وإنه ليس هناك سوى دولتين اثنتين فقط تسيران في سباق التطور
والرقى هما تركيا وإسرائيل ...!

وحرىصون على ذلك أيضاً — لننقذ ملايين القرويات اللاتي
يضرbon في عشواء الجهل، ويعشن عيشة السوائم. وإن يستطيع
إنقاذهن سوى المرأة المثقفة عند ما تتاح لها المساهمة في تشريع
القوانين وتنفيذها — فتضع منها وتنفذ ما يأخذ بيد أولئك
الأمهات والأخوات.

وحرىصون مرة ثالثة، لأن منطق المرأة سليم ومقنع حين
تسألنا في دهشة: كيف تجلسون على كرسى النيابة ... رجالا
لا يعرفون من الحروف الأبجدية إلا الكفاف. وتحرمون من
السيدات والفتيات من يحملن أرقى الدرجات العلمية العالمية، والمحلية؟
حقاً إنها مهزلة!! وحرىصون أيضاً، لأن المرأة إنسان، لها
فكر وإرادة وشعور. وإذن فمن حقها أن تظهر بحقوق الإنسان.
وهي كذلك مواطن، توزن بالمعيار الذي يوزن به كافة المواطنين.
ولقد سوت الشرائع كلها، سماوية ووضعية، بينها وبين الرجل في
تحمل المسؤوليات والتبعات، فلماذا لا يسوى بينهما في التمتع بالحقوق؟
وحرىصون مرة خامسة — لأن المرأة لم تقبشر عملاً إلا وأنت
فيه بما يشبه المعجزات ... وكفاحهن أيام الأوبئة لا يزال يتألق
أمام أعيننا لندكرنا إن نسينا. فإذا وسعنا لها نطاق السعي والعمل

والتجربة كان ذلك خليقاً أن تنتفع البلاد بجهودها في كل مجال وميدان .
واذكروا يا أعضاء الطابور . . . الرجعي ، أن ممارسة المرأة
لحقوقها لن تزيد لها إلا سمواً وشعوراً بالكرامة . وأن العفة التي
تغارون عليها لا يجزحها إلا الحرمان والتكبير وإشعار صاحبها
أنها مجرد شيء يلعب به ويستمتع ، وليس لها بعد ذلك ما لسيدتها
الرجل من امتيازات وحقوق . . . وهذه العفة لا تعصمها وتصونها
جدران كهف أو بيت ، بل جدران النفس الباطنة ، والمناعة
الذاتية الحرة التي تذهبها الثقافة والتجربة واحترام الذات ، وممارسة
الحقوق التي تجعل من صاحبها كما قال « أمرسون » فضيلة قانونية
 واجتماعية وسياسية .

لقد آن أن تحل هذه العقدة النفسية عند كليتنا — الرجل
والمرأة — وتنتهي من ذلك آخر حازم ظالم يحول بين المصريات
وحقوقهن . ولقد وجد بعض حضرات الشيوخ أن الدستور
بنصومه الحاضرة لا يمنع عن المرأة حقها ، ووجدوا نصاً
« جاهزاً » لا يحتاج لغير التطبيق والتنفيذ . . . ولكن حكوماتنا
لا تزال تنتظر الوقت المناسب .

ولنتوجه بالحديث إلى نساء مصر المثقفات لنصارحهن بأن
الوقت المناسب لن يجيء حتى يبدن اهتماماً أكثر ، وحتى يصبغن
سعيهن بالإيجابية الجادة الحاسمة .

ومن هذه اللحظة يجب على الهيئات النسائية جميعها ، أن ترسم
منهاجاً كاملاً موحداً لتحضير المرأة الريفية وتمدينها .
وليس من الضروري أن تبدأ من تحت . . . فنعلن جميعاً
القراءة والكتابة ، بل إن البدء من فوق . . . أسرع وأنفع . . .

فنعلمهن ما لا بد منه من المبادئ الصحية ، والطريق التربوية العملية
والأشغال الخفيفة التي تستطيع أن تدر من ورائها ربما . .
هل تعلمن أيتها السيدات . أن تسعين في المائة من أخواتكن
في القرى يعالجن رمد العين بروت الدواب . . . ويعالجن سعال
أبنائهن بشراب البول في الصباح المبكر « على الريق ١١ » ، ويعشن في
جو مسمم بالجهل والخرافات ؟

نريد أن تؤمن كل فتاة مثقفة بلغت السنة الرابعة الثانوية فما
فوقها ، أن في ذمتها للوطن ، تحضير نساء عشر . . عشر فقط ،
تنقلهن من حيوانات صامتة إلى بشرية ناطقة شاعرة حية . .
والطرق لهذا كثيرة ، نقترح منها أن تتفق الجماعات النسائية كلها
على إنشاء تعاون مشترك يذمن لتنفيذ منهج يدرسنه ويتقن عليه
ويقمن مكتباً « للخدمة الريفية النسائية » ، وتدعى كل فتاة مثقفة
إلى تقييد اسمها في هذا المكتب ، حيث تتلقى دراسة أولية للعمل
الذي ستقوم به ، وتختار بعض القرى ، ولبنداً بالقريبة من القاهرة ،
وتعباً لكل قرية مجموعة من تلك الفتيات الرائدات .

وتقسم نساء القرية إلى عشرات ، تتولى كل فتاة منهن عشر آ.
وتتردد المجموعة على قريتها مرتين في الشهر على الأقل ، وفي
مواقيت معينة بحيث يكن على موعد مع عشراتهن . فإذا هبطت
المجموعة البلد ، انطلقت كل رائدة إلى عشراتها تعلم نساءها كيف
ينظمن بيوتهن ! كيف يربين أولادهن ؟ كيف يسعدن بحياتهن . .
وتحدثن عن بلادهن . ما هي ، وما تاريخها ؟ وما واجب كل
امرأة نحوها .

سيقول السذج من الناس ، ما فائدة ذلك . ولسنا مستعدين أن

نناقشهم في جدوى هذا التثقيف حتى يعرفوا أولاً أثر الثقافة في تكوين الشخصية وإنمائها .

يعلمهن التطريز والحياكة ، وحفظ الأطعمة وتجفيفها ، ويرشدهن إلى ضرورة احتفاظ كل سيدة « بأجزاء خانة منزل ، في صندوق صغير تضم كل وسائل الاسعافات الأولية ، ويعرضن عليهن أشرطة للسيناتا الثقافية المكسدة بوزارة المعارف في اجتماع عام « بدوار العمدة ، مثلاً . . . ويقمن لهن مهرجانات ، ويمنحهن جوائز مشجعة مثل « وسام الأمومة ، ولا يمنح هذا الوسام لمن تنجب أولاداً أكثر بل التي تنجب أولاداً أصح وأنظف . . . ويعلمهن ضرورة ووسائل تنظيم النسل وتجويده . . وهكذا نطرد في المشروع ونحقق كل احتمالاته النافعة المفيدة ، وحبذا لو بديء به في عطلة الصيف القادمة .

ولا ينبغي أن يعوق المثقفات عن هذا الواجب شيء .. ولا قيمة لأي اعتبار قد يصد عن هذا السبيل ، كائناً ما كان .
إن خلق مجتمع متحضر نوعاً ما للنساء الريف .. يقف على رأس الوسائل الضرورية اللازمة لنموها ونهضتها ، وفي ذم المثقفات وضمائرن ، يستقر هذا الدين ، منتظراً الوفاء والسداد .
وفي ذمة كل حاكم وزعيم ومواطن ، تستقر حقوق النساء جميعاً وحق مصر في أن تلتفع برئتها الثانية المعطلة .

وبعد...؟

« ليس المشكل النصيحة ،
وإنما المشكل قبولها » .
(الغزالي)

إلى هنا ننتهي من عرض وجهة نظرنا في الموضوعات التي
طرقناها ، رجين أن نكون قد وفقنا إلى الوفاء بالعهد الذي التزمناه
في مقدمة الكتاب إذا قلنا :

— إنه شمعة مهاداة إلى المجتمع ليبصر في ضوئها ويرى .
ولقد بذل هذا الكتاب من ذات نفسه كل ما في طاقته كيما
يدل على الذي هو خير . . ونرجو أن يكون القارىء قد بذل هو
الآخر من ذات نفسه ما يتقبل به هذه السطور البريئة الصدر من
هوى وغرض .

ولقد آمنا بوجوب مواجهة مشكلاتنا مواجهة صريحة جريئة
والآن نهيب بكل قارىء واجه معنا بعض هذه المشاكل على صفحات
الكتاب ، أن يواجهها في نفسه كذلك ، فإن العناية ببحث مشكلاتنا
من أبعث البواعث على الرجاء .

ولقد أرسل أحد تلاميذ الإمام الغزالي بكتاب إليه يسأله فيه
ذخراً من النصيح والتوجيه . فأجابه الغزالي إلى طلبه بكتاب بدأه
بهذه العبارة الواسعة :

« يا بني . ليس المشكل النصيحة . وإنما المشكل قبولها . . وإذا
كان المجتمع لم يسألنا نصيحاً ولا مشورة ، فلأن هذا الأمر واجب
مفروض ، وعلينا أن نسارع إلى أدائه دون أن ندعى إليه ، ودون
أن نرجو من ورائه جزاء أو شكوراً .

نعم : ليس المشكل النصيحة ، وإنما المشكل قبولها ولكن لماذا
يعسر علينا تقبل النصيح والنقد ؟

إنى لا أكاد أعرف لذلك جواباً وتفسيراً أفضل ولا أحكم مما
قاله « ج . بيورى » ، في كتابه « حرية الفكر » .

وهو أن الحقائق التي تأتي مغايرة لآرائنا القديمة ، وأفكارنا الموروثة ، تتطلب منا أول ما تتطلب ، تغيير « عالمنا العقلي » . . . وليس في مكينة كل أحد أن يستجيب لهذا الداعي ، وينظم من جديد عالمه العقلي القديم المقدس . أترانا سننظر عاجزين عن مطاردة الأوهام والخاوف التي تحول بيننا وبين هذا التغيير ؟ إذا لم نحاول ، فسننظر كصاحب المركبة الذي كان يسير بمركبته المجردة في طريق مترب ، تتعثر وتتسكفاً . حتى إذا صادف في طريقه عابراً سأله :

— كم بقي من هذا التل ، فأجابه الرجل دهشاً :

— تل . . . أي تل . . . إن عجالتك الحلفتين منزوعتان . .

هكذا نحن ، سننظر نتعثر ونتسكفاً . ظانين أن ظروفنا هي العائق ، وهي المانع ، وهي التل الذي يجهد العربدة ويشير النقع الكشيف والحقيقة أن عجالتنا المنزوعتين هما مصدر ألمنا وعثارنا . لا بد لنا من عجالات جديدة . . لا بد من تغيير ، وتجديد في

« عالمنا العقلي » ، لنعلم أنه لم يعد على ظهر الأرض ما هو مستحيل . وأنه لا يزال في الإمكان ابداع وأروع مما كان — وإن العقول المقفلة التي لا تتقبل الجديد . والعقول الحائرة المترددة التي لا تريد أن تستقر وتقع على الصواب . هذه وتلك عاجزة عن أن تؤدي للوطن ضريبة وجودها حتى تتجرد الأولى من التحصن ضد الجديد ، وتتححرر الأخرى من التردد والذهول .

وهذا الكتاب لا يزعم أنه يعلم كل الناس شيئاً جديداً . فبعضنا يحس هذه المشاكل ، حين يدير خواطره على شئون بلاده . وفي كل ضمير منا تلملح وألم . بيد أن المشاكل لا تزال قائمة ، جاثمة —

فلماذا ؟ . لأن ضميرنا في شخصياته المتعددة ، ضميرنا الاجتماعي ،
و ضميرنا السياسي ، و ضميرنا الديني .

هذا الضمير يرهقه الجبن والهلوع ، فيفر من المشكلة قانعاً بالتألم
والتفجع والحزن ، بل هو أحياناً يخلق المشاكل بنفسه لنفسه .
ويقتنع بعد ذلك بأنها فوق مستوى طاقته ومحاولاته .

فلنعلم أن المشكلة التي لاحل لها ، لم تخلق قبل ؛ ولن تخلق بعد
وأن كثيراً من مشاكلنا نحن بالذات لا يكاد يكون لها وجود إلا في
حروف الكلمة التي تعبر عنها . ولكن الجبن - جبن الضمير وجبن
الوازع ، وجبن الإرادة - هو الذي يمسك بها أن تحل وتزول .
وما أروع هذه الحكمة الصينية ، وأكثر انطباقها علينا :

« قد يجد الجبان ستة وثلاثين حلاً لمشكلته . ولكنه لا يعجبه
سوى حل واحد منها ، هو . الفرار » . فنحن نعرف حلولاً لاجمة
لمشاكلنا . ثم نخافها جميعاً ونهربها ، ونلوذ بالفرار ؛ حلال
المشكلات ، وصانع المعجزات . . .

لا بد إذن من نبذ هذا الجبن من ضمير الفرد ، و ضمير المجتمع
و ضمير الدولة . والانطلاق من أسار الوهم والخوف ليخلص كل
إلى واجبه يؤديه بلا تردد ولا تهيب .

* * *

ولعلنا لم نسمع قط عن حادث تصادم جاء نتيجة الأناة والالتئاد
والتكن من مفتاح السرعة وعجلة القيادة . . بيد أننا نسمع كثيراً
عن تلك الحوادث التي يسببها الطيش السريع ، والسرعة الطائشة .
من أجل هذا ندعو إلى التشبث بالأناة والتؤدة . ولكن أية أناة
هذه التي ندعو إليها ؟

لا بد من البسمة الناجز بالعمل حتى ولو فشلنا ، فكما قيل :
الذي يعمل ويفشل ، خير من الذي لا يعمل شيئاً وينجح . ولا بد
من أن نخطو الخطوة الأولى في طريق الواجب المفروض على كل
من الفرد والجماعة والدولة . . . ذاكرين ذلك المثل الصيني : « إن
رحلة طولها ألف ميل — تبدأ بخطوة واحدة » .

و بعد . . . فلست أعرف ، وأنت تتأهب لطى هذا الكتاب .

ما رأيك فيما قرأت . ؟
أما نحن . . . فقد قلنا كلمات . . . نحسبها بدت و زول .
أما نحن . . . فقد قلنا كلمات ، وأنت انطباقها علينا :

« قد نجد الجبان ستة وثلاثين حلاً لمشكلته . ولكن لا يعجبه
سوى حل واحد منها ، هو . الفرار » . فنحن نعرف حلولاً جمّة
لمشاكلنا . ثم نخافها جميعاً ونهربها ، ونلوذ بالفرار ؛ حلال
المشكلات ، وصانع المعجزات . .

الحين من ضمير الفرد ، وضمير المجتمع
لوهم والخوف ليخلص كل



- OCT 19/3

فلماذا؟ لأن

RECEIVED

W

DATE

June 10 1952

OCT

1952

59252

DT
70
K5
1952

i 13776034

main



00000059252

DT 70 K5 1952/c.1

